



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير



المرجع :/2020

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

فرع: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

مذكرة بعنوان:

التمويل الأصغر كتقنية حديثة لتفعيل وتطوير
المؤسسات المصغرة

- عرض تجربتي السودان والجزائر -

مذكرة مكتملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص " إدارة مالية "

إشراف:
الأستاذ(ة): كافي فريدة

إعداد الطلبة:
- سويسي هالة

لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	د. محبوب فاطمة
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	د. كافي فريدة
مناقشا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	أ. وشاش فؤاد

السنة الجامعية: 2020/2019



ملخص:

يعالج هذا البحث واحد من أهم المواضيع التي تعنى بالدراسة والاهتمام في وقتنا الحالي ألا وهي التمويل الأصغر، حيث عرف هذا الأخير في السنوات الأخيرة نموا جيدا، وذلك نتيجة للاهتمام الدولي به نظرا لإثبات كفاءته وفعالته في مكافحة الفقر والبطالة وتنمية وتطوير المؤسسات المصغرة، وهذا من خلال إتاحة التمويل للفقراء ومحدودي الدخل الذين يعتبرون من أهم عملائه، وهذا ما انتهجته دول العالم بإنشاء عدة مؤسسات تمويلية تقدم خدمات التمويل الأصغر لعملائها، وذلك من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة وضمان سيروية نشاطها والحرص على تحقيق أهدافها من أجل تطويرها وهذا ما تسعى إليه كل من دولتي السودان والجزائر.

وقد خلصت الدراسة إلى أن التمويل الأصغر في كل من السودان والجزائر يسعى إلى المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال ما يقدمه من خدمات تعود بالفائدة على الاقتصاد، وذلك من خلال تقديمه الدعم المالي للمشاريع الاستثمارية في مختلف القطاعات، وزيادة وتحسين دخول الأسر، وتقليص معدلات البطالة وزيادة فرص العمل، وهذا نظرا لدوره في تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي. كما توصل البحث إلى مجموعة من المقترحات كان من أهمها ضرورة زيادة السقف التمويلي للمؤسسات المصغرة، لأن تطويرها يعتبر من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمساهمة في حل مشكلتي الفقر والبطالة.

الكلمات المفتاحية: تمويل اصغر، مؤسسات مصغرة، تنمية اقتصادية واجتماعية، السودان، الجزائر.

Abstract:

This research deals with one of the most important topics related to study and concern at the present time, namely, microfinance. the latter has known in recent years good growth as a result of international interest and due to the proof of its efficiency and effectiveness in combating poverty and unemployment and the development of small enterprises, by making financing available to the poor and low-income people who are among their most important customers. For this reason, countries of the world have pursued it by establishing several financing institutions that provide microfinance services to their clients, by establishing mini-institutions and ensuring the progress of their activities and making sure to achieve their goals in order to develop them, and this is what Sudan and Algeria seek.

This study concluded that microfinance in both Sudan and Algeria seeks to contribute to achieving economic development through the services it provides which benefit the economy by providing financial support for investment projects in various sectors, increasing and improving household incomes, reducing unemployment rates and increasing job opportunities. This is due to its role in improving the economic and social level. In addition, The research reached a set of proposals, the most important of which is the need to increase the financing ceiling for micro-enterprises, because their development is considered one of the most important tributaries of the economic and social development process to contribute to solving the problems of poverty and unemployment.

Key words: microfinance, micro-enterprises, economic and social development, Sudan, Algeria.

الامهاده

الى اول من تلفظ لسانى باسمها فنبض قلبي، الى التي اعطتني الامل الذي اعيش له و التي وهبت حياتها لي وامرت ان تكمل رسالتها في الحياة فأنارت لنا السبيل وكانت لنا المثل الاعلى، الى ينبوع العطاء التي لو اهديتها حياتي كاملتا لن اوفيهاحقها **امي حبيبتي وغاليتي** حفظها الله واطال بعمرها.

الى الذي سعى وشقى من اجل ان انعم بالراحة والهناء الى الذي لم يبخل عليا بشيء يوما وكان وراء كل خطوة خطيتها في حياتي الى الذي رباني على المبادئ والصدق والاخلاص **أبي العزيز** حفظه الله واطال بعمره.

الى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكرهم فؤادي الى بلسم روحي وانس عمري وسر سعادتي
وسندي أخواتي الغاليات و الحبيبة رحمة

الى رفيق دربي الى من وقف الى جاني ودعمني **حسين** شكرا وتقديرا

الى من سرنا سويا ونحن نشق الطريق معاً نحو النجاح و الابداع الى من تكافلنا يداً بيد ونحن
نقطف زهرة تعلمنا الى **صديقاتي وزميلاتي**

والى كل من اعانني في القيام بهذا العمل والى **جدي رحمة الله عليه** الذي تمنيت ان يشاركني فرحتي في اتمام هذا العمل الى كل من حملته ذاكرتي ولم تحمله مذكرتي الى كل هؤلاء
اهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع.

سويسى هالة

الشكر والتقدير

الحمد لله حمدا مباركا طيبا على نعميه وفضله والصلاة والسلام على نبينا
محمد صلى الله عليه وسلم

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان الى كل من قدم الينا يد العون من قريب او بعيد
حتى بالكلمة الطيبة

واخص بالذكر في هذا المقام الدكتورة كافي فريدة التي لم تبخل علينا بتقديم يد
العون لنا وعلى نصائحها وتوجيهاتها

كما نتقدم بجزيل الشكر والاحترام للاستاذ فاروق بوالريحان الذي قدما لنا
يد العون ولكل اساتذتنا

كما نتقدم بجزيل الشكر للجنة أعضاء المناقشة على قبولها مناقشة مذكرتنا
وفي الأخير نامل من وراء هذا العمل ان يكون نافذ علم لاطلاع الطلاب عليه

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
15	مفهوم التمويل الأصغر	(1-1)
20	الأهمية الاجتماعية لتمويل الأصغر	(2-1)
30	صيغ التمويل الإسلامي	(3-1)

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	تطور التمويل الأصغر	13
(2-1)	درجة التغلغل وفقا للتوزيع الجغرافي	13
(3-1)	انتشار التمويل الأصغر في العالم	14
(1-2)	تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة	43
(2-2)	تعريف المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا	44
(3-2)	تعريف الصناعات المصغرة والصغيرة في مصر	45
(4-2)	تصنيف المؤسسات في التشريع الجزائري	46
(5-2)	التعريف الجديد للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الجزائر	47
(6-2)	أسباب فشل المؤسسات المصغرة	63
(1-3)	المصاريف العامة في السودان بنهاية كل من عامي 2017 و 2018	72
(2-3)	الانتشار الجغرافي لفروع المصارف العاملة بنهاية كل من عامي 2017 و 2018	73
(3-3)	مؤشرات الاقتصاد السوداني خلال الفترة (2011-2017)	76
(4-3)	تطور نشاط التمويل متناهي الصغر وفقا لنوع النشاط	77
(5-3)	النتائج المتوقعة من الإستراتيجية الشاملة لتنمية قطاع التمويل الأصغر 2013-2017	79
(6-3)	حجم التمويل الأصغر الممنوح بواسطة المصارف في كل من عام 2017 و 2018	79
(7-3)	مصادر تمويل مؤسسات التمويل الأصغر خلال سنتي 2017 و 2018	80
(8-3)	أنماط التمويل المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	87
(9-3)	الهيكل المالي للتمويل الثلاثي قبل التعديل 2011	91
(10-3)	الهيكل المالي للتمويل الثلاثي بعد التعديل 2011	91
(11-3)	تعداد المؤسسات حسب الحجم في الجزائر إلى غاية سنة 2018	92
(12-3)	توزيع المؤسسات العمومية حسب طبيعة النشاط (السداسي الأول من 2018)	93

قائمة الجداول

94	توزيع المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب طبيعة النشاط (السداسي الأول 2018)	(13-3)
95	المشاريع الاستثمارية المعلنة خلال السداسي الأول لسنة 2018م	(14-3)
96	القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب نوع التمويل (2018/6/30)	(15-3)
96	عدد القروض الممنوحة من طرف الوكالة حسب قطاع النشاط وجنس المستفيد (منذ إنشاء الوكالة إلى غاية 28/02/2017)	(16-3)
97	حصيلة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ (30/06/2018)	(17-3)
98	حصيلة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (30/06/2018)	(18-3)

قائمة الاختصارات

الاختصار	أصل الاختصار	معناه باللغة العربية
ILO	International Labour Organization	منظمة العمل الدولية
UNCDF	United Nations Development Fund for Capital Development for Microfinance	صندوق الأمم المتحدة للتنمية لتمية رأس المال للتمويل الأصغر
CGAP	Consulting Group to Assist the Poor	المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء
PME	Petites et Moyennes Entreprises	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات المصغرة
ACORD	Agency for co-operation in Research and Development	وكالة للتعاون في البحث والتطوير
ADRA	Adventist Development and Relief Agency International	الوكالة الدولية للتنمية والاغاثة
ANSEJ	Agence Nationale de Soutiende L' Emploi des Jeunes	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
ANJEM	Agence Nationale de Gestion de Micro-credit	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
CNAC	Caisse Nationale d Assurance chômage	الصندوق الوطني للتأمين على البطالة

فهرس المحتويات

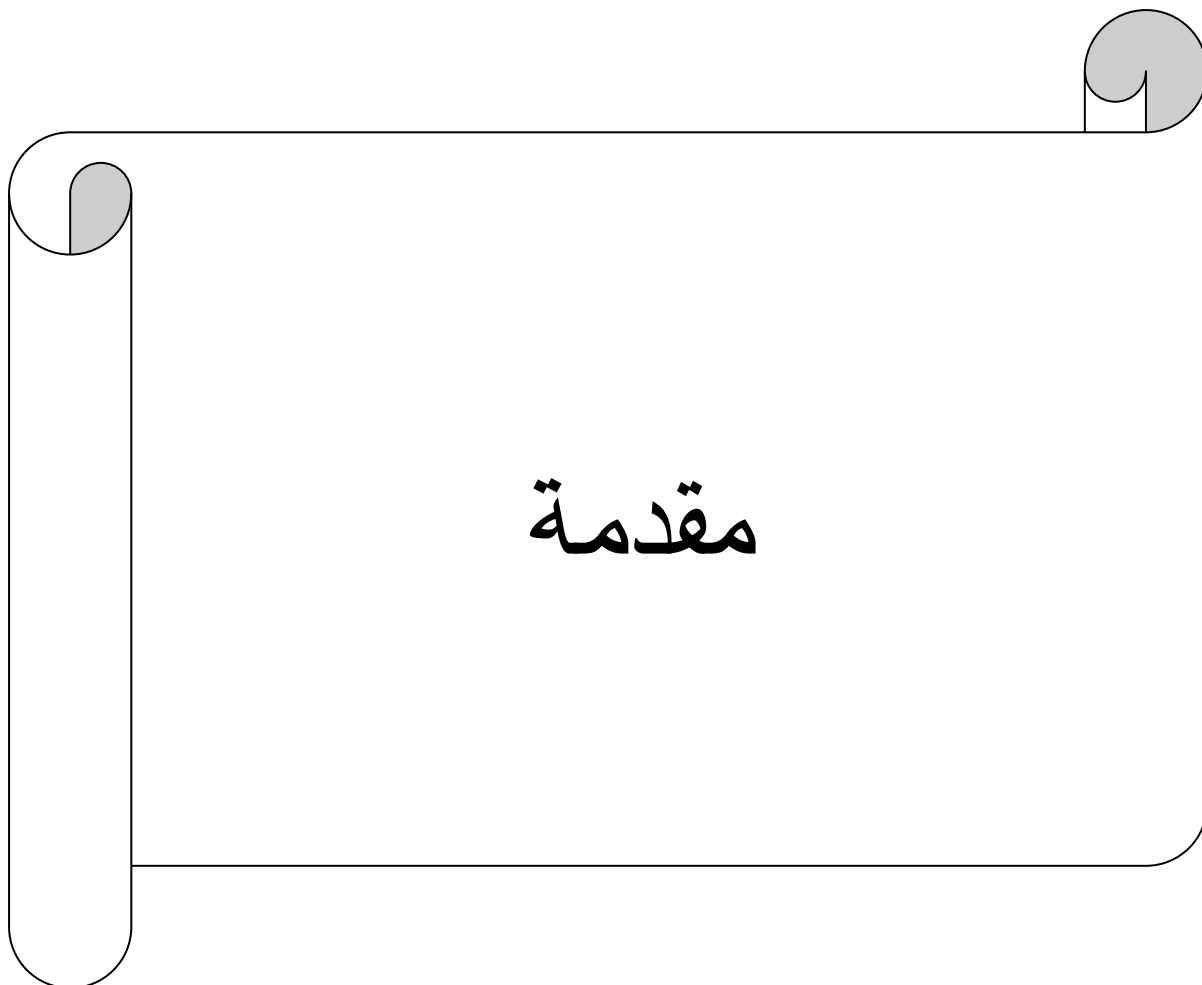
الصفحة	المحتوى
أ	ملخص باللغة العربية والانجليزية
ب	الإهداء
ت	الشكر والتقدير
ج	قائمة الأشكال
ح - خ	قائمة الجداول
د	قائمة الاختصارات
ذ-ز	فهرس المحتويات
1	مقدمة
37-9	الفصل الأول: التمويل الأصغر مقارنة نظرية
11	المبحث الأول: مدخل عام حول التمويل الأصغر
11	المطلب الأول: نشأة وتطوير التمويل الأصغر
14	المطلب الثاني: مفهوم التمويل الأصغر
18	المطلب الثالث: خصائص التمويل الأصغر
18	المطلب الرابع: الأهمية الاجتماعية والاقتصادية للتمويل الأصغر
21	المبحث الثاني: مبادئ وأنواع التمويل الأصغر ومكوناته
21	المطلب الأول: المبادئ الأساسية للتمويل الأصغر
23	المطلب الثاني: أنواع التمويل الأصغر
24	المطلب الثالث: مكونات التمويل الأصغر
25	المطلب الرابع: عملاء التمويل الأصغر
26	المبحث الثالث: التمويل الأصغر، صيغه الإسلامية ودوره في تحقيق التنمية
26	المبحث الأول: صيغ التمويل الإسلامي وأهميتها لقطاع التمويل الأصغر
31	المطلب الثاني: دور التمويل الأصغر في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية
34	المطلب الثالث: العقبات التي تواجه التمويل الأصغر وعوامل نجاحه
68-38	الفصل الثاني: التأصيل النظري للمؤسسات المصغرة
40	المبحث الأول: ماهية المؤسسة المصغرة

فهرس المحتويات

40	المبحث الأول: صعوبات تحديد تعريف المؤسسات المصغرة ومعايير تعريفها
42	المطلب الثاني: مفهوم المؤسسات المصغرة
47	المطلب الثالث: خصائص المؤسسات المصغرة
49	المطلب الرابع: أهمية المؤسسات المصغرة
50	المبحث الثاني: دوافع وأهداف إنشاء المؤسسات المصغرة ومصادر تمويلها
50	المطلب الأول: دوافع وأهداف إنشاء المؤسسات المصغرة
52	المطلب الثاني: تصنيفات المؤسسات المصغرة
56	المطلب الثالث: مصادر ومشاكل تمويل المؤسسات المصغرة
60	المطلب الرابع: مزايا وعيوب المؤسسات المصغرة
61	المبحث الثالث: المؤسسات المصغرة والتمويل الأصغر: أساليب تطويرها ودوره في تحقيق الأهداف التنموية
61	المطلب الأول: عوامل نجاح وفشل المؤسسات المصغرة
63	المطلب الثاني: أساليب تطوير المؤسسات المصغرة
64	المطلب الثالث: علاقة التمويل الأصغر بالمؤسسات المصغرة ودوره في تحقيق الأهداف التنموية
103-69	الفصل الثالث: عرض تجربتين في مجال التمويل الأصغر لتطوير المؤسسات المصغرة
71	المبحث الأول: تجربة التمويل الأصغر لتفعيل وتطوير المؤسسات المصغرة في السودان وأهم الجهود المبذولة
71	المطلب الأول: مفهوم التمويل الأصغر في السودان ومقدموه
75	المطلب الثاني: السياسة الاقتصادية ودورها في تحقيق تنمية الاقتصاد السوداني
79	المطلب الثالث: التمويل الأصغر ودوره في تفعيل وتطوير المؤسسات المصغرة في السودان
80	المطلب الرابع: أهم الجهود المبذولة في مجال التمويل الأصغر في السودان
83	المبحث الثاني: التجربة الجزائرية في مجال التمويل الأصغر وإنشاء المؤسسات المصغرة وتطويرها

فهرس المحتويات

83	المطلب الأول: الإطار التنظيمي والمؤسساتي للتمويل الأصغر وإنشاء المؤسسات المصغرة في الجزائر
86	المطلب الثاني: هيئات دعم المؤسسات المصغرة في الجزائر
91	المطلب الثالث: واقع التمويل الأصغر وإنشاء المؤسسات المصغرة في الجزائر
95	المطلب الرابع: فليات الهيئات الداعمة في منح التمويل الأصغر وإنشاء المؤسسات المصغرة وتطويرها في الجزائر
99	المبحث الثالث: تحديات التمويل الأصغر والعوامل المساعدة على نجاحه في التجريبتين
99	المطلب الأول: تحديات تقديم التمويل الأصغر في السودان
100	المطلب الثاني: تحديات تقديم التمويل الأصغر في الجزائر
101	المطلب الثالث: العوامل المساعدة على نجاح التمويل الأصغر لتطوير المؤسسات المصغرة
105	الخاتمة
110	قائمة المراجع
120	الملاحق



يعتبر التمويل مشكلة رئيسية للمؤسسات المصغرة عبر مختلف دول العالم بالرغم من انتشار العديد من مؤسسات ومصارف التمويل فيها، وازدادت هذه المشكلة أكثر تعقيداً عندما أصبحت المؤسسات المصغرة تحتل أولويات دول العالم وخاصة الدول النامية منها لأنها تحتل مكانة هامة، بالإضافة إلى الدور الحيوي الذي تلعبه هذه المؤسسات في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول، لذلك يرى الاقتصاديون أنه من أجل تطوير هذه المؤسسات يجب تطوير نظام مالي فعال ووضع خطط واستراتيجيات لتقديم مجموعة من الخدمات المالية لهذا النوع من المؤسسات.

ومن بين أهم هذه الاستراتيجيات التي عرفت نمو جيداً في السنوات الأخيرة في كل أنحاء العالم نجد التمويل الأصغر، الذي عرف نجاحاً كبيراً خاصة بعد نجاح تجربة محمد يونس وبنك غراممين "بنغلاديش" تبين أنه يشكل أداة لمكافحة الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي، وذلك من خلال الخدمات التي يقدمها لأصحاب الدخل المنخفض والراغبين في إقامة مشروعات مصغرة وصغيرة ولا يملكون ضمانات وبيانات مالية التي تفرضها مؤسسات التمويل الرسمية (المصاريف، المؤسسات المالية المتخصصة) من جهة، ومن جهة أخرى السعي للوصول إلى المناطق المعزولة التي تحتوي على أفقر الفقراء، فمعظم الدراسات تؤكد أنه لا يمكن استئصال الفقر إلا بالمعالجة الجذرية لمسبباته، وحجر الأساس لمعالجة الفقر هو تمكين المجتمعات الفقيرة من الاعتماد على نفسها، وهذا بتبني منهجية تطوير الاعتماد على الذات وطرح فكرة تمكين الفقراء من توسيع خياراتهم بتوفير قدرات ومهارات وموارد مالية لهم. على هذا الأساس فقد أصبح التمويل الأصغر يمثل طرحاً ويحتل الأولوية المتقدمة على أجندة اقتصاديات الدول النامية، لما تمثله من حل ضروري للإسهام في حل مشكلتي البطالة والفقر اللتان تعاني منهما هذه الدول.

وعليه فقد عرفت برامج التمويل الأصغر استخداماً متزايداً في السنوات الأخيرة، وذلك راجع للاهتمام الدولي بهذه البرامج التي أثبتت كفاءتها وفعاليتها في مكافحة الفقر والبطالة في مختلف الدول، وهذا من خلال إتاحة التمويل للفقراء ومحدودي الدخل الذين يعتبرون من أهم عملائها، وهذا ما انتهجته الدول النامية كالجزائر والسودان اللتين قامتا بإنشاء عدة مؤسسات تمويلية تقدم خدمات التمويل الأصغر لعملائها الذين أثبتوا جدارتهم وقدرتهم على استرداد هذه القروض من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة التي تساهم في التوظيف والزيادة في الإنتاج خاصة في الدولة السودانية التي أصبحت تجربتها من أهم التجارب الرائدة في هذا المجال على غرار الدولة الجزائرية التي تسعى جاهدة للاستفادة من التجارب الرائدة في مجال التمويل المتناهي الصغر.

أ- إشكالية البحث:

انطلاقا مما سبق ونظرا لأهمية المؤسسات المصغرة، ونظرا للمشاكل المصاحبة لها، كان الاهتمام بالتمويل الأصغر كأحد التقنيات التمويلية الحديثة لتفعيل وتطوير المؤسسات المصغرة. وعليه يمكننا صياغة إشكالية هذا البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

هل يمكن للتمويل الأصغر أن يكون التقنية التمويلية الحديثة لتفعيل المؤسسات المصغرة وتطويرها في كل من السودان والجزائر؟

وللتمكن من الإجابة على هذه الإشكالية، تم تجزئتها إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- فيما يمثل التمويل الأصغر؟ وما هي أهم مبادئه ومكوناته؟
 - ماذا نعني بالمؤسسات المصغرة وفي ما تكمن أهميتها؟ وكيف نقوم بتطويرها في ظل المعوقات التي تواجهها؟
 - هل للتمويل الأصغر دور في تمويل وتطوير المؤسسات المصغرة في كل من السودان والجزائر؟
- ب- الفرضيات:

- لمعالجة إشكالية البحث المطروحة اعتمدنا على بعض الفرضيات التي نتلخص فيما يلي:
- يعمل التمويل الأصغر أساسا على تقديم الدعم التمويلي الذي يساعد على إنشاء وتفعيل المؤسسات المصغرة؛
 - تعتبر المؤسسات المصغرة محور رئيسي في مجال الاقتصاد لما لها من أهمية كبيرة في معالجة وحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وإنعاش الاقتصاد والتخفيض من حدة البطالة؛
 - يلعب التمويل الأصغر في كل من السودان والجزائر دورا هاما ومحوريا في إنشاء وتطوير المؤسسات المصغرة وتدعيمها من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني.
- ت- أسباب اختيار البحث:

- توجد عدة أسباب أدت إلى اختيار هذا الموضوع دون غيره نتلخص فيما يلي:
- يعتبر موضوع التمويل الأصغر من الموضوعات الاقتصادية التي تحظى باهتمام الدراسات الاقتصادية والمالية المعاصرة؛
 - الأهمية التي تكتسبها المؤسسات المصغرة في الآونة الأخيرة على مستوى مختلف دول العالم وذلك لفعاليتها في تطوير العديد من الاقتصاديات، ومحاولة إبراز هذا الدور في الاقتصاد المحلي؛
 - محاولة تسليط الضوء على التمويل الأصغر باعتباره تقنية تمويلية حديثة للنهوض بالمؤسسات المصغرة وذلك من خلال تقديم الدعم المالي لها؛

مقدمة

- قلة الأعمال التي تناولت الدور الذي يلعبه التمويل الأصغر في تفعيل وتطوير المؤسسات المصغرة؛
- المساهمة في إثراء المكتبة الجامعية بموضوع عن المؤسسات المصغرة التي أصبحت من أهم الحلول المطروحة أمام خريجي الجامعات لتجنب أزمة البطالة.

ج- أهداف الدراسة:

يمكن تلخيص أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- نشر مختلف المفاهيم التي تتعلق بموضوع المؤسسات المصغرة والتمويل الأصغر على حد سواء؛
- إبراز دور التمويل الأصغر وفاعليته في مكافحة الفقر ومحاربة البطالة وذلك عن طريق إنشاء مؤسسات مصغرة وخاصة في المناطق الريفية؛
- عرض بعض تجارب الدول في مجال التمويل الأصغر للاستفادة منها؛
- إظهار واقع التمويل الأصغر في الجزائر ودوره في تمويل المؤسسات المصغرة وتطويرها.

ح- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في عدة جوانب، كونها أولاً تسلط الضوء على قطاع ساد الاعتقاد بأهميته ودوره الحيوي واعتباره كقاطرة للتنمية ألا وهو المؤسسات المصغرة، والتي تكمن أهميتها في القدرة على الإسهام الفعال في عملية التنمية وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، ومن ناحية أخرى فإن هذا البحث يتناول أيضاً تقنية من أكثر التقنيات التي تم ابتكارها في السنوات الأخيرة لتقديم الدعم والتمويل للمؤسسات المصغرة ألا وهي التمويل الأصغر، والتي تعتبر الأكثر فاعلية ونجاحاً في تسريع تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية وخاصة التكنولوجية وخلق فرص عمل جديدة، والتي تم الاستعانة بها في الكثير من دول العالم. كما يستمد الموضوع أهميته كونه يخص مجالاً اقتصادياً ساد الاعتقاد بأهميته البالغة سواء كان ذلك بالنسبة للتنمية الاقتصادية أو المميزات الاجتماعية التي توفرها.

خ- حدود الدراسة: تتجسد حدود دراستنا في ما يلي:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة والإلمام بمختلف جوانب الموضوع، تم تحديد الإطار المكاني والزمني كالتالي:

➤ **الحدود المكانية:** تقتضي الإجابة على الإشكالية المقدمة التقيد ببعد مكاني، حيث وقعت الدراسة

على كل من السودان والجزائر.

الحدود الزمنية: غطت الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من سنة 2006 إلى غاية 2018 بالسنة للسودان، أما الجزائر فقد غطت الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من سنة 2004 إلى غاية سنة 2018، وقد تم التركيز في الإحصائيات على السنتين الأخيرتين.

د- منهج الدراسة:

في إطار الإجابة عن الأسئلة المطروحة تم الاعتماد على المنهجين الوصفي والتحليلي في أجزاء البحث، فهما المنهجين الذين يلاءمان طبيعة الموضوع، من خلال التحليل البسيط لمختلف العناصر وكان هما المنهجان الأكثر استعمالاً لتحديد المفاهيم ووصف كل من المؤسسات المصغرة، وكذلك وصف تقنية التمويل الأصغر، وكذا المميزات التي تجعل منه التقنية المناسبة لدعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتطويرها، كما تم الاعتماد على تحليل البيانات والمعطيات، بالإضافة إلى إدراج منهج دراسة حالة عند دراسة تجربتي السودان والجزائر اللتين لجأتا إلى التمويل الأصغر من أجل تفعيل المؤسسات المصغرة وتطويرها في الدولتين محل الدراسة.

أما الأدوات المستخدمة في البحث، فقد اعتمدت الدراسة على العديد من الكتب والمراجع العربية والأجنبية الخاصة بالموضوع بمختلف أنواعها، بالإضافة إلى المراجع الالكترونية وكذا التقارير الصادرة عن الهيئات الرسمية ذات الصلة بالموضوع.

ذ- الدراسات السابقة:

- **الدراسة الأولى:** محمد مصطفى غانم، واقع التمويل الأصغر الإسلامي وآفاق تطويره في فلسطين (دراسة تطبيقية على قطاع غزة)، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2010.

حيث انطلقت هذه الدراسة من الإشكالية التالية: ما هو واقع التمويل الأصغر الإسلامي في فلسطين، وما هي آفاق تطويره؟، وهدفت هذه الدراسة للتعرف على واقع التمويل الأصغر الإسلامي في فلسطين، وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها أنه يمكن تطبيق صيغ التمويل الإسلامي في مؤسسات التمويل الأصغر، اقترحت عدة اقتراحات منها على مؤسسات التمويل الأصغر أن تسعى لتطبيق صيغ أخرى من صيغ التمويل الإسلامي.

- **الدراسة الثانية:** مساني رشيدة، بومير نسرين، دور وفعالية الآليات الداعمة لتمويل المؤسسات المصغرة في الجزائر-دراسة حالة وكالة لتنمية الاجتماعية ADS- الفرع الجهوي تبسة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي تبسي، تبسة، 2016.

حاولت الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية: ما مدى فعالية الآليات الداعمة في تمويل المؤسسات المصغرة في الجزائر؟، حيث هدفت من خلال ذلك التعريف بالمؤسسات المصغرة وإبراز مختلف المصادر والطرق التمويلية التي تحتاجها هذه المؤسسات للوصول إلى الأهداف المنوطة بها، وقد توصلت الدراسة من خلال ذلك إلى مجموعة من النتائج أهمها أن المؤسسات المصغرة تعتبر نواة الاقتصاديات المعاصرة

نظرا لمساهمتها الكبيرة في زيادة النمو الاقتصادي وهذا راجع إلى الخصائص المميزة لها من مرونة والقدرة على التجديد والتطوير والإبداع، بالإضافة إلى قدرتها الكبيرة على مقاومة الاضطرابات والصمود في أوقات الأزمات الاقتصادية، وقد توصلت إلى أنه يجب على الحكومة توفير المناخ المناسب للمؤسسات المصغرة لاسيما التمويل المناسب وبشروط معقولة وتخفيف الإجراءات الإدارية في إنشاء هذه المؤسسات وتفعيل الحكومة على الرقابة لمحاربة الفساد الإداري.

• **الدراسة الثالثة:** موساوي محمد شريف، أولاد علي محمد، التمويل الإسلامي الأصغر كآلية بديلة لتمويل المؤسسات المصغرة- دراسة تجريبية اليمن والسودان- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ميدان علوم اقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة احمد دراية، ادرار، سنة 2017-2018.

وقد انطلقت هذه الدراسة من الإشكالية التالية: **ما مدى مساهمة التمويل الإسلامي الأصغر كآلية تمويلية بديلة في تمويل المؤسسات المصغرة؟** وهي دراسة تهدف إلى معرفة واقع التمويل الإسلامي الأصغر في اليمن والسودان وتوضيح أهم التحديات التي تواجه التمويل الإسلامي الأصغر في تمويله للمؤسسات المصغرة، وقد توصلت الدراسة إلى أن التمويل الإسلامي الأصغر يساهم بشكل كبير في تمويل المؤسسات المصغرة والفئات الفقيرة من خلال الدخول معهم بالمشاركة أو المضاربة أو باقي الصيغ الأخرى وبذلك يكون تكامل ما بين البنك والمؤسسات المصغرة الأمر الذي يؤدي إلى التقليل من الفقر وتخفيض معدلات البطالة، كما توصي هذه الدراسة بتنويع صيغ التمويل والعمل على الوصول إلى اشد الناس فقرا خاصة في المناطق الريفية والناحية وتبسيط المعاملات تبعا لمؤهلاتهم وقدراتهم.

• **الدراسة الرابعة:** محنان صبرينة، تطوير دور مؤسسات التمويل المصغر في تنمية المشروعات الفردية والعائلية- دراسة مقارنة بين تجربة الاندونيسية والجزائرية- أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف1، 2017-2018.

انطلقت هذه الدراسة من الإشكالية التالية: **كيف يمكن تطوير دور مؤسسات التمويل الأصغر في تنمية المشاريع الفردية والعائلية؟**، حيث هدفت الباحثة من خلال الدراسة إلى تحديد الأهمية الفردية والعائلية وتوضيح منتجات التمويل المصغر في محاربة الفقر، وتوضيح نقاط قوتها وضعفها. كما توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن المشاريع الفردية والعائلية تمثل الوسيلة الفعالة لمحاربة الفقر، وتوفير دخل يتميز بالثبات النسبي والاستمرار لأصحاب الحرف والنساء الماكثات في البيت، وجاء التمويل الأصغر من أجل دعم تطور المشاريع الفردية والعائلية وخاصة للفئة المستبعدة من النظام المالي التقليدي مما يسمح بمحاربة الفقر وتنمية الاقتصاد، وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها دعم

عملية التسويق منتوجات المشاريع الفردية والعائلية الممولة من طرف مؤسسات التمويل الأصغر، عبر مجموعة من الإجراءات والمبادرات بهدف تشجيعها وتحفيزها، ولعل أهم إجراء هو الإعفاء الضريبي على منتجاتها، مما يدعمها ويساهم في رفع معدلات اقتنائها من طرف المستهلكين، ويضفي عليها طابع تنافسي.

• **الدراسة الخامسة:** Mona edlbi, Firas saad-Aldeen, Oversight of Microfinance Institutions, Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies – Economic and Legal Sciences Series Vol. (37) No. (4), 2015/7/13 انطلقت هذه الدراسة من الإشكالية التالية: تعاظم دور صناعة التمويل الأصغر في الآونة الأخيرة نتيجة لأهميتها وانتشارها، مما يقضي الوقوف على ماهيتها وآلية ضبطها ورقابتها لتحقيق النتائج المرجوة منها. حيث هدفت الدراسة إلى بيان طبيعة التمويل الأصغر وإشكال مؤسساته كنشاط مالي حديث النشأة قائم على مساندة الفقراء وأصحاب الدخل المتدنية. كما توصلت الدراسة إلى أن التمويل الأصغر ليس منحة أو تبرع للفقراء وإنما يعني إقامة المؤسسات المالية المحلية الدائمة التي يمكنها جذب الودائع المحلية ومن ثم إعادة تحويلها إلى قروض بالإضافة إلى خدمات مالية أخرى. كما توصي هذه الدراسة بضرورة مراعاة شخص العميل ومراعاة قدراته عند منحة القرض، فالتمويل الأصغر لا يناسب عديمي الدخل ويتميز بقروضه الصغيرة قصيرة الأجل، وضرورة إيجاد أنواع أخرى من الوسائل للأفراد الذين لا دخل لهم أو ليس لديهم القدرات على الحصول على القروض.

ر - صعوبات الدراسة:

لا يخلو أي بحث علمي من مجموعة من الصعوبات والعراقيل أثناء انجازه، فبالنسبة إلى دراستنا هذه فقد واجهتنا العديد من الصعوبات أهمها:

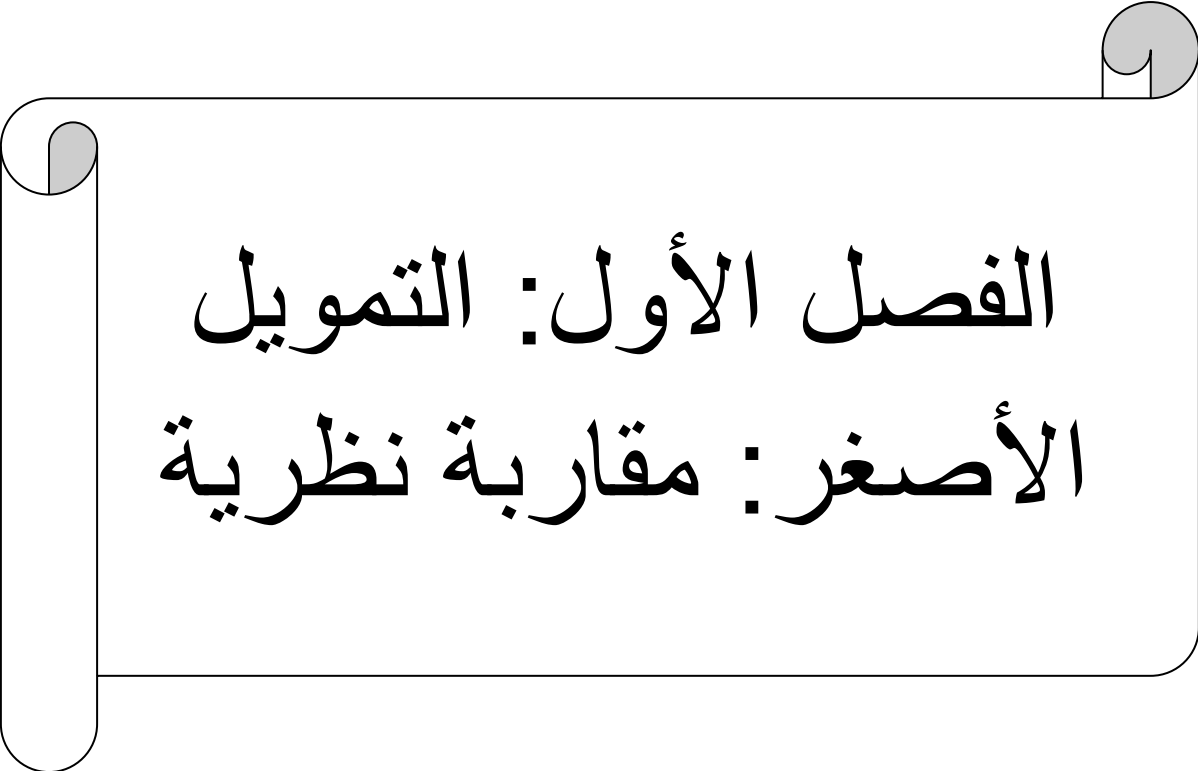
- عدم توفر المراجع المتعلقة بالموضوع في مكتبة المركز الجامعي-ميلة- وصعوبة الحصول عليها من باقي الجامعات؛
- تأخر إنجاز البحث بسبب الوضع الحالي الذي يمر به العالم بشكل عام والجزائر بشكل خاص والمتعلق بجائحة COVID_19؛
- صعوبة الحصول على المعلومات والمعطيات الإحصائية بشكل دقيق وكذا تضاربها، إذ نجدها تختلف من مرجع إلى آخر؛
- وجود اختلاف في الإحصائيات المتعلقة بالتجربة الجزائرية.

ز - هيكل الدراسة:

لقد تم تقسيم دراستنا إلى ثلاثة فصول طبقا للإشكالية العامة والتساؤلات المختلفة المترتبة عنها، تسبقها مقدمة تضمنت طرح الإشكالية، والفرضيات، وحدود الدراسة، وأهداف وأهمية هذا البحث والمنهج المستخدم، وتليها الخاتمة التي تضمنت نتائج اختبار الفرضيات، ونتائج الدراسة والاقتراحات وكذا الأفاق. الفصل الأول: وهو بعنوان **التمويل الأصغر: مقارنة نظرية**، تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث رئيسية، حاولنا في المبحث الأول التطرق إلى مدخل عام حول التمويل الأصغر، وفي المبحث الثاني إلى مبادئ وأنواع التمويل الأصغر ومكوناته، أما فيما يخص المبحث الثالث فقد تم التطرق إلى التمويل الأصغر: صيغه الإسلامية ودوره في تحقيق التنمية.

الفصل الثاني: وعنوانه **التأصيل النظري للمؤسسات المصغرة**، حيث تناولنا في المبحث الأول ماهية المؤسسات المصغرة، وفي المبحث الثاني دوافع وأهداف إنشاء المؤسسات المصغرة ومصادر تمويلها، أما المبحث الأخير عوامل نجاح وفشل المؤسسات المصغرة وأساليب تطويرها.

الفصل الثالث: ويحمل عنوان **عرض تجربتين دوليتين في مجال التمويل الأصغر لتطوير المؤسسات المصغرة**، حيث تطرقنا في البحث الأول إلى تجربة التمويل الأصغر لتفعيل وتطوير المؤسسات المصغرة في السودان وأهم الجهود المبذولة، وفي المبحث الثاني تم التطرق فيه إلى التجربة الجزائرية في مجال التمويل الأصغر وإنشاء المؤسسات المصغرة وتطويرها، أما المبحث الثالث فقد تناولنا فيه تحديات التمويل الأصغر والعوامل المساعدة على نجاحه في التجريبتين.



الفصل الأول: التمويل الأصغر: مقارنة نظرية

تمهيد:

يعتبر التمويل مشكلة رئيسية للمشروعات الصغيرة والصغيرة بالرغم من توفر عدد كبير من المصارف والمؤسسات المالية المتخصصة، لذلك وجب تطوير نظام مالي سليم وفعال لتوفير مجموعة كبيرة من الخدمات المالية لنجاح واستمرار هذه المشروعات، فهناك قناعة لدى أصحابها بعدم قدرتهم على الحصول على التمويل اللازم لإقامة مشروعاتهم وعدم قدرتهم على تقديم الضمانات والبيانات المالية التي تشترطها الجهات المقرضة. لقد ظهر التمويل الأصغر ولعب دورا كبيرا في إنشاء مثل هذه المشاريع وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للعديد من البلدان، إذ يساهم في تقليل الفقر وزيادة الدخل للأسر ذات الدخل المحدود، الأمن الاقتصادي، وبناء الأصول والحد من الضعف المالي، من خلال السياسات المتجهة من طرف البنوك المركزية والمؤسسات الدولية، حيث اعتبرت سنة 2005 السنة الدولية للتمويل الأصغر من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة، نظرا للنجاح الذي حققه التمويل الأصغر فهو بمثابة أداة قوية للتطور الاقتصادي. ونظرا للأهمية البالغة الذي يتمتع بها التمويل الأصغر خاصة في الآونة الأخيرة، حاولنا من خلال هذا الفصل تسليط الضوء والتعرف على أهم النقاط المتعلقة بالتمويل الأصغر مقسمين هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كالتالي:

المبحث الأول: مدخل عام حول التمويل الأصغر

المبحث الثاني: مبادئ وأنواع التمويل الأصغر ومكوناته

المبحث الثالث: التمويل الأصغر: صيغه الإسلامية ودوره في تحقيق التنمية

المبحث الأول: مدخل عام حول التمويل الأصغر

في العديد من الدول وخاصة الدول السائرة في طريق النمو أو الدول النامية، لا تستفيد فئة كبيرة من المواطنين من الخدمات البنكية (الاقتراض، الادخار والتأمين) فأغلبهم لا يملكون عمل أو إن عملهم لا يسد حاجياتهم، وعندما تحتاج هذه الفئة إلى مصادر مالية إضافية لسد حاجياتها المعيشية أو لدعم أنشطتها تتوجه إلى أفراد العائلة أو الإقراض من شخص وتكون الفائدة مرتفعة. وقد عملت المؤسسات الدولية على حل هذه المشكلة وتوفير خدمات مالية مناسبة وهو ما يعرف بالتمويل الأصغر.

المطلب الأول: نشأة وتطور التمويل الأصغر

في هذا المطلب سوف نتعرف متى نشأ التمويل الأصغر، وكيف تطور وانتشر عبر دول العالم من مرحلة الانطلاق إلى الوقت الحالي.

أولاً : نشأة التمويل الأصغر

أصبح التمويل الأصغر من الموضوعات الهامة لدى الكثير من المنظمات السياسية والاجتماعية، لارتباطه بكل الاستراتيجيات التي تهدف لمكافحة الفقر، والتمويل الأصغر له عدت مسميات حول العالم منها تمويل المهنيين، تمويل الأسر المنتجة، تمويل صغار المنتجين والتمويل متناهي الصغر، التمويل الصغير والتمويل المصغر وغيرها من المصطلحات، كما أن هناك رؤية كثيرة تتبناها جهات. كالمصارف ومنظمات المجتمع المدني سواء كانت محلية أو أجنبية. فالقروض الصغيرة أو القرض التضامني أو رأس المال الصغير أو السلفيات في مناسبات الأفراح كالزواج أو مناسبات الأفراح كالموت والمرض والكوارث وغيرها ، آليات متعاقبة ومتداولة منذ القدم عند أغلب شعوب العالم، بأسماء متعددة وأساليب مختلفة وفقاً للعادات والتقاليد والدين. وقد بدأت هذه الآلية بصفتها الحالية من أكثر من 30 سنة خاصة عن طريق الجمعيات والمؤسسات الغير حكومية في كثير من بلدان آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، ولكن إلى يومنا هذا لم يستفد من هذا النوع من القروض أكثر من 60 مليون شخص في جميع أنحاء العالم. وإن غرامين (غرامين لفظ بنغالي يعني الريف أو القرية) بنك أول بنك خاص لإقراض القرويين الأكثر فقراً في بنغلاديش أسسه محمد يونس أستاذ الاقتصاد بجامعة شتاقون Chittagong " بعد مرحلة تجريبية بدأت سنة 1977 بتأسيس أول فرع بنكي تابع لبنك فلاحي بقرية قرب الحرم الجامعي لمدينة شتاقون تسمى "جویری" سكانها من المزارعين الفقراء والريفيين البسطاء، ثم امتدت التجربة إلى داخل البلاد في 6 جوان 1979م في منطقة "تنقا يل" القريبة من العاصمة "دكا" بتركيز تسعة عشرة فرعاً، وفي سنة 1982 تم انطلاق برنامج للاقتراض بثلاثة سنوات يشمل 5 مناطق بنغالية: دكا في وسط البلاد، تشتاقون في الجنوب الشرقي، rangpur في الشمال الشرقي، patuakhali في الجنوب، وتنقا يل في

شمال دكا. لم ينتظر محمد يونس انتهاء التجربة وأنشئ رسمياً في 2 أكتوبر 1983م "جرامين بنك" بنك مستقل خاص مملوك حالياً من طرف مقترضيه بنسبة 94% معظمهم من النساء و6% الباقية مملوكة من طرف الدولة البنغالية، بنك انطلق من الواقع المعاش وليس من النظريات الاقتصادية الجاهزة .

وقد خصص هذا البنك لإقراض أفقر الفقراء من دون طلب ضمانات، أسست مبادئه على نقيض البنوك التجارية الكلاسيكية، لقد حرر محمد يونس القرض من عبودية الضمان فحق الحصول على قرض من حقوق الإنسان حسب رأيه، فمن أقل من 15 ألف مقترض سنة 1980 بلغ عدد أعضاء البنوك في شهر فبراير 2007 سبعة مليون عضو موزعين على مليون و107 ألف مجموعة و124 ألف مركز، أما فروع البنك فبلغ عددها 2381 فرع تغطي أكثر من 75 ألف قرية بنغالية ¹.

وتشير بعض الدراسات إلى أن جميع البلدان المتقدمة قد كان لها تجاربها الخاصة مع التمويل الأصغر، ومن أشهر تلك التجارب في أوروبا التجريبتان الإيرلندية والألمانية، ففي عام 1720 منح أول قرض للفقراء في إيرلندا نتيجة للزيادة المتصاعدة للفقراء في أوروبا، ولقد أشارت الأرقام إلى حصول ما يعادل 20 % من الأسر الإيرلندية على قروض صغيرة بحلول سنة 1843. أما ألمانيا فقد عرفت تجربتين في القرن التاسع عشر، إحداهما في الريف بقيادة رجل يدعى Friedrich-Wilhelm Reiffeisen، والثانية في المدن بقيادة Schulze-Delitzch، وتشير الدراسات إلى أن الجهاز المصرفي المعروف بالبنوك الشاملة يرجع في أصله إلى التمويل الأصغر ².

ثانياً: تطور التمويل الأصغر

لقد أدى نجاح تجربة محمد يونس إلى انطلاق الحملة العالمية للقضاء على الفقر في قمة القروض متناهية الصغر بواشنطن سنة 1997م، ونجحت تلك القمة في الحصول على دعم من عديد دول العالم، ومنذ ذلك الوقت تزايد الاهتمام بآلية القروض متناهية الصغر، حتى أضحت الهدف الرئيسي بالنسبة للأمم المتحدة في مجال القرض متناهي الصغر هو تخفيض أعداد الفقراء إلى النصف بحلول عام 2015م، ويختصر الجدول التالي المراحل المختلفة لتطور التمويل الأصغر ³.

¹ - محمد الفاتح عبد الوهاب العتيبي، التعاونيات وسيلة مثلى لاستغلال التمويل الأصغر في التنمية ومكافحة الفقر، الحوار المتمدن، العدد 2464، 2008/11/13، ص: 57.

² - أمين قسول، متطلبات تفعيل خدمات التمويل المصغر في البنوك الإسلامية - دراسة تجارب دولية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسنية بن بوعلي - الشلف، 2016، ص 06.

³ - بركان أنيسة، التجارب الأسبوعية الرائدة في مجال التمويل الأصغر، عوامل النجاح وسبل التكرار، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 8، العدد 01، جامعة البليدة 2، ص: 101.

الجدول رقم (1-1): تطور التمويل الأصغر

1975	الانطلاق	• تجارب محلية لبرامج قروض المجمع. • التوازن المالي ليس أولوية مؤسسات التمويل متناهي الصغر، التمويل يعتمد على الإعانات الحكومية والخاصة.
1985	النمو	• إنشاء مؤسسات كبيرة بآلاف الزبائن في أمريكا اللاتينية وآسيا وزيادة متسارعة في عدد الزبائن. • البحث عن الديمومة المالية والنمو لمؤسسات التمويل الأصغر. • إيجاد فاعلين متخصصين في مجال التمويل متناهي الصغر.
1995	الاستقرار	• اهتمام متزايد من الدول والتنظيمات الدولية بسوق القروض متناهية الصغر. • تطور المنتجات المالية (التأمين الأصغر، الصيرفة المتنقلة). • اهتمام البنوك التجارية الباحثة عن سبل جديدة للتوظيف.
2005	النضج	• إفراط في تمويل القطاعات العامة والخاصة. • الانتقال من نهج الإقراض الجماعي إلى الإقراض الفردي لدى العديد من مؤسسات التمويل الأصغر. • تشبع السوق في بعض البلدان.

المصدر: بركان أنيسة، التجارب الآسيوية الرائدة في مجال التمويل الأصغر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 8، العدد 01، جامعة البليدة 2، ص: 101.

كما شهد الإقراض متناهي الصغر من الناحية الزمنية تطورا مرحليا، فقد عرف تطورا آخر على صعيد درجة التغلغل المكاني في مختلف مناطق العالم وخاصة الدول النامية منه.

الجدول رقم (2-1): درجة التغلغل وفقا للتوزيع الجغرافي

المناطق	عدد المقترضين	متوسط قيمة القرض	عدد المدخرين المتطوعين	متوسط قيمة الادخار
إفريقيا الصحراء	21.974	228	27.082	105
آسيا	32.915	195	18.374	39
أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى	6.040	590	0	—
أمريكا اللاتينية	13.755	581	2.422	741
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	13.463	286	0	—

المصدر: عالية عبد الحميد عارف، إدارة القروض متناهية الصغر - الآليات، الأهداف والتحديات، المجلة العربية للإدارة، المجلد 29، العدد 1، مصر، يونيو 2009، ص: 165.

نلاحظ من خلال الجدول الثاني أن الأرقام تشير إلى أن التمويل الأصغر متغلغل بدرجة مرتفعة في آسيا نظرا لوجود عدد كبير من المقترضين، بالإضافة إلى احتلالها المركز الثاني بعد إفريقيا الصحراء في عدد المدخرين المتطوعين، أما من حيث حجم القروض والودائع فآسيا تعد ضمن أدنى المستويات نظرا لارتفاع عدد السكان في هذه الدول وانخفاض الدخل الفردي بها. واعتمادا على ما سبق يمكن توزيع التمويل الأصغر الذي بلغت قيمته 11.69 مليار حول العالم في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-3): انتشار التمويل الأصغر في العالم

المناطق	جنوب آسيا	ارويا الشرقية واسيا الوسطى	إفريقيا الصحراء	أمريكا للاتينية	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	شرق آسيا	دول أخرى
القيمة	3.16	2.45	1.64	1.63	0.87	0.85	1.09

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على، عاليا عبد الحميد عارف، إدارة القروض متناهية الصغر، المجلة العربية للإدارة، المجلد 29، العدد 1، يونيو 2009.

المطلب الثاني : مفهوم التمويل الأصغر

في هذا المطلب سوف نتطرق إلى مفهوم التمويل الأصغر وأهم الفروقات بينه وبين القرض الأصغر. أولاً: مفهوم التمويل الأصغر.

قبل التطرق إلى تعريف التمويل الأصغر نقوم بالتعرف على التمويل.

1. تعريف التمويل: هناك عدة تعاريف نذكر منها:

يعرف التمويل على أنه توفير الأموال (السيولة النقدية) من أجل إنفاقها على الاستثمارات، وتكوين رأس المال الثابت، بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك¹.

ويعرف كذلك على أنه: "نقل القدرة التمويلية من فئات الفائض المالي إلى فئات العجز المالي وقد يكون هذا النقل للقدرة التمويلية بين مشروع وآخر، كما قد يدخل بينهما وسيطا ماليا كمؤسسات التمويل. وعلى ذلك يمكن القول بأن تمويل المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة يعني إمدادها بالأموال اللازمة للقيام بنشاطها الاقتصادي²."

¹ - على محمد سعود، ميثم صاحب عجام، التمويل الدولي، دار مكتبة الكندي لنشر والتوزيع، الطبعة 1، عمان، الأردن، 2014، ص: 23.

² - حريرة فاطمة الزهراء، تمويل المؤسسات المصغرة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية وبنوك، المركز الجامعي ميلة، 2013، ص: 3.

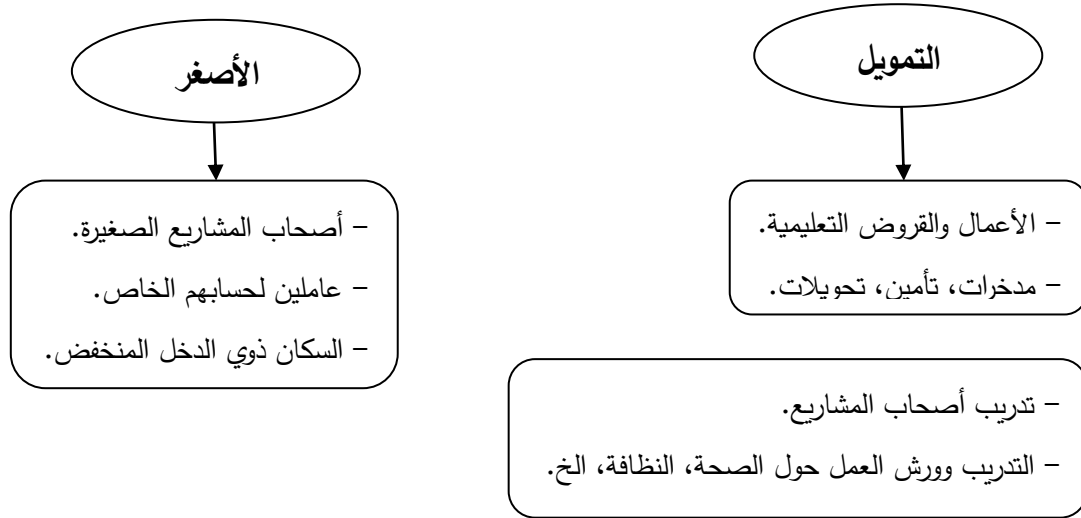
2. تعريف التمويل الأصغر:

تعددت التعاريف التي تطرقت لمفهوم التمويل المصغر إذ لا يوجد اتفاق حول تعريف واحد للتمويل الأصغر حتى قيل أنه مفهوم يمكن فهمه ولكن لا يمكن تحديده، لذا سنحاول تقديم مجموعة من التعاريف.

1.2 مفاهيم عامة للتمويل الأصغر:

التمويل الأصغر مفهوم يطلق على مترادفات كثيرة مثل التمويل متناهي الأصغر، التمويل الصغير....الخ، وعلى الرغم أنه يعني في نظر الغالبية تقديم قروض صغرى لأسر غاية في الفقر بهدف مساعدتها على البدء في أنشطة إنتاجية أو تنمية مشاريعهم الصغرى، إلا أن دائرة التمويل الأصغر قد اتسعت على مرور الزمن لتشمل المزيد من الخدمات كالإقراض والادخار والتأمين....الخ، نظرا لحاجة الفقراء لمجموعة متنوعة من الخدمات المالية،¹ والشكل رقم (01) يلخص مختلف الخدمات التي تدخل في سياق التمويل الأصغر وكذا الفئات التي يستهدفها هذا التمويل.

الشكل رقم (1-1): مفهوم التمويل الأصغر



المصدر: عبد الوهاب لطفي، أساسيات التمويل الأصغر، مساعدة من الشعب الأمريكي، 25 - 26 أبريل 2013.

كما يقصد بالتمويل الأصغر مجموعة البرامج التي تركز على تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية، وليس خدمات الإقراض فقط للأفراد الذين ليس لهم القدرة على الحصول على تلك الخدمات من المؤسسات المالية الرسمية، القادرين في الوقت نفسه على بدء مشروعات استثمارية مدرة للدخل، بمعنى أنه يأتي لمعالجة

¹- بركان أنيسة، التجارب الأسبوعية الرائدة في مجال التمويل الأصغر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 8، العدد 01، جامعة البليدة 2، ص: 100.

مشكلة الفقر والبطالة إضافة إلى معالجة مشكلة الإقصاء الاقتصادي والاجتماعي الذي يعانيه الكثير من الأفراد ذوي الدخل المتدني والمخاطرة المرتفعة من وجهة نظر المؤسسات المالية الرسمية.¹ وهناك من يشير إلى مصطلح التمويل الأصغر على أنه: "توفير الخدمات المالية، وهي في المقام الأول الائتمان والأوعية الادخارية والتحويلات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية الرسمية، وذلك بهدف التغلب على احد المعوقات الرئيسية التي يواجهها الفقراء في دول العالم، ألا وهي ندرة الفرص للحصول على قروض وعلى الخدمات المصرفية الأخرى والتي تقدم من خلال النظم المصرفية الرسمية".²

2.2. مفهوم التمويل الأصغر لدى بعض المنظمات الدولية

التعريف الأول: جاء تعريف منظمة العمل الدولية (ILO) للتمويل الأصغر على أنه: "هو توفير الخدمات المالية بصورة مستدامة لصغار المبادرين أو الأشخاص ذوي الدخل المنخفضة من الذين ليس لديهم إمكانية الحصول على خدمات مالية تجارية".³

التعريف الثاني: صندوق الأمم المتحدة للتنمية لتتمة رأس المال للتمويل الأصغر (UNCDF): عرفه على أنه: "هو تقديم خدمات مالية مثل الائتمان والادخار والتحويلات النقدية والتأمين للفقراء ولذوي الدخل المنخفض".⁴

التعريف الثالث: ذهبت المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء CGAP إلى تعريف التمويل الأصغر على أنه تقديم الخدمات المالية ومنها التوفير والقروض ووسائل الدفع للفئات منخفضة الدخل من السكان على غرار الحرفيين وصغار التجار والمزارعين وحتى الموظفين. ويشمل كذلك تقديم الخدمات المصرفية للأفراد المستبعدين من النظام المالي، إلى جانب توفير التمويل للمنشآت الصغرى.⁵

ومما سبق يمكننا القول أن التمويل الأصغر يعتبر أحد الآليات المبتكرة لتمويل المؤسسات المصغرة والحد من الفقر بتوفير خدمات مالية رسمية للفقراء وذوي الدخل المنخفض بسبب ظروفهم الاقتصادية المتدنية، حيث يساهم ويساعد في زيادة الدخل وتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.

¹ - مساح وفاء، شيوطي حكيم، التمويل الإسلامي المصغر بين السياسات المنتهجة وواقع الممارسة-دراسة تجرية الجزائر والسودان-، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 13، جامعة البليدة 2، جوان 2018، ص: 148.

² - عائشة دخوش، صفية بن حميدوش، التمويل الأصغر كدليل عن البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2018، ص: 9.

³ عصام عبدالوهاب، كمال الدين محمد عثمان البشير، دور التمويل الأصغر في تطوير المشروعات الصغيرة: تجربة مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية، SSRN، 2015، ص: 7.

⁴ - عصام عبد الوهاب، كمال الدين محمد عثمان البشير، دور التمويل الأصغر في تطوير المشروعات الصغيرة: تجربة مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية، 2015، ص: 07، متاح على الرابط https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2586540، تاريخ الاطلاع 02/جوان 2020.

- مساح وفاء، شيوطي حكيم، مرجع سابق، ص: 149.⁵

ثانياً: الفرق بين التمويل الأصغر والائتمان الأصغر

قبل التطرق إلى الفرق بين التمويل الأصغر والائتمان الأصغر نقوم أولاً بالتعرف على الائتمان الأصغر أو (القرض الأصغر) وأهم جوانبه.

1. تعريف القرض الأصغر: إن مصطلح القرض الأصغر غير موحد دولياً ويمكن تعريفه كمايلي:¹
القرض الأصغر يشر إلى جميع الخدمات المالية شبه المصرفية (القروض والضمانات) والتي تتعلق بالمبالغ الصغيرة .

ويعرف كذلك على أنه سلفية صغيرة الحجم وهو مخصص لاقتناء عتاد بسيط يتم تحديده على مرحلة قصيرة، ويمنح حسب صيغة تتوافق واحتياجات ونشاطات الأشخاص المعنيين.

وكما هو وارد فإن مصطلح "الائتمان الأصغر" أو "القرض الأصغر" يتضمن أربعة جوانب مهمة:²
➤ القرض الأصغر في العادة أصغر من أي قرض مصرفي تقليدي وإن لم يكن هناك اتفاق عام على حده الأقصى.

➤ ليس للقرض في العادة رهن أو له رهن غير تقليدي (لا يغط في الغالب خسارة المقرض في حالة التوقف عن الدفع).

➤ المقرض في العادة يعمل لحسابه الخاص أو يعمل في منشأة غير رسمية (أي لا يحصل على راتب من المنشأة الرسمية).

➤ المقرض يستخدم في العادة منهجية الاقتراض الأصغر المشتركة.

2. الفرق بين التمويل الأصغر والقرض الأصغر:

إن استخدام مصطلحي "التمويل الأصغر والقرض الأصغر" منتشرين عبر دول العالم ويكمن الفرق بينهما فيما يلي:³

بدأت حركت التمويل الحديثة بالتركيز على الائتمان الأصغر، ثم أدركت في وقت لاحق فقط أهمية الادخار وتحويل الأموال وخدمات التأمين للفقراء، ومزال الائتمان يبدو ضخماً في الصورة الذاتية لمعظم مؤسسات التمويل الأصغر.

ومما سبق توصلنا إلى أن التمويل الأصغر أشمل وأوسع من القرض الأصغر، فالتمويل الأصغر يقدم خدمات مالية رسمية فحين أن القرض الأصغر يتعلق فقط بمنح قروض أو ائتمانات صغيرة للفقراء.

¹ - بلقاسم قندوز، الدور التنموي للقروض المصغرة الممنوحة للحرفيين دراسة فقهية اقتصادية، مذكرة ماستر، تخصص معاملات مالية معاصرة، شعبة العلوم الإسلامية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2015، ص:23.

² - البنك الدولي، دليل التنظيم والإشراف للتمويل الأصغر، المجموعة الاستثمارية لمساعدة الفقراء، نيويورك، 2012، ص:5.

³ - المرجع نفسه، ص:4.

المطلب الثالث: خصائص التمويل الأصغر

- يتمتع التمويل الأصغر بمجموعة من الخصائص يمكن تلخيصها في العناصر التالية:
- يوفر التمويل الأصغر فرص الاستخدام الذاتي لتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.
 - يقدم التمويل الأصغر خدمات الائتمان وتحويل الأموال وخدمات التأمين للفقراء.
 - يستخدم التمويل الأصغر كآلية جديدة تساعد في زيادة الدخل الأسري والأمن الاقتصادي والحد من الضعف المالي.
 - يقوم التمويل الأصغر على تقديم خدمات مالية ملائمة للفئة المستهدفة من حيث السرعة والقيمة وتوقيت السداد.
 - بالإضافة إلى ذلك فإنه ¹:
 - من أكثر القطاعات خلقاً لفرص العمل والاستثمارات بتكلفة متدنية وأكثر القطاعات محاربة للبطالة والفقرة.
 - فرض أسعار فائدة مرتفعة لتغطية التكاليف المرتفعة التي تنطوي عليها معاملات التمويل الأصغر.
 - ارتفاع معدلات التحصيل لأقساط القروض مقارنة بمعدلات تحصيل القروض على مستوى بعض المؤسسات المالية التقليدية.
 - استخدام بدائل مستحدثة كالضمانات الجماعية وأسلوب الادخار الالتزامي بدلاً من استخدام الضمانات العينية.
 - تقييم القروض الصغيرة والقصيرة الأجل لأغراض رأس المال العامل.
 - الدفع المبسط لأقساط القروض كأسلوب الدفع الأسبوعي أو الشهري، أو أسلوب الدفع اليومي في بعض برامج التمويل الأصغر.

المطلب الرابع: الأهمية الاجتماعية والاقتصادية للتمويل الأصغر

تظهر أهمية التمويل الأصغر من خلال التوجه الجديد لمسار التنمية في مختلف دول العالم والنامية منها على وجه الخصوص، والذي يعتمد على المشاريع المصغرة، الصغيرة والمتوسطة واعتبارها قطاعاً هاماً لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي ذات الوقت أصبح التمويل الأصغر من أهم الآليات الجديدة لتحقيق أهداف التنمية وتوفير مناصب الشغل، بحيث تعمل على فتح المجال أمام الأفراد العاطلين على العمل والفقراء القادرين على العمل وممارسة أي نشاط من النشاطات الاقتصادية وتتيح الفرصة لممارسة نشاط مدر للدخل يسمح بتحسين مستويات المعيشي.

¹ - عمران عبد الحكيم، غزي محمد العربي، مرجع سبق ذكره، ص: 3.

في الدول النامية يعتمد أسلوب التمويل الأصغر على مساعدة الفقراء، أما في الدول المتقدمة التي تتميز بسهولة الوصول إلى الخدمات المصرفية، فالتمويل الأصغر يعبر عن سياسة اجتماعية كاملة تهدف إلى تصحيح التقصير في سوق العمل لفئة مستهدفة من السكان.

ومنه تكمن الأهمية في استطاعة التمويل الأصغر في مساعدة المجتمعات المحلية على زيادة وتنمية مشاريعهم، وبالتالي الحد من نسبة تأثيرهم بالصدمات الخارجية وبذلك يمكن اعتباره وسيلة فعالة تمكن الفقراء على الاعتماد على أنفسهم.¹

إن الدخل الذي يدر من أحد المشاريع لا يساعد فقط على تطور هذا المشروع بحد ذاته بل يساعد أيضا على تنويع مصادر الدخل بأكملها بما ينعكس على أمور أخرى حيوية.

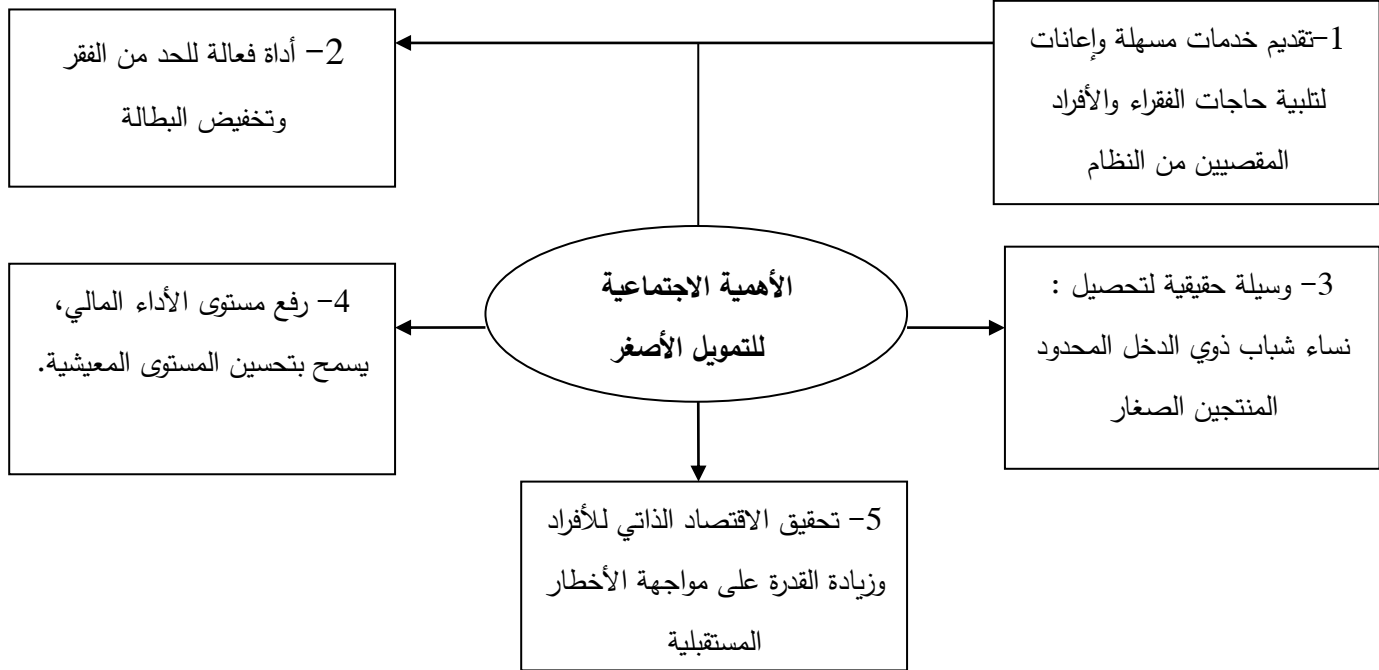
كما أن للتمويل الأصغر أهمية كبيرة تتمثل في كونه يولد لدى المرأة العاملة مع مؤسسات التمويل ثقة بالنفس وقدرة على التفاعل مع المجتمع ويحقق لها الاستقلال المالي.²

ويمكن توضيح الأهمية الاجتماعية للتمويل الأصغر في الشكل التالي:

¹ - بوعراب رابح، التمويل الأصغر ودوره في تشغيل في الجزائر خلال الفترة 2006، 2005، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارية والمالية، المجلد 6، العدد 1، جامعة الجزائر 3، 2017، ص: 159.

² - بوهرين فتحية، دراسة مقومات نجاح التمويل الأصغر دراسة تجارب رائدة، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 3، العدد 2، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، ديسمبر 2018، ص: 150.

الشكل رقم (1-2): الأهمية الاجتماعية لتمويل الأصغر



المصدر: قماش نجيب، التمويل المصغر كأداة لترقية المقاولات الصغيرة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، البليلة، 2008، ص:40.

كما تكمن أهمية التمويل الأصغر من الناحية الاقتصادية على تحقيق مايلي:

- في أنه يعمل على تحفيز الاقتصاديات المحلية من خلال خلق الطلب المتنوع على مجموعة كبيرة من السلع والخدمات خاصة ما يتعلق منها بخدمات التغذية والتعليم والصحة؛
- في أنه يوفر مجموعة متنوعة من الخدمات المالية للفقراء ومنخفضي الدخل المستبعدين في كثير من الأحيان من الأنظمة المالية الرسمية، وهو ما يساعدهم على بدء مشروعات مصغرة وصغيرة مدرة للدخل؛
- في أن الهيئات والمؤسسات التي قامت بتنفيذ برامج تقديم خدمات التمويل البالغ الصغر قد حققت من خلال تلك البرامج أرباحاً إلى جانب تحقيق أهدافها الاجتماعية؛
- الأهمية الإستراتيجية المستمدة من المشروعات المصغرة والصغيرة في حد ذاتها، على اعتبار أنها بمثابة الأداة المحركة للنمو الاقتصادي، والمصدر الرئيسي في توفير مناصب العمل، وتحقيق مستويات هامة من الكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة ؛ وفي هذا الصدد لاحظت لجنة الجوع المنبثقة عن هيئة الأمم المتحدة أن توفير التمويل المناسب لمنظومة المشروعات المتناهية الصغر في مختلف الدول النامية يؤدي إلى زيادة المستويات المعيشية للفقراء، ويرفع من معدلات الأمن الغذائي ويضمن في الوقت نفسه التطور المستدام

للاقتصاديات الوطنية¹. كما لاحظت الباحثة بمدرسة لندن للاقتصاد كاثرين شاو (Catherine Chaw) ما يلي: "إن تركيز التمويل على فئة بعينها في المجتمع يؤدي إلى عدم استخدام الطاقات والموارد المتاحة للمجتمع، وأن الوسيلة الوحيدة لاستخدام هذه الطاقات والموارد هو تشجيع إقامة المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر والتي تؤدي إلى الزيادة في الإنتاج والعمالة وعدالة توزيع الدخل"².

المبحث الثاني: مبادئ وأنواع التمويل الأصغر ومكوناته

قامت المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) مع أعضائها المتبرعين الثمانية والعشرون بتطوير المبادئ الأساسية للتمويل متناهي الصغر ثم قامت مجموعة الثماني بقبول هذه المبادئ في اجتماعها في ولاية جورجيا في 2004، كما أنه هناك عدة أنواع للتمويل متناهي الصغر، إلا أنه هنالك عدة معوقات أو عراقيل يواجهها التمويل الأصغر.

المطلب الأول: المبادئ الأساسية للتمويل المصغر

ضمن المبادرات الكبرى التي تسعى إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية جاء تأسيس المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، وهي عبارة عن اتحاد من جهات مانحة متعددة مكرسة للنهوض بالتمويل الأصغر يتألف من 31 هيئة تنموية عامة وخاصة تعمل سوياً لتوسيع نطاق حصول الفقراء على الخدمات المالية، التي يشار إليها بمصطلح التمويل الأصغر. وهذه المبادئ هي:³

1. **الفقراء لا يحتاجون إلى القروض بل إلى مجموعة متنوعة من الخدمات المالية:** يحتاج الفقراء، مثلهم مثل الآخرين إلى مجموعة متنوعة من الخدمات المالية الملائمة والمرنة بأسعار معقولة. ولا يحتاج الفقراء إلى القروض فقط بل أيضاً إلى الادخار والتحويلات النقدية كل حسب أوضاعه.

2. **التمويل بالغ الصغر يعتبر أداة قوية لمكافحة الفقر:** لحصول على الخدمات المالية بشكل مستمر يمكن الفقراء من زيادة الدخل وتكوين الأصول وتخفيض فرص تعرضهم إلى الصدمات الخارجية، ويدفعهم للاستثمار في تحسين تغذيتهم وأوضاعهم وصحة وتعليم أبنائهم.

3. **التمويل بالغ الصغر يعني بناء أنظمة مالية تقدم خدمات للفقراء:** لتحقيق إمكانات التمويل المصغر الكاملة في الوصول إلى عدد كبير من الفقراء يجب أن يصبح جزء لا يتجزأ من القطاع المالي؛

4. **الاستمرارية المالية ضرورية للوصول إلى عدد كبير من الفقراء:** قابلية الاستمرار هي قدرة مؤسسات التمويل المصغر على تغطية جميع تكاليفها، وهي الطريقة الوحيدة التي تجعل من الممكن استمرار عمل هذه

¹ عبد الحميد عبد المطلب، إقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص: 185.

² المرجع نفسه، ص: 185.

³ المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، المبادئ الأساسية للتمويل بالغ الصغر، البنك الدولي، واشنطن، 2004.

المؤسسات واستمرار تقديم الخدمات المالية للفقراء للوصول إلى حجم وأثر أبعد بكثير مما يمكن أن تموله الهيئات المانحة،

5. التمويل بالغ الصغر معني بإنشاء مؤسسات مالية محلية دائمة: إن تمويل الفقراء يتطلب مؤسسات مالية محلية تقدم خدماتها على أساس مستمر، تحتاج هذه المؤسسات إلى استقطاب التمويل المحلي وتقديمه على شكل قروض وخدمات أخرى. وعندما تتطور هذه المؤسسات وأسواق رأس المال، يقل الاعتماد على تمويل المتبرعين والحكومات بما في ذلك بنوك التنمية.

6- أسقف أسعار الفائدة يمكن أن تضر قدرة الفقراء على الحصول على الخدمات المالية: عادةً ما تضع الحكومات أسقفًا منخفضة لأسعار الفائدة لتسمح بزيادة قدرة حصول الفقراء على قروض، لكن بهذا لن تستطيع مؤسسات التمويل المصغر تغطية تكاليفها وستتوقف عن الإقراض على المدى الطويل، وفي الوقت عينه لا يجب أن تمرر هذه المؤسسات عدم كفاءة عملياتها إلى المتعاملين معها في شكل أسعار فائدة أعلى بكثير مما يجب؛

7- دور الحكومة هو التسهيل وليس جهة التقديم المباشر للخدمات المالية: من أهم إجراءات التسهيل أن يتم الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي ولعدم مزاحمة مؤسسات التمويل المصغر ببرامج إقراض مدعومة وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق والوصول على خدمات البنية التحتية؛

8- الدعم من الجهات المانحة يجب أن يكون مكماً وليس مزاحماً لرأس المال من القطاع الخاص: يجب على الجهات المانحة أن تساعد على خلق مؤسسات تمويل مصغر محلية قابلة للاستمرار بمواردها الخاصة، وأن يكون دعم الجهات المانحة مؤقتاً ولن تخطط للخروج منذ البداية؛

9- نقص القدرات المؤسسية والبشرية يعد من أهم المعوقات: يجب أن تركز معظم الاستثمارات في قطاع التمويل المصغر على بناء القدرات على جميع المستويات، بدء من مؤسسات التمويل المصغر إلى جهات الإشراف والرقابة، وصولاً إلى هيئات التنمية المحلية الحكومية والجهات المانحة؛

10- أهمية الشفافية المالية والشفافية في أنشطة الوصول إلى المتعاملين: حيث تحتاج كل الأطراف ذات الصلة إلى الحصول على معلومات دقيقة وموحدة للأداء المالي والاجتماعي لمؤسسات التمويل الأصغر بهدف إجراء المقارنات وتقييم المخاطر والعائد منها.

المطلب الثاني: أنواع التمويل الأصغر

هناك 3 أنواع للتمويل الأصغر وتتمثل فيما يلي:¹

1. قروض فردية: هذا النوع من القروض يقدم للعميل مرة واحدة فقط، أي أنه لا يمكن الحصول عليه بصفة متكررة، وهذا القرض يمنح عادة بهدف تلبية المقرض لاحتياجاته والإنفاق على مشروعه ويرتكز هذا النوع من التمويل الأصغر على اعتبارين أساسيين هما:

➤ المقرض قادر على الاكتفاء الذاتي من أول قرض؛

➤ أنه قادر على إنشاء المشروع وتشغيله وتحقيق فائض يسد من خلاله القرض وفوائده مع

فائض آخر يمثل ربح يستطيع الإنفاق منه على نفسه وعلى أسرته مع استمرار العمل.

فهذا النوع يستلزم من المقرض أن يكون قادرا على تحقيق دخل كافي لتسديد القرض، وكذا الإنفاق الاستهلاكي مع الاستمرار في النشاط.

2. قروض فردية متدرجة: إن القروض الفردية المتدرجة مثلها مثل القروض الفردية، لكنها تزيد عليها في إمكانية الفرد المقرض من الحصول على قرض لأكثر من مرة، لكن هذا بشرط أن يثبت أنه قادر على سداد القرض الأول، وهكذا فإن ثقة المؤسسة المقرضة تزيد من ناحية هذا المقرض، وهذا ما يشجعها على منحه قروض أخرى متتالية وقد تكون بقيم أعلى في كل مرة.

3. الإقراض الجماعي: تقدم هذه الخدمة إلى مجموعة صغيرة من الأفراد (05 إلى 10 أفراد)، وذلك لتمويل مشروعاتهم الفردية، ويمنح القرض الجماعي لأعضاء المجموعة كلها، أي أن المجموعة ضامنة لأي فرد فيها غير قادر على السداد وتقديم المجموعة بالسداد نيابة عنه.

وهذا النوع من المشاريع يشبه شركات التضامن لكنه أقل حجما عنها، ويكمن الشبه بينهما في المسؤولية التضامنية للشركاء وكفالة بعضهم البعض في الوفاء بالديون، لكن هذه المسؤولية التضامنية عادة ما تكون سببا لانقضاء هذه المؤسسات، ففي حالة إفلاس أحد الشركاء أو وفاته أو امتناعه عن السداد لأي سبب تحل الشركة وتنقضي، ما لم ينص على خلاف ذلك في عقد تأسيسها.

¹ - لطفي عبد الوهاب، أساسيات التمويل الأصغر، دورة تدريبية، مصر، من 25/26 أبريل 2013، ص: 12.

المطلب الثالث: مكونات التمويل الأصغر

سنقوم في هذا المطلب بالتعرف على مكونات التمويل الأصغر والمتمثلة في مؤسسات التمويل الأصغر، مصادره.

أولاً: مؤسسات التمويل الأصغر

إن توزع مؤسسات التمويل الأصغر غير متساوياً في جميع أنحاء العالم، إذ تبدو متطورة جداً في بعض بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية مثلاً "بنغلاديش، بوليفيا وأندونيسيا، وتمت إثباتات على أن عدد كبير من مؤسسات التمويل الأصغر في إفريقيا تتخذ شكل تعاونيات توفير.¹

فمؤسسات التمويل الأصغر هي التي تقدم خدمات مالية للفقراء وأغلبها مؤسسات قائمة على برامج القروض الصغرى وتقبل إيداع المبالغ الصغرى من عملائها فقط وليس من العامة، وقد أصبح اصطلاح "مؤسسات التمويل الأصغر" يشمل معناه مجموعة متنوعة من المنظمات العينية بتقديم هذه الخدمات ومنها المنظمات الغير حكومية والاتحادات الائتمانية والتعاونيات والبنوك التجارية الخاصة والمؤسسات المالية الغير بنكية التي تحول بعضها من منظمات غير حكومية مقننة أقسام من البنوك الحكومية الرسمية.² ويمكن تصنيفها حسب المعايير التالية:³

1. **مؤسسات التمويل الصغير المتخصصة:** تأسست باعتبارها منظمات غير حكومية أو مؤسسات مالية غير بنكية مرخصة رسمياً، وهي تركز على القروض وأساليب فنية ناجحة في منح قروض صغيرة دون ضمانات.
2. **مؤسسات التمويل الأصغر التابعة للبنوك التجارية:** عبارة عن برامج أو أدوات متخصصة للقروض الصغيرة بالإضافة إلى عمليات البنوك التجارية التقليدية، وهي تتخذ صورة البنوك التجارية لكنها تستهدف عملاء تحت المستوى الذي تخدمه البنوك التجارية في المعتاد.
3. **التعاونيات المالية:** تشمل هذه الفئة على مجموعة متنوعة وواسعة النطاق من مؤسسات الادخار والقروض التي يملكها أعضائها وتركز على المدخرات أكبر من القروض.
4. **البنوك الريفية أو ذات رأس المال المنخفض:** هي هيئات وساطة غير رسمية بعضها مملوك للأفراد وبعضها مملوك لمجموعات من الحكومة المحلية والإقليمية وهي ترخص برأس مال مدفوع.

¹ - دانيال س، هاردي وبول هولدن وفاسيلي برو كوينكو، مؤسسات التمويل الأصغر والسياسة العامة ورقة عمل صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2002، ص: 7.

² - محمد مصطفى غانم، واقع التمويل الأصغر الإسلامي وأفاق تطوره في فلسطين، دراسة تطبيقية على قطاع غزة، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، 2010، ص: 19.

³ - بوهرين فتيحة، مرجع سيق ذكره، ص، ص: 150-151.

5. البنوك الزراعية والائتمانية التابعة للدولة: تصل إلى القطاعات التي لا تخدمها البنوك التجارية وهي مملوكة للدولة، وتركز على القروض أكثر من المدخرات.
6. بنوك التوفير البريدية: يتطلب وجودها شبكة واسعة النطاق من مكاتب البريد تغطي المناطق الريفية ونظاما يعمل بكفاءة لنقل الوثائق والمعلومات، تقتصر خدماتها على المدخرات والمدفوعات أو التحويلات.
7. بنوك التوفير غير البريدية: تشمل هذه الفئة كلا من المؤسسات العامة والخاصة وهي تركز على المدخرات تركزا كبيرا، لكن معظم أموالها توجه إلى قروض استثمارية ضخمة بدلا من قروض صغيرة للأفراد.

ثانيا: مصادر التمويل الأصغر

لكي تصل المؤسسات الغير مصرفية أو المصرفية العاملة في مجال التمويل الأصغر للحجم المناسب وبالتالي إلى المزيد من الأعضاء المنتسبين، يجب أن يكون لهذه المؤسسات القابلية للاستمرار والقدرة على الوصول إلى مصادر المالية التجارية والتي تشمل تحفيز المدخرات والإقتراضات من البنوك ومن أسواق رأس المال المحلية والعالمية وتتضح من خلال:¹

- **تعبئة المدخرات:** وتعني تجميع المدخرات في مؤسسات التوسط المالي (المصارف وأسواق الأوراق المالية.... الخ) حتى يكون لها دور في حركة الاقتصاد.
- **الاستدامة:** وتعني استمرارية المؤسسة ذاتيا بتوليد مواردها المتاحة لتحقيق إيرادات تغطي المصروفات، وتحقق فوائض تشكل أرباحا متناهية سنويا وهذا يعني استدامة المالية السنوية.
- **محفظه التمويل:** تعني الموارد المتاحة التي خصصتها المؤسسات المالية المعنية للتوظيف في مشروعات اقتصادية مختلفة بهدف تحقيق إيرادات مجزية توفر الاستمرارية للمؤسسة المعنية.
- **الادخار والاكتناز:** الادخار عبارة عن حشد الموارد من الجمهور من الوسائط المالية كجزء من الدورة الاقتصادية، أما الاكتناز فهو حجب هذه الموارد من الدخول في حركة الاقتصاد بواسطة الوسائط المالية، والله تعالى مقت الاكتناز المالي الذي يتداول لمصلحة المجتمع.

المطلب الرابع: عملاء التمويل الأصغر

إن محمد يونس يحذر من الغموض في المفاهيم، ومن التعريفات الفضفاضة للفقراء الذين تستهدفهم برامج التمويل الأصغر، لأن ذلك سيؤدي إلى الحد من فعالية هذه البرامج في الحد من الفقر، ويقول يونس بوضوح: " إذا تم الجمع بين الفقراء وغير الفقراء في إطار برنامج واحد، فإن غير الفقراء سيقومون دائما بقيادة الفقراء،

¹ - المعرفة، التمويل متناهي الصغر، ص: 9، المتاح على الموقع: <https://www.marefa.org/index.php?> تاريخ التصفح: 2020/4/20، الساعة

ولكي يكون نظام التقديم فعالاً، يجب تصميمه وتشغيله حصراً للفقراء، ويتطلب ذلك تعريفاً دقيقاً لمن هم الفقراء، ولا مجال لغموض المفاهيم.¹

فمن هم الفقراء؟ وكيف يمكن تحديدهم؟ وهل خطوط الفقر كافية لتحديد عملاء التمويل الأصغر؟ وماذا بخصوص الناس الذين يقعون فوق خط الفقر مباشرة، لكنهم لا يستطيعون التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية؛ هل يمكن اعتبارهم عملاء محتملين لمؤسسات التمويل الأصغر؟ أثبتت الممارسات العملية لمؤسسات التمويل الأصغر خلال العقود الماضية أن عملاءها هم غالباً الفقراء والقريبون من خط الفقر المعرضون للفقر، والذين لديهم مصدر دخل ثابت نسبياً، والقادرون على العمل، ولكن غير القادرين على الوصول إلى المؤسسات المالية الرسمية، وهم غالباً ممن يعملون لحسابهم الخاص ومن منازلهم. وفي المناطق الريفية هم عادة من صغار المزارعين أو ممن يقومون بأعمال تدر دخلاً متواضعاً مثل تربية الدواجن، أما في المناطق الحضرية، فتتسم أنشطتهم بالتنوع مثل بيع المأكولات السريعة والباعة على أرصفة الطرقات وعمال الحرف اليدوية.²

المبحث الثالث: التمويل الأصغر: صيغه الإسلامية ودوره في تحقيق التنمية

من خلال ما يشهده مجال التمويل الأصغر من دخول المزيد من المستثمرين الجدد ومقدمي الخدمات المالية، فقد أصبحوا يمثلون مجموعة متنوعة من المنظمات منها المنظمات الغير حكومية والمؤسسات المالية الغير بنكية والتي تمثل دوراً فعالاً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف دول العالم، كما أن هناك أهمية كبيرة لصيغ التمويل الإسلامي في نجاح وانتشار هذا القطاع.

المطلب الأول: صيغ التمويل الإسلامي وأهميتها لقطاع التمويل الأصغر

لدى صيغ التمويل الإسلامي أهمية كبيرة لقطاع التمويل الأصغر فهي تعتبر كبديل تمويلي جديد أمامه.

أولاً: صيغ التمويل الإسلامي

تعددت وتنوعت صيغ التمويل الإسلامي، حيث قمنا بتقسيمها إلى ما يلي:

1. **صيغ التمويل القائمة على المشاركة في عائد الاستثمار:** تعتبر صيغ التمويل القائمة على المشاركة في عائد الاستثمار من أكثر الأساليب تميزاً عن خصوصية التمويل الإسلامي إذ تستبدل علاقة الدائن بالمدين بعلاقة أخرى تعتمد على الاشتراك في حمل المخاطر من ربح وخسارة، واقتسام العوائد طبقاً لقاعدة "الغنم بالغرم" وفي ما يلي أهم هذه الصيغ:³

¹-Aneel Karnani, The Bottom of the Pyramid Strategy for Reducing Poverty: A Failed Promise, DESA Working Paper No. 80, United Nations, Department of Economic and Social Affairs, August 2009, p 12.

²-بيلز هانس، **الابتكار في التمويل الأصغر: النظر إلى ما وراء فقر الدخل**، البوابة العربية للتمويل الأصغر، 2009، ص: 03.

³- بلخشي هوارية، **أهمية صيغ التمويل الإسلامي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك ومالية دولية، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب، عين تيموشنت، 2017، ص ص: 46، 54.

➤ **التمويل بالمرابحة:** تتم المرابحة خلال أجل قصير، إذ يمكن أن تتم في بضعة أيام إذا كان الشراء داخليا، وخلال بضعة شهور كحد أقصى إذا كان الشراء خارجيا، وتعتبر أهم أساليب التمويل قصير الأجل التي تطبقها البنوك الإسلامية على الإطلاق والمرابحة فيها ربح مضمون في أجل قصير، ويرى البعض الآخر أن البيع بالمرابحة للأمر بالشراء يجعل البنوك الإسلامية تواجه مخاطر تسديده. وينقسم بيع المرابحة إلى قسمين :

- **بيع بالمرابحة العادية:** وهي تكون بين طرفين.
- **بيع المرابحة المقترنة بالوعد:** وهي التي تتكون من ثلاثة أطراف "البائع، المشتري البنك باعتباره تاجرا وسيطا بين البائع الأول والمشتري.

➤ **التمويل بالمشاركة:** يمكن القول أن صيغ المشاركة وما يتفرع عنها من صور تطبيقية (خاصة المشاركة المتناقصة) أسلوبا تمويليا ناجحا للمؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة نظرا لما يمتاز به هذا الأسلوب من قلة التكلفة بحيث لا يشكل أي عبء مادي على كاهل أصحاب هذه المؤسسات، فالمشاركات بين المصرف وأصحاب المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة توفر وقوف المصرف إلى جانبها وتأخذ المشاركة شكلين هما:

- **المشاركة الدائمة:** اشتراك البنك في مشروع معين بهدف الربح دون أن يتم تحديد أجل معين لانتهاء هذه الشركة.

- **المشاركة المتناقصة:** هي اشتراك البنك الإسلامي في مشروع معين بهدف الربح مع تحديد أجل أو طريقة لإنهاء مشاركة المصرف في هذا المشروع مستقبلا.

➤ **التمويل بالمضاربة:** إن نموذج المضاربة له سلبيات بالنسبة للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة وتتمثل في عدم التأكد من الربح كما أن معظم أصحاب المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة لا يملكون الدفاتر المحاسبية أي لا يملكون حسابات واضحة مما يعيق عملية توزيع الأرباح بين الأطراف في هذه الحالة، كما أن البنك لا يمكنه مراقبة صاحب المؤسسة أثناء العمل لأن من شروط المضاربة عدم تدخل صاحب المال، وهذا بالإضافة إلى أن معظم البنوك الإسلامية لا تمول صيغة المضاربة إلا نادرا وذلك للأسباب المذكورة سابقا، لكن في حال تغلب على هذه الصعوبات يمكن الاستفادة من هذه الصيغة بشكل كبير.

وهناك نوعين للمضاربة من حيث التصرف:

- **مضاربة مطلقة:** وفيها يكون للمضارب مطلق التصرف في مال المضاربة.
- **مضاربة مقيدة:** وهي أن تقيد صاحب المال المضارب بنشاط محدد أو سلعة محددة أو مكان محدد وهذا النوع هو المطبق في المصارف الإسلامية الحالية.

- التمويل بالمزارعة: تعني المزارعة دفع الأرض إلى من يزرعها والزرع بين طرفين.
- المساقاة: تعتبر المساقاة نوعا متخصصا بين المشاركة والقطاع الزراعي بين طرفين:
- الطرف الأول: يمثله المصرف الإسلامي الذي يقوم بتمويل المشروعات مياه الشرب أو مشروعات الري واستصلاح الأراضي، لزارعتها وتطويرها باستخدام التكنولوجيا.
- الطرف الثاني: يمثله صاحب البستان أو الشريك القائم عليه بالسقي وبخدمته حتى تنضج الثمار، وقد يكون الطرف الثاني طالب التمويل الذي يمتلك أرضا ويرغب في تطويرها وزراعتها باستعمال مياهها الجوفية أو نقل المياه إليها.

2. الصيغ القائمة على الدين التجاري: وتتمثل فيما يلي:

- البيع الأجل أو بالتقسيط: هو عقد يقضي بالسداد ثمن البيع على عدد محدود من الدفعات في تواريخ معينة، وتنتقل في حق ملكية السلعة المباعة إلى العميل ابتداء من توقيع العقد ودفع التقسيط الأول، تعتمد البنوك الإسلامية إلى شراء التجهيزات والمواد وتبيعها للعميل لأجل معلوم، حسب عقد الاتفاق وأجل الأداء لا يتعد بصفة عامة أربع سنوات، إلا بنسبة للبيع بالتقسيط الذي يمارسه البنك الإسلامي للتنمية، حيث نجد أن التسهيلات في الأداء تصل إلى عشر سنوات ويمكن تمديدتها إلى اثنتي عشر سنة في حالات الشراء لمشروعات البنية التحتية.¹
- البيع السلم: يعرف السلم المصرفي على أن دخول البنك الإسلامي في عقد سلم بائعا أو مشتريا لكمية معلومة من السلع إلى أجل معلوم بثمن مدفوع نقدا، فعند قيام البنك ببيع السلم فإنه يكون وسيطا فيه (السلم) لا أكثر، لأن غرض البنك ليس التجارة في حد ذاتها وإنما الغرض منها تحقيق موارد مالية للبنك، يقوم البنك بالتعاقد مع مجموعة من المنتجين أو البائعين الذين يريدون تصريف منتجاتهم والذين هم بحاجة للتمويل، يبيع البنك كمية محددة من منتجاتهم أو سلعهم، وتسليم الثمن حالا مع تأجيل قبض السلع إلى أجل معلوم.²
- التمويل بالاستصناع: الاستصناع المصرفي هو دخول البنك في وساطة بين المقاول (الصانع) والمستصنع لتمويل صناعة سلع أو إنشاء أصل معين بمواصفات محددة وللتمويل بالاستصناع عدة فوائد بالنسبة للمشروع ذاته وللبنك وللمجتمع ونورد أهمها:

¹ - بن إبراهيم الغالي، أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفاس للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص: 77

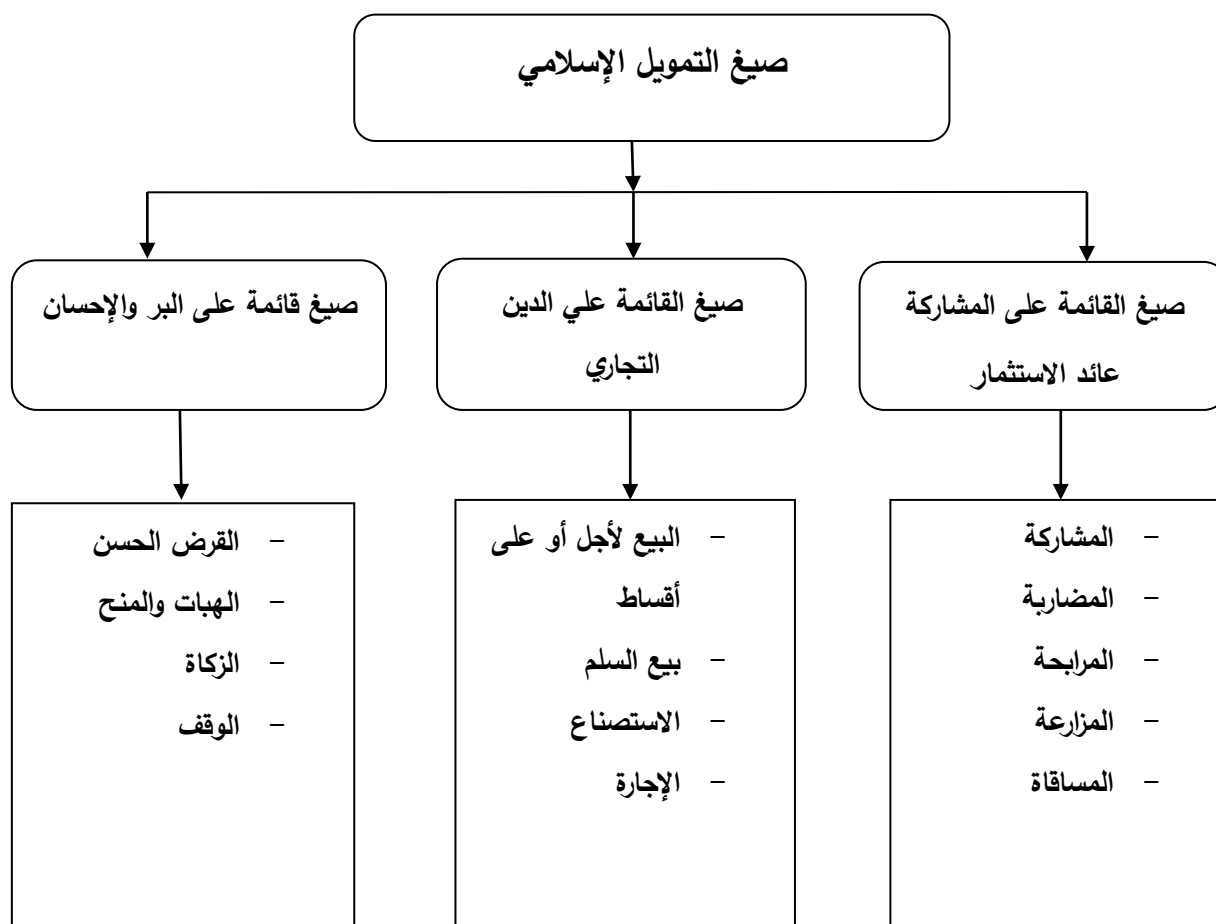
² - المرجع نفسه، ص: 90

- بالنسبة للمشروع: يمزج هذا النوع من التمويل بين عمليتين أساسيتين من التمويل وهي إما بيع وقرض الحسن، أو شراء مع قرض الحسن، في كلتا الحالتين تبين فوائد هذا النوع بأنها تساهم في التمويل بالإضافة إلى حل مشاكل التسويق.
- بالنسبة للبنك الإسلامي: بالإضافة إلى تحريك سيولته في تمويلات أقل خطورة، فالبنك الإسلامي يصبح مركزا مهما للبيع والشراء، له خبرة واسعة ومعرفة كثيرة يستفيد في تقليل الكلفة ورفع الجودة.
- بالنسبة للمجتمع: تقوية التجارة الداخلية والخارجية بالإضافة إلى تنمية الصادرات وفتح أسواق جديدة للمنتجات المحلية، بالإضافة إلى حماية المشاريع الصغيرة والمتوسطة.¹
- التمويل بالإجارة: وتعرف الإجارة على أنها عقد على المنافع بعوض، وعليه فإن أهم ما تتصف به عقود التأجير محلها منافع الأشياء لا الأشياء ذاتها، وتتصف عقود الإجارة في نوعين :
 - تجارة الأشخاص وهي ما يطلق عليه في المصطلحات الحديثة عقود العمل.
 - تجارة الأعيان والأصول وهي على نوعين، إجارة تشغيلية وتتميز بأنها محددة بأجل ويرد المأجور بعدها إلى المالك أو يجدد العقد لمدة أخرى، والنوع الثاني الإجارة التمويلية وتتميز عن الأولى في أن مدتها أطول وتحمل وعد بنقل الملكية في نهاية المدة إلى المستأجر.²
- 3. صيغ قائمة على البر والإحسان: وتتمثل في القرض الحسن والهبات والمنح بالإضافة إلى الزكاة والوقف.
- القرض الحسن: عرفنا إن المصاريف الإسلامية لا تمنح المتعاملين معها قرضا بالمعنى الذي تقوم به المصاريف التقليدية كما أنها لا تقوم بخصم الكمبيالات كما هو الحال في المصاريف التقليدية، وذلك لأنه لا يجوز للمصرف تقاضي أية زيادة عن المبالغ الممنوحة في هذه الحالة لأي قرض جر منفعة فهو ربا. هناك عدة مصادر لتمويل صندوق القرض الحسن وتتمثل فيما يلي:
 - يتم تمويل صندوق القرض الحسن من أموال المصرف الخاصة.
 - الأموال المودعة لدى المصرف على سبيل القرض (حسابات الائتمان).
 - الأموال المودعة من قبل الجمهور في صندوق القرض الحسن التي يقرضون المصرف بإقراضها للناس قرضا حسنا.

¹ - بن إبراهيم الغالي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 75-77.

² - حسني عبد العزيز جرادات، الصيغ الإسلامية للاستثمار في رأس المال العامل، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص: 128.

الشكل رقم (1-5): صيغ التمويل الإسلامي



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيزل هانس، الابتكار في التمويل الأصغر: النظر إلى ما وراء فقر الدخل، البوابة العربية للتمويل الأصغر، 2009 وبلخشي هوارية، أهمية صيغ التمويل الإسلامي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك ومالية دولية، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب، عين تيموشنت، 2017 وبن إبراهيم الغالي، أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفاس للنشر والتوزيع، الأردن، 2011 وحسني عبد العزيز جرادات، الصيغ الإسلامية للاستثمار في رأس المال العامل، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

ثانياً: أهمية صيغ التمويل الإسلامي لقطاع التمويل الأصغر

يطرح التمويل الإسلامي كبديل تمويلي جديد أمام قطاع التمويل الأصغر لا تعتمد على الفوائد المطروحة مسبقاً على رأس المال، وتشمل التمويل النقدي والغير نقدي عكس البنوك الربوية التي تملك سوى وسيلة واحدة

للعمل تتمثل في القروض بفائدة وإن اختلفت أشكاله وتعددت، وفيما يلي الآثار الايجابية لصيغ التمويل الإسلامي على قطاع التمويل الأصغر:¹

➤ المشاركة هي صيغة تمويل نقدية وغير نقدية للمشروع، تقدم له التمويل الكافي دون تكلفة، وتحقق له عائدا يتمثل في جزء من الربح، فهذه الميزات كلها تساعد المشروع الصغير على الظهور إلى الوجود والاستمرار إذا كان جديا، رغم مخاطرتها العالية بالنسبة للبنك الممول؛

➤ يعتبر أسلوب التمويل بالمربحة أسلوبا مناسب للمشروعات الصغيرة، الصغيرة والمتوسطة لأنه يساعد على الحصول على مختلف الموارد التي تحتاجها دون دفع فوري، حيث أنها عادة لا تملك الأموال الكافية، لذلك يساعدها أسلوب المربحة على دفع ما عليها على شكل أقساط مستقلة، ويناسب هذا الأسلوب أيضا لأنه يحصل على عائد مع ضمان استرداد ماله وله أيضا أن يطلب ضمان طرف ثالث في حالة بيع المربحة للأمر الشراء؛

➤ والمضاربة توفر للمشروع احتياجاته المالية بالكم المناسب وفي الوقت المناسب وتجنب التعرض لمشكلات المستثمرين المنفردين في حالة المضاربة الخاصة ومشكلات تكاليف الاقتراض العالية في حالة المصاريف الربوية؛

➤ البيع بالتقسيط أسلوب تمويلي عيني يلائم المشروع الصغير لأنه يدفع ثمنه على دفعات مستقلة، كما يضمن ملكية الآلات والتجهيزات والمواد الأولية مباشرة بعد توقيع العقد ودفع القسط الأول؛

➤ كما يمكن للمشروعات الصغيرة، الصغيرة والمتوسطة أن تمول عن طريق السلم سواء نقدا أو بالحصول على الآلات والمواد الأولية أو الحصول على خدمات مختلفة تساعد على عملية الإنتاج، مقابل كمية من المنتجات للبائع (البنك)، وهكذا فهو أسلوب تمويل مناسب للمشروع لأنه يضمن الحصول على التمويل وعلى تسويق منتجاته.

المطلب الثاني: دور التمويل الأصغر في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

للمويل الأصغر دور مهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، ويقصد بها تلك التغيرات التي تحدث في المجالات الثقافية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية، وكذلك في البنى والقوة الفاعلة في تحقيق النمو الاقتصادي، كما أن للمويل الأصغر دور فعال في تحقيق التنمية الاجتماعية وهي تعني انبثاق ونمو كل الإمكانيات والطاقات الكامنة في كيان معين سواء كان هذا الكيان فردا أو مجتمع، بشكل كامل وشامل ومتوازن.

¹ - سعيداني سميرة، التمويل الإسلامي الأصغر كمدخل لدعم التنمية المحلية، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 04، جامعة برج بوعرييج، جوان 2017، ص: 96.

أولاً: دور التمويل الأصغر في تحقيق التنمية الاقتصادية

أ. التأثير على النمو:

يرى البعض أن القروض الصغرى من شأنها التأثير على فرص التوظيف الذاتي وليس على فرص الاستثمار، فهي تفتح المجال لعمليات من التوظيف الذاتي والتي لم يكن لديها الفرصة للعمل بأجر لدى هيئات أخرى، كما وجد أن القروض متناهية الصغر تسهم في زيادة نسبة الناتج إلى رأس المال في الأجل الطويل، وتسهم كذلك في الحد من استخدام البدائل أقل إنتاجية في المجتمع والمتمثلة في معونات الرفاهة أو المعونات الاجتماعية، والتي يمكن توجيهها إلى زيادة الإنتاج والنمو من خلال توظيفها في قطاعات خالقة للثروة. هذا بالإضافة إلى أن القروض من شأنها الحد من مستويات عدم العدالة، من خلال زيادة دخول الفقراء كنتيجة لعملهم، هذا من جانب، والتقليل من دخول الطبقات العليا من خلال زيادة الدخل التي يمنحها المنظمون للعاملين من جانب آخر¹.

ب. تأثير التمويل الأصغر على التنمية الاقتصادية:

يجب أن يكون معلوما لدينا بأن انخفاض دخل ومستوى معيشة الفقراء، الذين عملاء التمويل الأصغر بالأساس والذي يظهر في افتقارهم للصحة والتعليم وغيرها، يمكن أن يخفض من الإنتاجية الاقتصادية وذلك يؤدي بشكل مباشر أو غير مباشر إلى تباطؤ النمو والتنمية الاقتصادية، إن استراتيجيات رفع الدخل تقول أن أدنى 40 % من السكان يجب أن يساهموا ليس فقط في تحقيق رفاهيتهم المادية ولكن في زيادة إنتاجية الاقتصاد ككل، وهذا ما يسمح به التمويل الأصغر. كما أن زيادة مستوى مداخل الفقراء سوف يحفز الطلب على المنتج المحلي، أي الدفع نحو زيادة الإنتاج ورفع معدلات التوظيف والاستثمار المحلي، فدم الفقراء يمكن أن يؤدي إلى جعلهم يشاركون في تحقيق التنمية.

كما أن التمويل الأصغر يسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تحقيق مايلي:²

- يوفر مجموعة متنوعة من الخدمات للفقراء وذوي الدخل المنخفضة؛
- يساهم في توفير رؤوس الأموال وتدعيم القدرة التمويلية اللازمة للاستثمارات الضرورية لإنتاج السلع والخدمات لصغار المنتجين؛

¹ - عالية عبد الحميد عارف، إدارة القروض متناهية الصغر، الآليات والأهداف والتحديات، المجلة العربية للإدارة، المجلد 29، العدد 01، 2009، ص: 167.

² - موسى بن منصور، توفيق براهيم شاوش، دور التمويل الأصغر في محاربة الفقر في المناطق الريفية ضمن اثر المالية الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية، ورقة مقدمة إلى: الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية، جامعة صفاقس، تونس، 27-28-29 جوان 2013.

- تحقيق التنمية المتوازنة والشاملة في المجتمع، وذلك بتتويج مجالات الاستثمار وشمولها لقطاعات إنتاجية عديدة، إلى جانب انتشار المشروعات الاستثمارية في أنحاء الدولة؛
- يساعد في توفير مستلزمات العمل من آلات ومعدات وخامات للعمل حتى يتحولوا إلى طاقة إنتاجية؛
- يساعد على خلق فرص استثمارية لكثير من الفقراء الذين لديهم القدرة على الارتقاء بمستواهم المعيشي، وكذا استحداث مصادر الدخل لديهم؛
- يساعد على تشغيل المدخرات الشخصية لأصحابها مما يشكل دعماً للاقتصاد الوطني؛
- يساهم في تطوير المؤسسات الصغيرة، الصغيرة والمتوسطة وبالتالي الرفع في الناتج المحلي؛
- يساهم في التخفيف من وحدة التضخم من خلال توظيف الأموال المعطلة واستخدامها في عملية الإنتاج وتوليد الدخل للأفراد.

ثانياً: دور التمويل الأصغر في تحقيق التنمية الاجتماعية.

أ. التمويل الأصغر وأهداف الألفية:

لا يتمثل التمويل الأصغر وما يحدثه من أثر في مجرد الحصول على قروض تجارية بل يتعدى الأمر ذلك، فالفقراء لا يستفيدون من الخدمات المالية فقط في مجرد الاستثمار التجاري في مشروعاتهم الصغرى للخروج من الفقر، ولكن يستفيدون منها لأجل الاستثمار في الرعاية الصحية والتعليم والتعامل مع الطوارئ المنزلية والوفاء بالاحتياجات النقدية الكثيرة التي يواجهونها، وتشير الشواهد من الملايين من عملاء التمويل الأصغر حول العالم إلى أن الحصول على الخدمات المالية يمكن الفقراء من زيادة دخولهم الأسرية، مما ينعكس على تحسين التغذية ونتائج الرعاية الصحية مثل ارتفاع استخدام اللقاحات وإرسال عدد كبير من أبنائهم إلى المدارس لفترات أطول.

ب. التمويل الأصغر ودوره في الحد من الفقر:

يمكن للتمويل الأصغر أن يساهم بشكل فعال في القضاء على الفقر المدقع والجوع لأنه يوفر مجموعة متنوعة من الخدمات المالية التي تلبي الاحتياجات المختلفة للفقراء، حيث يمكن لكل خدمة أن تعمل على خلق آثار إيجابية وتحسين حياة الفقراء، وزيادة فرص التوظيف الذاتي من خلال زيادة فرص الاستثمار وتحقيق العدالة في توزيع الدخل، وتوفير خدمات مناسبة لهم وحماية أموالهم.¹

كما يتمثل دور التمويل الأصغر في تحقيق التنمية الاجتماعية في النقاط التالية:²

¹ - ياسين حريزي، دور التمويل الإسلامي الأصغر في تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014، ص: 53.

² - كمال منصوري، الدور التمويلي للأوقاف النقدية نحو مؤسسات وقفية مانحة لتمويل المشروعات الصغيرة، بحث مقدم لمؤتمر دبي الدولي للأوقاف ودورها في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، دبي، 16/17 فيفري 2010، ص: 11.

- يساهم في تحويل الفقراء القادرين على العمل إلى منتجين؛
- يساهم في تحقيق العدالة في توزيع الثروة، وذلك من خلال توفير التمويل اللازم لصغار المنتجين وأصحاب الخبرات والمشروعات الذين لا يملكون رؤوس أموال كافية لمشارعتهم؛
- يعمل على تمكين الفقراء من زيادة دخلهم، وتحقيق أمنهم الاقتصادي والحد من ضعفهم المالي، وذلك من خلال تمكينهم من مباشرة مشروعات مصغرة مدرة لدخل؛
- يعمل على تنمية ودعم المهارات البشرية المحلية والاستفادة منها في بناء القدرات؛
- يعتبر من أهم الآليات في مكافحة الفقر وتقوية البنيان الاجتماعي؛
- يساهم في التخفيف من الأوبئة الاجتماعية وانتشار الجريمة والانحرافات السلوكية ومن ثم يساهم في التقليل من الإنفاق الحكومي في هذا الاتجاه؛
- يعمل على رفع المستوى المعيشي للفرد والمجتمع إلى مستوى الرفاهية وتحقيق التوازن والتكامل الاجتماعي؛
- يساعد في ترسيخ الأمن الاجتماعي لوجود علاقة بين البطالة وزيادة نسبة الجريمة؛
- يسمح بتحسين نمط الحياة وتحقيق دخل كافٍ ومستقر للفقراء؛
- يؤدي إلى استقرار سكان الأرياف ومحاربة النزوح الريفي إلى المدن، وذلك بخلق نشاطات اقتصادية وثقافية منتجة لسلع والخدمات المدرة لدخل.

المطلب الثالث: العقبات التي تواجه التمويل الأصغر وعوامل نجاحه

أولاً: العقبات التي تواجه التمويل الأصغر

لم تحظ جميع مؤسسات التمويل الأصغر بالنجاح في عملها، فمنها من استطاع الاستمرار ومنها من فشل في ذلك، وتعود أسباب الفشل في الغالب إما لمسائل تتعلق بالشخص العميل طالب الخدمة المالية أو بالمؤسسة التمويلية ذاتها وتتمثل فيما يلي:¹

1. المسائل الخاصة بالشخص العميل: وهي مسائل خاصة بالشخص العميل سواء قبل تعامله مع مؤسسات

التمويل الصغير أو حتى بعد ذلك، وتتمثل فيما يلي:

- خوف العملاء الفقراء من دخول البنوك ومؤسسات التمويل؛
- عدم ملائمة العملاء الفقراء وخوفهم من عدم قدرتهم على سداد قيمة القروض؛
- فهم بعض الفقراء للتمويل على أنه خدمة اجتماعية أو حتى تبرع.

¹.Mona edlbi, Firas saad-Aldeen, **Oversight of Microfinance Institutions**, Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies –Economic and Legal Sciences Series Vol. (37) No. (4), 2015/7/13, P,P:456,457.

2. المسائل الخاصة بمؤسسة التمويل نفسها: وهي مسائل تتعلق بالجهاز الإداري الخاص بالمؤسسة وتكوينها إذ تتميز بما يلي:

- الافتقار للخبرة في التعامل مع العملاء وضعف الأسلوب الخاص في تقديم النصح والمشورة؛
- عدم توفر الخبرة الكافية في دراسة جدوى المشروعات المقدمة؛
- عدم القدرة على تحديد الخدمات المناسبة للعملاء الفقراء.

3. المسائل الخاصة بالمشروع الذي يرغب العميل بتمويله: تتمثل فيما يلي:

- عدم قيام المقترض بإشهار المشروع قانونيا مما قد يقف مانعا في وجه تقديم القرض المطلوب؛
 - عدم توفير دراسة جدوى خاصة بالمشروع أو توفر الدراسة ولكنها تتضمن عدم فعالية ونجاح المشروع؛
 - أن يكون المشروع بطبيعته فاشل فنيا أو إداريا بحيث يصعب على الشخص تنفيذه.
- من خلال العرض السابق يتبين لنا، أن هناك مجموعة من العوائق والتي من الضروري تفاديها أو السيطرة عليها، تحقيقا للغاية المرجوة من التمويل الأصغر وذلك بنشر برامج نوعية لإيصال فكرة التمويل إلى مختلف أفراد المجتمع بالتوازي مع ضرورة ممارسة الرقابة التي تتناسب وطبيعة هذا النشاط.

ثانيا: عوامل نجاح التمويل الأصغر

تتمثل عوامل نجاح التمويل الأصغر في العناصر التالية:¹

- **البحث عن المستفيدين والدقة في اختيارهم والاحتفاظ بهم:** تسعى مؤسسات التمويل الأصغر جاهدة للبحث عن عملائها وتتحرى الدقة المتناهية في اختيارهم، كما أن هذا الاختيار ينطبق على عملائها الذين يتقدمون لها للحصول على التمويل، حيث يجب أن يكونوا نشطاء اقتصاديا وجادين في التعامل وقادرين على سداد القروض بانتظام.
- **مساعدة العميل في دراسة الجدوى:** إن مؤسسات التمويل الأصغر تساعد عملائها في إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع المراد تمويله.
- **ضرورة متابعة التقدم المحرز في الأداء باستخدام مؤشرات مالية محددة بوضوح.**
- **البناء المستمر للقرارات:** مؤسسات التمويل الأصغر تهتم بتدريب المستفيدين من خدماتها باستمرار، بتمكينهم من جوانب المعرفة والمهارات اللازمة والمطلوبة لإدارة مشروعاتهم وحساب تكاليف منتجاتهم وقياس مستوى أرباحهم وكيفية تسويق تلك المنتجات.

¹ - كبير صباح، التمويل المصغر وإنشاء المؤسسات المصغرة في الجزائر، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، غنابة، 2010، ص ص: 28-29.

- **عدم التقليد في منح التمويل وتنوع المنتجات:** يعني منح التمويل الأصغر للمستفيد حسب حاجته ورغبته في مشروع معين، وليس حسب سياسات البنك وسياسة الدولة.
- **الانضباط من جانب العملاء وكذا المؤسسات:** نجاح التمويل الأصغر يتطلب انضباط العملاء وذلك بالتسديد في المواعيد المحددة، كما يتطلب انضباط غير مؤسسي عبر وجود ممارسات تؤدي إلى الاستدامة من جانب برامج التمويل الأصغر.
- **التنفيذ الأمثل لبرامج التمويل الأصغر:** تنفيذ التمويل الأصغر على أفضل وجه عندما يتم تنفيذه على أنه نشاط مهني قبل مصلحة قوية للتمويل الأصغر تركز نفسها لتحقيق الاكتفاء الذاتي التشغيلي.
- **الإصلاحات القانونية والتنظيمية:** تخلق حوافز للتمويل الأصغر عن طريق توحيد وتبسيط إجراءات تسجيل المشاريع المصغرة وإلغاء سقوف الفائدة، والتخفيف من متطلبات الضمان الغير الرهني وتقليل تكلفة تسجيل الملكية.

خلاصة:

حاولنا في هذا الفصل تحديد أساسيات التمويل الأصغر والتي تتضمن مفهوم وتطور التمويل الأصغر، وأهميته البالغة في جميع أنحاء العالم، فهو يعتبر أداة فعالة لمكافحة الفقر، ويوفر خدمات مالية متمشية مع احتياجات المواطنين الذين لا يمكنهم الاستفادة من القروض البنكية، وخاصة الأشخاص الذين هم بدون دخل أو دخلهم منخفض، ورغم التحديات التي واجهت التمويل الأصغر إلا أنه عرف نمو متزايد في السنوات الأخيرة لما حققه من خلق وترقية المؤسسات المصغرة والناشئة، كما إن صيغ التمويل الإسلامي هي الأخرى ساهمت وبشكل كبير في نمو التمويل الأصغر نظرا للأهمية التي تتمتع بها.

ومما سبق يمكننا أن نتوصل إلى نتيجة مفادها أن التمويل الأصغر ظهر كتنقية تمويلية جديدة لمعالجة الفقر والبطالة والحد منها، من خلال خلق مشاريع استثمارية وتوفير خدمات مالية للمؤسسات المصغرة والصغيرة مما يؤدي إلى المساهمة في النمو الاقتصادي وزيادة الإنتاجية، وقد أدى نجاح التمويل الأصغر إلى اهتمام الكثير من دول العالم به نظرا للدور الكبير والمهم الذي يلعبه.

الفصل الثاني: التأصيل

النظري للمؤسسات

المصغرة

تمهيد:

تعتبر المؤسسات الاقتصادية النواة الأساسية والمحور الرئيسي الذي يدور حوله أي اقتصاد، وذلك من خلال الدور الحيوي التي تقوم به من أجل بلوغ وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المتعددة، وتعتبر المؤسسات المصغرة أحد أنواع المؤسسات الاقتصادية التي شهدت في الآونة الأخيرة اهتماما بالغا من طرف العديد من الدول سواء كانت متقدمة منها أو نامية، وهذا لما يتميز به هذا النوع من المؤسسات من خصائص ومميزات أدت بها إلى الوصول إلى نتائج ملموسة، حيث أثبتت قدرتها في معالجة المشكلات الاقتصادية الرئيسية التي تواجه الاقتصاديات المختلفة، فضلا عن كونها العمق الإستراتيجي للمؤسسات الكبيرة وكونها أيضا النواة الرئيسية لكثير من الشركات المتعددة الجنسيات، وقد اكتسبت المؤسسات المصغرة أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي جعلتها محط أنظار العديد من المفكرين والباحثين الاقتصاديين الذين أجمعوا على حيوية هذا القطاع ودوره الفعال في تحقيق التنمية الشاملة.

ولكون المؤسسات المصغرة صنف من أصناف المؤسسات الاقتصادية حاولنا من خلال هذا الفصل التعرف عليها والوقوف على أهم النقاط المتعلقة بها، حيث قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية كالتالي:

المبحث الأول: ماهية المؤسسات المصغرة

المبحث الثاني: دوافع وأهداف إنشاء المؤسسات المصغرة ومصادر تمويلها

المبحث الثالث: المؤسسات المصغرة والتمويل الأصغر: أساليب تطويرها ودوره في تحقيق الأهداف التنموية

المبحث الأول: ماهية المؤسسات المصغرة

لقد استطاعت المؤسسات المصغرة أن تبرهن على فعاليتها الاقتصادية في ترقية النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال تهيئة المناخ الاقتصادي للنهوض للمجتمعات، وكذلك حل بعض المشكلات التي تعاني منها الدول خاصة البطالة، وهذا ما أدى على زيادة الاهتمام بها.

المطلب الأول: صعوبات تحديد تعريف المؤسسات المصغرة ومعايير تعريفها

من الصعب إيجاد تعريف واحد وشامل للمؤسسات المصغرة، إذ هنالك اختلاف في المقصود من دولة إلى أخرى، وبالرغم من ذلك فإن هناك بعض الأسس الاقتصادية التي يتم وفقها تقديم تعريف تركز على معايير كمية وأخرى نوعية.

أولاً: صعوبة تحديد تعريف المؤسسات المصغرة

ترجع صعوبة وضع تعريف موحد ودقيق للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة إلى التركيبة المعقدة لهذا القطاع، وإلى طبيعة النظرة التي تتبناها الأطراف المهتمة به، ويمكن رد الصعوبات التي تواجه وضع تعريف دقيق وموحد لهذا القطاع إلى ثلاثة عوامل رئيسية، هي:

1. العوامل الاقتصادية: وتضم ما يلي:¹

➤ **التباين في النمو الاقتصادي:** اختلاف درجة النمو بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية يعكس التطور الذي وصلت إليه كل دولة، فالمؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في الوم.أ، ألمانيا أو اليابان أو أي بلد صناعي آخر تعتبر كبيرة في دولة نامية مثل الجزائر، كما أن شروط النمو الاقتصادي والاجتماعي تتباين هي الأخرى من فترة إلى أخرى، حيث ما يمكن أن نسميها بالمؤسسات الكبيرة الآن قد تصبح مؤسسة صغيرة في فترة لاحقة، بالإضافة إلى أن المستوى التكنولوجي يحدد بدوره أحجام المؤسسات الاقتصادية ويعكس التفاوت في مستوى التطور الاقتصادي.

➤ **تنوع الأنشطة الاقتصادية:** وهو ما يؤثر على أحجام المؤسسات ويميزها من قطاع لآخر، فالمؤسسات التي تعمل في الصناعة غير تلك التي تعمل في التجارة، وتختلف المؤسسات التي تنشط في المجال التجاري عن تلك التي تقدم خدمات وهكذا، فالتصنيفات تختلف من قطاع إلى آخر بسبب الحاجة إلى العمالة ورأس المال والمستوى التكنولوجي المستخدم، فالمؤسسات الصناعية تحتاج لرؤوس أموال

¹ - حريد رامي، البدائل التمويلية للإقراض الملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص ص: 3-4.

ضخمة لإقامة استثماراتها أو التوسيع فيها، وتحتاج أيضا إلى يد عاملة مؤهلة ومتخصصة، الأمر الذي لا يطرح في المؤسسات التجارية والخدماتية على الأقل بنفس الدرجة.

2. العوامل التقنية: يمثل العامل التقني في مستوى الاندماج بين المؤسسات، حيث كلما كانت المؤسسة أكثر اندماجا، كلما كانت عملية الإنتاج أكثر توحيدا وتمركزا في مصنع واحد، وبالتالي يتجه حجم المؤسسة إلى الكبر والتوسع، بينما إذا كانت العملية الإنتاجية مجزأة وموزعة على عدد من المؤسسات فإن ذلك يؤدي إلى ظهور العديد من المؤسسات الصغيرة.

3. العوامل السياسية: يتمثل هذا العامل في مدى اهتمام الدولة بهذا القطاع وإصدار القوانين والتشريعات لتوجيه وترقية وتقديم مختلف المساعدات للنهوض بهذا القطاع، من خلال رسم رؤية واضحة للسياسات والاستراتيجيات التنموية.

ثانيا: معايير تحديد تعريف المؤسسات المصغرة

يخضع تعريف المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة إلى جملة من المعايير والمؤشرات، حيث يختلف التعريف من دولة إلى أخرى، ولتحديد تعريف شامل وموحد لهذا الصنف من المؤسسات يلجا الاحتكام إلى مجموعة من المعايير وذلك لتوضيح الحدود الفاصلة بين المؤسسات المصغرة والصغيرة وباقي المؤسسات الأخرى حيث تتمثل هذه المعايير في:

1. المعايير الكمية: وهي معايير يتم من خلالها التفرقة بين أحجام المؤسسات من خلال السمات القابلة للقياس، وتتمثل في:¹

➤ **مقياس العمالة:** حسب هذا المقياس، فإن المقارنة تتم على العدد المطلق للعاملين، هذا المقياس هو الأكثر انتشارا لسهولة استعماله وإمكانية المقارنة بين الدول وتوفير البيانات، لكن يؤخذ عليه اختلاف الحد الأقصى لعدد العمال، ولا يعكس الوضع الحقيقي لحجم المؤسسة فقد تحتاج المؤسسات إلى استثمارات ضخمة وعدد محدود من العمال، وبالتالي اعتبارها مصغرة أو صغيرة.

➤ **مقياس رأس المال:** ينطلق من فكرة أن حجم الاستثمار يعكس نشاط المؤسسة، فهو مقياس أساسي في العديد من الدول يتم من خلاله التمييز بين المؤسسات الصغيرة والكبيرة، بالرغم من أهمية رأس المال كمقياس إلا أنه لا يصلح بمفرده لتعريف هذه المؤسسات لأن قيمة النقود تختلف من دولة إلى أخرى، ومن فترة زمنية إلى أخرى بحسب معدلات التضخم وحالة الاقتصاد بصفة عامة.

¹ - ابتسام سالم، دور الثقافة المقاولاتية في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة البليدة 02، 2017، ص: 9.

➤ **معيار قيمة المبيعات أو الإنتاج:** حسب هذا المعيار تتسم المؤسسات المصغرة والصغيرة وحتى المتوسطة بصغر مبيعاتها من حيث الكمية والقيمة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، لذلك لا يصلح استخدام هذا المعيار منفرداً لأنه يحتاج تعديلاً مستمراً لتغيرات الأسعار ومعدلات التضخم.

• كما يستخدم معيار العمالة مع رأس المال والذي يسميه البعض بالمعيار الثنائي، وهذا الأخير معتمد من قبل العديد من الدول بما فيها الدول الصناعية.

2. **المعايير النوعية:** إن المعايير الكمية لا تكف وحدها لإعطاء تعريف دقيق وشامل للمؤسسات المصغرة، لذا يتم اللجوء إلى معايير نوعية أهمها:¹

➤ **الاستقلالية:** ونعني بالاستقلالية أن تكون المؤسسة مستقلة عن أي تكتل اقتصادي، كما يجب أن تكون استقلالية في الإدارة والعمل دون تدخل هيئات أخرى في عمل المؤسسة.

➤ **الملكية:** تتميز المؤسسات المصغرة والصغيرة بالملكية الفردية، ولا تكون تابعة لفرع من فروع الشركات الكبرى، وفي بعض الأحيان تكون ملكية عامة كمؤسسات الجماعات المحلية.

➤ **معيار حصيلتها في السوق:** بالنظر إلى علاقة الحتمية التي تربط المؤسسة بالسوق كونه الهدف الذي تؤول إليه منتجاتها، فالمؤسسات المصغرة أو الصغيرة أو المتوسطة تستحوذ على جزء قليل منه عكس المؤسسات الكبيرة وذلك راجع للأسباب التالية²:

- صغر حجم المؤسسة
- قلة رأس المال
- صغر حجم الإنتاج
- محلية النشاط.

المطلب الثاني: مفهوم المؤسسات المصغرة

يختلف تعريف المؤسسات المصغرة من دولة إلى أخرى، وذلك لاختلاف المعايير المستخدمة، فنجد كل دولة تفضل معيار على آخر، فمثلاً بعض الدول تختار رأس المال وتفضل أخرى معيار عدد العمال، كما يتم الجمع بين هذين المعيارين في دول أخرى وذلك من أجل إعطاء تعريف شامل لهذه المؤسسات،

¹ - حجاوي احمد، إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011، ص: 8.

² - بوسهمين احمد، الدور التنموي للاستثمار في المؤسسات المصغرة في الجزائر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الأول، الجزائر، 2010، ص: 208.

وهذا سبب عدم وجود تعريف موحد ودقيق في جميع دول العالم، ويمكن تقديم بعض التعاريف المقدمة من مختلف الدول والهيئات لهذا النوع من المؤسسات.

1. تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية: تعرفها على أنها كل المؤسسات والمشروعات التي يعمل فيها من 1-4 عمال، أما المشروع الذي يعمل فيه من 5-19 فهو مشروع صغير.¹
2. تعريف البنك الدولي: يعرف المنشآت الصغيرة والمتوسطة باستخدام عدد العمال، حيث يعرفها بأنها تلك المنشآت التي توظف أقل من 50 عامل، ويصنف المشروعات التي يعمل بها أقل من 10 عمال بالمشروعات المتناهية الصغر والتي بها ما بين 10-50 عامل تعتبر مؤسسات صغيرة، وما بين 50-100 فهي مصنفة كمؤسسات متوسطة.²

3. تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات المصغرة: بتاريخ 03 أبريل 1996 وضع الاتحاد الأوروبي تعريف للمؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة والذي كان موضوع التوصية رقم CE/280/96 لجميع الدول الأعضاء، وقد ميز بين المؤسسات بالتركيز على معيار عدد العمال، الاستقلالية، رقم الأعمال والحصيلة السنوية، وبتاريخ 06 ماي 2003 اعتمد الاتحاد الأوروبي تعريف جديد للمؤسسات يركز بموجب التوصية رقم CE/361/2003، على معيار الحجم وبأنها "مؤسسات مستقلة تأخذ أي شكل قانوني، تمارس نشاطا اقتصاديا، تشغل على الأكثر 250 شخصا، لا يتجاوز رقم أعمالها 50 مليون يورو أو مجموع ميزانيتها 43 مليون يورو"،³ كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (2-1): تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة

المؤسسة	حجم العمال	رقم الأعمال السنوي (€)	الحصيلة السنوية (€)	درجة الاستقلالية
المؤسسة المصغرة	من 01 إلى 09	أقل من 02 مليون	أقل من 02 مليون	لا يمتلك رأسمالها أو حق التصويت بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات
المؤسسة الصغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 10 مليون	أقل من 10 مليون	
المؤسسة المتوسطة	من 50 إلى 249	أقل من 50 مليون	أقل من 43 مليون	

Source : Nadine Levratto, (2009) : Les PME définition, rôle économique et politiques publiques, 1^{re} édition, Groupe De Boeck: Bruxelles, Belgique, P22.

¹ - مصطفى طويطي، ليدية وزاني، تجربة التمويل الأصغر في الجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 7، جامعة البويرة، الجزائر، جوان 2017، ص: 87

² - أبو بكر بوسالم، وآخرون، تشخيص العراقيل والتحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ملتقى وطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 07/06 ديسمبر 2017، ص: 3

³ Nadine Levratto, (2009) : Les PME définition, rôle économique et politiques publiques, 1^{re} édition, Groupe De Boeck : Bruxelles, Belgique, P22.

4. تعريف بلدان جنوب شرق آسيا: تعرف هذه المنظمة المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على معيار عدد العمال، فالمؤسسات المصغرة من 1 إلى 9 عمال، والصغيرة من 10 إلى 49 عاملا والمتوسطة من 50 إلى 99 عاملا أما الكبيرة أكثر من 99.¹

5. تعريف المؤسسات المصغرة في ماليزيا: تعتمد ماليزيا في تعريفها للمؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة على معيارين اثنين وهما عدد العاملين أو حجم المبيعات السنوية، وبالتالي مؤسسة يتم تصنيفها على أنها مؤسسة صغيرة ومتوسطة إذا استوفت عدد محدد من العاملين أو حجم المبيعات السنوية كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (2-2): تعريف المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا

القطاع حجم المؤسسة	التصنيع (بما في ذلك القائمة على الزراعة والصناعة المتصلة بالخدمات)	الزراعة الأولية والخدمات (بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصال)
مصغرة	عدد العمال أقل من 5 عمال أو حجم المبيعات أقل من 300.000 رينجت ماليزي	عدد العمال أقل من 5 عمال أو حجم المبيعات أقل من 300.000 رينجت ماليزي
صغيرة	عدد العمال ما بين 5 إلى أقل من 75 عامل أو حجم المبيعات ما بين 300.000 رينجت ماليزي وأقل من 15 مليون رينجت ماليزي	عدد العمال ما بين 5 إلى أقل من 30 عامل أو حجم المبيعات ما بين 300.00 رينجت ماليزي وأقل من 3 مليون رينجت ماليزي
متوسطة	عدد العمال ما بين 75 إلى 200 عامل أو حجم المبيعات ما بين 15 مليون رينجت ماليزي إلى 50 مليون رينجت ماليزي	عدد العمال ما بين 30 إلى 75 عامل أو حجم المبيعات ما بين 3 مليون رينجت ماليزي إلى 20 مليون رينجت ماليزي

Source: Department of Statistics, (2012/2013): SME annual report, Malaysia, P41.

6. تعريف المؤسسات المصغرة في مصر: عرفت الوزارة المالية المصرية الصناعات المصغرة على أنها " تلك الصناعات التي يتراوح عدد العمال فيها من 1 إلى 4 عامل" والصناعات الصغيرة تلك التي يعمل فيها من " 5 إلى 49 عامل" أما الصناعات المتوسطة "تلك التي يعمل فيها من 10 إلى 99 عامل" باختلاف القطاعات، حيث يفرق التعريف بين قطاعات (التصنيع والتشييد) و (قطاعات الخدمات والتجارة)، وذلك وفقا لدراسة أصدرتها وزارة المالية ويتضح ذلك في الجدول التالي:²

¹ - هالم سليمة، هياكل الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017، ص: 28.

² - مودع ورده، آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016، ص: 19.

الجدول رقم (2 - 3): تعريف الصناعات المصغرة والصغيرة في مصر

القطاع	عدد العمال			
	صناعات متناهية الصغر	صناعات صغيرة	صناعات متوسطة	صناعات كبيرة
التجارة	4-1	9 - 5	19 - 10	أكثر من 20
الخدمات	4-1	9 - 5	19 - 10	أكثر من 20
الصناعة	4-1	49 - 5	99 - 10	أكثر من 100
البناء	4-1	49 - 5	99 - 10	أكثر من 100

المصدر: مودع وردة، آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016، ص:19.

7. تعريف المؤسسات المصغرة في الجزائر

في المادة الرابعة من القانون رقم 01-18 جاء تعريف المؤسسات كما يلي:

تعرف المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها:

- مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات¹
 - تشغل من 01 إلى 250 شخصا؛
 - لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري دينار جزائري، ولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة (500) مليون دج؛
 - تستوفي معايير الاستقلالية.
- ويمكن توضيح ذلك أكثر من خلال الجدول التالي:

¹ - القانون التوجيهي رقم 01-18 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق لـ 12 ديسمبر 2001، المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية (العدد 77)، الصادر بتاريخ 15 ديسمبر 2001، الجزائر، ص:05.

جدول رقم (2-4): تصنيف المؤسسات في التشريع الجزائري

المعيار		عدد العمال		رقم الأعمال		مجموع الحصيلة السنوية	
حجم المؤسسة	حدود دنيا	حدود دنيا	حدود قصوى	حدود دنيا	حدود قصوى	حدود دنيا	حدود قصوى
مؤسسة مصغرة	01	09	01 مليون دج	20 مليون دج	01 مليون دج	10 مليون دج	10 مليون دج
مؤسسة صغيرة	10	49	20 مليون دج	200 مليون دج	10 مليون دج	100 مليون دج	100 مليون دج
مؤسسة متوسطة	50	250	200 مليون دج	2 مليار دج	100 مليون دج	500 مليون دج	500 مليون دج

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- القانون التوجيهي رقم 01-18 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق لـ 12 ديسمبر 2001، المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية (العدد 77)، الصادر بتاريخ 15 ديسمبر 2001، الجزائر، ص: 05-06.

في المادة السابعة عرفت المؤسسات المصغرة بأنها تلك التي تشغل من عامل (01) إلى تسعة (09) عمال وتحقق رقم أعمال أقل من عشرين 20 مليون دينار جزائري أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية عشرة (10) ملايين دينار جزائري.

ومن خلال التعاريف الواردة في المواد 4-5-6-7 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتبين اعتماده على عدد العمال أي المعيار العددي، وعلى رأس المال أي المعيار المالي، لإيجاد حدود فاصلة بين المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة ويميزها عن باقي المؤسسات الأخرى، وهي أكثر المعايير شيوعا واستخداما.

ف نجد في الجزائر يتم استخدام عبارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تدخل في إطارها المؤسسات المصغرة وهذا حسب تعريف المشرع الجزائري لهذا النوع من المؤسسات.¹ ويعتبر مصطلح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME هو الأكثر استعمالا من مصطلح المؤسسات المصغرة.²

كما قدم تعريف جديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال القانون الصادر في 11 يناير سنة 2017 مادته الخامسة، على أنها مؤسسات إنتاج سلع أو خدمات، تشغل من واحد إلى مائتين وخمسون شخص، ورقم أعمالها السنوي أربعة ملايين دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري.³

¹ يوسف قريشي، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص: 19.

² Tahar Memmi, Promotion et financement des micro entreprises, institut islamique de recherches et de formation, Djedda, Arabie saoudite, 1998, p29.

³ - القانون التوجيهي رقم 02-17، مرجع سبق ذكره، ص: 5

الجدول رقم (2- 5): التعريف الجديد للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الحصيلة السنوية (الدينار)	رقم الأعمال (دينار)	عدد العمال	المعايير نوع المؤسسة
لا يتجاوز 20 مليون	اقل من 40 مليون	9-1	المؤسسة الصغيرة جدا
لا يتجاوز 200 مليون	لا يتجاوز 400 مليون	49 - 10	المؤسسة الصغيرة
200 مليون - 1 مليار	400 مليون - 4 ملياير	250-50	المؤسسة المتوسطة

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على الجريدة الرسمية، العدد2، الصادر في 11 يناير 2017، الجزائر، ص:6.

من خلال الجدول ومقارنته للجدول السابق له يمكننا الاستنتاج بعض الفوارق أولها فيما يخص تسمية المؤسسات المصغرة التي كانت تسمى هكذا حتى غاية صدور قانون سنة 2017 والذي يقتضي تسميتها بالمؤسسات الصغيرة جدا، المعايير المعتمدة من طرف المشرع الجزائري لم تختلف في كلا المرسومين والتي تتمثل في العمالة ورأس المال بالإضافة إلى الحصيلة السنوية، كما نلاحظ أن محتوى رقم الأعمال السنوي حدد فيه تغيير يخص نوع المؤسسات الثلاث، وهذا قد يعود للتطور الحاصل في العالم وضرورة مواكبة بلادنا لهذا من أجل توحيد المعايير مع دول العالم، أما بخصوص الحصيلة السنوية فهناك اختلاف جذري في محتوى هذا المعيار بين المرسومين كما هو موضح في الجدولين.

المطلب الثالث: خصائص المؤسسات المصغرة

تتميز المؤسسات المصغرة عن المؤسسات الأخرى بمجموعة من الخصائص تؤهلها لأن تؤدي دورا هاما ويمكن تلخيصها فيما يلي:

➤ **انخفاض رأس المال:** تتميز المؤسسات المصغرة بالانخفاض النسبي في رأس المال، وذلك سواء تعلق الأمر بفترة الإنشاء أو أثناء التشغيل، الشيء الذي جعلها من أهم أشكال الاستثمار المفضلة عند صغار المستثمرين. وكذلك انخفاض تكلفة العمالة فهي تعتمد أساسا على تكنولوجيا بسيطة فهي لا تحتاج إلى آلات معقدة أو مكان كبير.¹

➤ **المرونة العالية:** حيث تتميز المؤسسات المصغرة بسهولة تكيف الإنتاج حسب الاحتياجات والأخذ بعين الاعتبار الرغبات المتجددة للفرد المستهلك وسرعة تغيير الإنتاج مراعاة لسد احتياجات السوق.

حيث إن سوق المؤسسات المصغرة يكون محدود نسبيا والعلاقة الشخصية بالعملاء تجعل من الممكن التعرف على شخصياتهم واحتياجاتهم التفضيلية، هذا ما يؤدي بسرعة الاستجابة لأي تغير في هذه الاحتياجات مما يضمن التحديث المستمر على عكس المؤسسات الكبيرة التي تلجأ إلى الدراسة السوقية

¹ - جبار محفوظ، المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها، مجلة العلوم الإنسانية، العدد05، جامعة بسكرة، ديسمبر 2003، ص: 215.

وإتباع السياسات والاستراتيجيات المناسبة، إلى أن السوق في تغير مستمر وهذا ما يتطلب استمرار في البحوث، وهذا الأمر جد مكلف خاصة مع اتساع نطاق السوق مما يؤدي بالمؤسسات الكبيرة إلى القيام بأبحاثها على فترات متباعدة نسبيا، وبالتالي تكون المؤسسات التي تتصف بصغر حجمها متابعة لكل التطورات وبمرونة عالية.¹

➤ **الاعتماد على التكنولوجيا البسيطة:** يتم الاعتماد في أغلب المؤسسات المصغرة على آلات وأدوات تتميز بالبساطة والمستوى التكنولوجي المنخفض، حيث أن الآلات الحديثة تكون في الغالب بحاجة إلى عمالة متخصصة وهذا النوع من العمالة نجده في أغلب الأحيان يفضل العمل في المؤسسات الكبيرة، كما أن التكنولوجيا الحديثة تتطلب مصادر تمويلية، كبيرة الشيء الذي لا تستطيع المؤسسات المصغرة توفيره نظرا لضعف مصادر التمويل الموجهة إليها، بالإضافة إلى أنه يتم الاعتماد فيها على الأيدي العاملة بدرجة كبيرة.²

➤ **سهولة التأسيس:** سهولة تأسيس المؤسسات المصغرة نظرا لصالّة رؤوس الأموال المستثمرة فيها بالنظر لبساطة حجم أصولها جعلها تعتمد في أغلب الحالات على التمويل الذاتي المتأتي من المدخرات في أغلبه.³

➤ **الجمع بين الإدارة والملكية:** إن المؤسسات المصغرة في الغالب هي منشآت فردية أو عائلية أو شراكة أشخاص، ويساعد هذا النوع من الملكية على استقطاب وإبراز الخيرات والمهارات التنظيمية والإدارة في البيئة المحلية وتتميتها، وان طابع الملكية في هذه المؤسسات جعل مهام الإدارة تسند إلى مالكيها في أغلب الأحيان وذلك بسبب بساطة العمليات التي تقوم بها المؤسسة المصغرة فهي لا تتطلب مهارات عالية لإدارتها.

➤ **صغر حجمها في الصناعة التي تنتمي إليها:** تتميز هذه المؤسسات بصغر حجمها في الصناعة فهي تكون في غالب الأحيان في قطاع النسيج وتفصيل الملابس وفي قطاع الخشب، الأثاث، الجلود، وقد تكون على شكل مقاوله من الباطن لا تستخدم تكنولوجيات عالية، إلا أن هناك بعض الصناعات تتطلب بعض المهندسين والإطارات.⁴

¹ - توفيق عبد الرحمان يوسف حسن، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص: 26.

² - المرجع نفسه ص: 26.

³ - جاري فاتح، بوكار عبد العزيز، هيئات مراقبة وداعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 07/06 ديسمبر 2017، ص: 3.

⁴ - بلغاشم نورية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية نقود وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2014-2015، ص: 11.

➤ **الملكية المحلية:** يتميز هذا النوع من المؤسسات كذلك بالتمركز أي محدود المساحة التي ينشط فيها، ويكون في الغالب مرتبطا ارتباط مباشر بالمستهلك إذ تقوم بإنتاج سلع استهلاكية، إلا أن هناك عدد قليل من المؤسسات المصغرة تنشط في إنتاج سلع إنتاجية أو جزء من منتج معين أي ما يعرف المقولة الباطنية، لكن هذا لا يمنع من وجود ورشات لإصلاح المكائن تنتج أحيانا قطع الغيار بديلة لتلك القطع المستوردة، وخلاصة القول إن ارتباطها المباشر بالمستهلك جعلها ذات طابع مركزي أو محلي، وعادة ما يكون ملاكها من المجتمع المحلي.¹

➤ **الاعتماد على الموارد الداخلية في التمويل:** نظرا لصغر حجمها من جهة، ومن جهة أخرى لعدم وجود الضمانات البنكية الكافية وعدم القدرة على تقديم ملفات مشاريع تخضع للشروط المطلوبة، فيبقى التمويل الذاتي المصدر الأهم في تمويلها أو القروض المقدمة من طرف الأصدقاء أو أفراد العائلة.²

المطلب الرابع: أهمية المؤسسات المصغرة

للمؤسسات المصغرة مكانة مهمة في الاقتصاد العالمي فهي تمثل الركيزة الأساسية والمصدر الرئيسي للأفكار الجديدة والاختراعات، كما تساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أولا: أهمية المؤسسات المصغرة في تحقيق التنمية الاقتصادية

تساهم المؤسسات المصغرة بشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال:³

- المساهمة في خلق مناصب شغل جديدة وبالتالي تخفيض معدلات البطالة؛
- الزيادة في قيمة الناتج الداخلي الخام بنسبة كبيرة لأن المؤسسات المصغرة تمثل بنسبة كبيرة من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فمثلا في الجزائر في سنة 2008 كانت تمثل المؤسسات المصغرة نسبة 70% من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي الضفة الغربية وغزة تمثل 95% من إجمالي المؤسسات؛
- تحقيق نسبة مساهمة في التصدير مما يخفض في قيمة الواردات وبالتالي محاولة تحقيق فائض في الميزان التجاري.
- خلق التكامل بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة.

¹- بلغاشم نورية، مرجع سبق ذكره، ص:11.

²- جاري فاتح، بوكار عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص:3.

³- عبد الرحمان عبد القادر، دور التمويل الإسلامي الأصغر في تنمية المؤسسات المصغرة، الأيام العلمية الدولية الثانية حول المقاولاتية بعنوان: آليات دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر الفرص والعوائق، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 05/04/03 ماي 2011، ص: 6.

ثانيا: أهمية المؤسسات المصغرة في تحقيق التنمية الاجتماعية

- تساهم المؤسسات المصغرة بشكل كبير في تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال:¹
- إن المؤسسات المصغرة تعمل في مجال الأنشطة الإنتاجية الخدمية والسلعية والفكرية؛
 - إن المؤسسات المصغرة تعطي جزء كبير من احتياجات السوق المحلي؛
 - إنها تساهم إلى حد كبير في إعداد العمالة الماهرة؛
 - تشارك في حل مشكلة البطالة في المجتمع؛
 - يعتبر تشجيع المؤسسات المصغرة خاصة العاملة في مجال الصناعات عاملا مساعدا على تطوير التكنولوجيا والفنون الإنتاجية المحلية في المجتمع ودفع هاته المؤسسات إلى مواقف تنافسية جديدة؛
 - ارتباط المشاريع المصغرة غالبا مع العائلة مما يساهم في تعبئة المدخرات العائلية واستثمارها نحو الأفضل؛
 - تساعد على تنمية المناطق المعزولة وتوجيه الاستثمارات إليها؛
 - إن المؤسسات المصغرة تعمل تحقيق التوازن الإقليمي وذلك لقدرتها على الانتشار وقلة احتياجاتها للبنية التحتية نتيجة صغر حجمها ومحدودية نشاطها.

المبحث الثاني: دوافع وأهداف إنشاء المؤسسات المصغرة ومصادر تمويلها

إن إنشاء المؤسسات المصغرة في مختلف القطاعات نقطة صعبة للغاية وذلك نتيجة لظهور العديد من المشكلات والعوائق وخاصة التمويلية، وللنهوض بهذا النوع من المؤسسات وزيادة الاهتمام به يجب التركيز على مجموعة من الدوافع المحفزة وتحقيق جملة من الأهداف.

المطلب الأول: دوافع وأهداف إنشاء المؤسسات المصغرة

لقد تزايد الاهتمام بالمؤسسات المصغرة بصفة خاصة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة، نتيجة ظهور العديد من المشكلات التي لم تستطع المؤسسات الكبيرة التعامل معها أو إيجاد حلول لها، هذا بالإضافة إلى إيمان الحكومات والأفراد في الوقت الراهن بأهمية إنشاء هذا النوع من المؤسسات والأدوار التي يمكن أن تقوم بها في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أولاً: دوافع إنشاء المؤسسات المصغرة

تتعدد الدوافع المحفزة على الاهتمام بالمؤسسات المصغرة في الدول المتقدمة والنامية، وتتبع هذه الدوافع أساسا من الأدوار التي تحدثها هذه المؤسسات في العديد من مجالات التنمية المرتبطة بعدد من

¹ - هيبه بوخادم، جطان ابتسام، دور صندوق الزكاة في تمويل المؤسسات المصغرة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017-2018، ص: 14.

الجوانب مثل: توليد الإنتاج، الدخل، وفرص العمل، زيادة التراكم الرأسمالي، وتعبئة المدخرات القومية، خلق المهارات الفنية والإدارية اللازمة لدفع عجلة التصنيع، تحقيق زيادة التوازن الإقليمي للتنمية، المساهمة بصناعات فرعية ومغذية للمؤسسات الكبيرة، توفير رافد هام من روافد الابتكار والإبداع والتميز التكنولوجي.

وهذا ويرجع بعض الاقتصاديين أسباب ارتفاع عدد المؤسسات المصغرة في العالم إلى الأسباب التالية:¹

- ارتفاع حجم الخدمات بسبب ثورة المعلومات والاتصال هذا ما شجع على ظهور المؤسسات المصغرة ذات الطابع الخدماتي؛
 - ارتفاع الابتكارات في مجال الخدمات الحديثة في الأسواق المحلية والدولية؛
 - زيادة النمو السكاني وهذا ما أدى إلى عدم قدرة الدولة على تلبية كل طلبات سوق العمل خاصة بعد زيادة التوجه نحو اقتصاد السوق؛
 - ازدياد نشاط الأعمال الخاصة بعد اتجاه العديد من الدول نحو خصوصية المؤسسات العمومية؛
 - المناخ الايجابي تجاه تشجيع المؤسسات المصغرة في الاقتصاديات المختلفة؛
 - أدت العولمة إلى زيادة فرص التجارة العالمية؛
 - سهلت التجارة الالكترونية عملية إنشاء المؤسسات، والقيام بالتصدير بتكاليف تعتبر زهيدة مقارنة بالتجارة التقليدية؛
- ويمكن إضافة بعض العوامل التي ترجع أساسا لأسباب اجتماعية استمرار مؤسسة الأسرة أو وراثة المؤسسة لتحسين الوضع الاجتماعي، أو الرغبة في الانتماء لفئة معينة كفئة رجال الأعمال وأصحاب المؤسسات، كما أن الدافع الأساسي في الدول المتقدمة لخلق المؤسسات المصغرة هو تعظيم الأرباح بالنسبة لأصحابها.

ثانيا: أهداف إنشاء المؤسسات المصغرة

هناك مجموعة من الأهداف تتمثل فيما يلي:²

¹- د. هوارى معراج، طعيبة محمد سمير، إشكالية تمويل المؤسسات المصغرة في الجزائر: دراسة في فعالية دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، مراجعة الإصلاحات الاقتصادية و التكامل في الاقتصاد العالمي، العدد 4، 2008، ص: 34.

- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية باستحداث أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن من قبل، وكذا أحياء أنشطة اقتصادية تم التخلي عنها، ومثال ذلك اعتماد تنشيط الصناعات التقليدية المناولة في قطاع الصناعة قطاع البناء والأشغال العمومية....الخ؛
- استحداث فرص عمل جديدة والتي من خلالها يمكن أن تتحقق الاستجابة السريعة للمطالب الاجتماعية في مجال الشغل؛
- يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطن الأنشطة في المناطق النائية مما يجعلها أداة هامة لترقية وتنمية الثروة؛
- تمكن فئات عديدة من المجتمع التي تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة ولكنها لا تملك القدرة المالية والإرادة على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية؛
- تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحدثيها ومستخدميها، كما تشكل مصادراً إضافياً لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات والضرائب المختلفة؛
- تشكل إحدى وسائل الإدماج للقطاع غير المنظم والعائلي.

المطلب الثاني: تصنيفات المؤسسات المصغرة

تنقسم المؤسسات المصغرة إلى عدة أشكال، وهذا بسبب تنوع المجالات والأنشطة التي تعمل من خلالها هذه المؤسسات، ويمكن تلخيص أهم هذه الأشكال إلى ما يلي:

أولاً: تصنيف المؤسسات المصغرة على أساس توجيهها

حسب هذا التصنيف تأخذ المؤسسات المصغرة الأشكال التالية:¹

1. **المؤسسات العائلية:** مثل هذه المؤسسات عادة ما تكون مقر إقامتها المنزل، وتستخدم الأيدي ويتم إنشائها بمساهمة أفراد العائلة، وتنتج في الغالب منتجات تقليدية بكميات محدودة، وهذا في حالة بعض البلدان مثل اليابان وسويسرا، أو تنتج أجزاء من السلع لفائدة مصنع موجود في نفس المنطقة في إطار ما يعرف بالمقولة الباطنية.

2. **المؤسسات الحرفية:** وهي المؤسسات التي يتميز فيها الإنتاج بالطابع اليدوي والجهد الفردي والمهارات الفنية المكتسبة، وتعتمد على قوة العمل أكثر من اعتمادها على قوة رأس المال، وتمارس داخل ورشات وغالبا ما يكون فيها عدد العمال أقل من 10 عمال.²

¹ - سويح سفيان، مرجع سبق ذكره، ص: 12.

² - حجاوي احمد، مرجع سبق ذكره، ص: 13.

ثانيا: تصنيف المؤسسات المصغرة على أساس طبيعة الإنتاج

يقوم هذا التصنيف على أساس طبيعة المنتجات التي تخصص في إنتاجها كل مؤسسة، سواء كانت سلع استهلاكية أو سلع تجهيز وهي كالآتي:¹

1. **مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية:** يركز نشاط المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في نظام إنتاج السلع الاستهلاكية، ومنها المنتجات الغذائية، منتجات الجلود والأحذية والنسيج، تحويل المنتجات الفلاحية، الورق ومنتجات الخشب ومشتقاته.

2. **مؤسسات إنتاج السلع الوسيطة:** نجد أن هذه المؤسسات تركز أعمالها في مجالات الصناعة الوسيطة والتحويلية المتمثلة في تحويل المعادن، صناعة مواد البناء، الصناعات الكيماوية والبلاستيكية، الصناعات الميكانيكية والكهربائية، وتعتبر من أهم الصناعات التي تمارسها المؤسسات المصغرة.

3. **مؤسسات إنتاج سلع التجهيز:** إن أهم ما تتميز به صناعات التجهيز عن الصناعات السابقة هي احتياجها إلى الآلات والمعدات الضخمة التي تتمتع بتكنولوجيا عالية الإنتاج وكثافة رؤوس الأموال، الأمر الذي لا يتماشى مع إمكانيات المؤسسات الصغيرة والمصغرة مما يضيق عليها دائرة النشاط.

ثالثا: تصنيف المؤسسات المصغرة على أساس تنظيم العمل إلى²

1. **المؤسسات المصنعة:** يجتمع ضمن هذه المؤسسات كل من المصانع المتوسطة والصغيرة والمصغرة وحتى الكبيرة، والتي تتميز على المؤسسات الغير مصنعة من حيث تقسيم العمل وتعقيد العملية الإنتاجية واستخدام الأساليب الحديثة في الإدارة والتسيير، وكذلك من حيث طبيعة السلع المنتجة واتساع أسواقها. فهي تعمل على تحويل المواد الطبيعية أساسا إلى منتجات قابلة للاستعمال أو الاستهلاك.

2. **مؤسسات غير مصنعة:** تجمع هذه المؤسسات بين النظام الإنتاجي العائلي والنظام الحرفي وتتميز ببساطة تنظيم العمل والعمليات الإنتاجية واستخدام أساليب وتجهيزات تقليدية في العمل والتسيير والتسويق.

3. **المؤسسات المقاولات:** استخدم مفهوم المقاولات على نطاق واسع في عالم الأعمال اليابانية أين تنتشر مؤسسات الأعمال المقاولاتية نتيجة التقدم التكنولوجي والسلعي والخدمي، فلقد كانت المقاولات تعني دائما الاستحداث، أما في حقل إدارة الأعمال فيقصد بها إنشاء مشروع جديد أو تقديم فعالية مضافة إلى الاقتصاد، وعليه يمكن تعريف المقاولات بأنها: حركة إنشاء واستغلال فرص الأعمال من طرف فرد أو عدة أفراد وذلك عن طريق إنشاء منظمات جديدة من أجل خلق قيمة.

¹ - مروة كرازية، وسام عبران، **محددات منح القروض الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص التمويل المصرفي، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2016، ص: 10.

² - مساني رشيدة، وآخرون، **دور وفعالية الآليات الداعمة لتمويل المؤسسات المصغرة في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص التمويل المصرفي، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2016، ص: 21.

رابعاً: تصنيف المؤسسات المصغرة على أساس الملكية

يمكن توزيع المؤسسات حسب هذا المعيار إلى مؤسسات خاصة، ومؤسسات مختلطة وعامة.¹

1. المؤسسات العامة: يقصد بالمؤسسات العامة ذلك النوع من المؤسسات التي تملكها وتديرها سلطة عامة (مركزية أو محلية) سواء انفردت بذلك أو مشاركة فيه غيرها، ومن هنا فإن المؤسسات تهدف في محل الأول من الاعتبارات إلى تحقيق المصلحة العامة، وعلى ذلك فهي لا تهدف أساساً إلى تحقيق أكبر ربح ممكن.

2. المؤسسات الخاصة: يقصد بها تلك التي تقوم في المقام الأول من الاعتبار على فكرة الملكية الخاصة، وهذه المؤسسات يمكن أن تكون شركات مساهمة، شركات ذات مسؤولية محدودة، أو شركات تضامن، يمكن أن تأخذ شكل مشاريع استثمارية فردية أو عائلية، وتهدف أساساً إلى تحقيق النفع الخاص الذي يتمثل في تحقيق الربح.

3. التعاونيات: فالمؤسسات التعاونية يمكن أن تكون مؤسسات إنتاجية، أو مؤسسات استهلاكية، أو مؤسسات للإسكان، أو حتى لتنظيم استخدام جهود العمال المنظمين إليها والدفاع عن مصالحهم، وهي تهدف إلى تأمين احتياجات الأعضاء من سلع وخدمات ضرورية بأقل تكلفة، وتتميز عن المؤسسات الخاصة والعامة بعدد من الخصائص التي تعقد لها ذاتية متميزة تنفق وطبيعة التعاون كأسلوب من أساليب الإدارة الاقتصادية لموارد المجتمع.

خامساً: تصنيف المؤسسات المصغرة على أساس الشكل القانوني

وتنقسم المؤسسات المصغرة حسب هذا الصنف إلى ما يلي:²

1. المؤسسات الفردية: هي المؤسسات التي يملكها ويديرها فرد واحد حيث يقوم باتخاذ جميع القرارات وفي المقابل يحصل على الأرباح وهو المسؤول الأول والأخير عن نتائج أعمال المؤسسة (من أرباح أو خسارة).

¹ - شعيب أوشي، واقع وإفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأوروبية الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2008، ص: 32.

² - لعالي محمد، ضويو محمد منير، دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات البنوك والتمويل، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2017، ص: 15.

2. **مؤسسات الشركات:** هي مؤسسات تعود ملكيتها إلى شخصين أو أكثر، يلتزم كل طرف بتقديم حصة من المال أو عمل لتقسيم ما قد ينشأ من أرباح أو خسارة في هذه المؤسسة وهي تنقسم إلى:¹

➤ **شركات الأشخاص:** هذا النوع من الشركات يقوم على أساس على الاعتبار الشخصي والثقة المتبادلة بين الأطراف المشاركة، مما يكون له الأثر الايجابي على نشاط المؤسسة، وهي تضم ثلاثة أنواع:²

- **شركة التضامن:** هي شركة أشخاص بحيث يملكها فرد أو أكثر وتسمى بشركة تضامن لأن الشركاء يتضامنون أمام القانون فيكونون شخصا واحدا لمجابهة التزامات شركتهم ويعتبر هذا النوع من الشركات هو الأكثر انتشارا بين الأعمال المتوسطة والصغيرة المصغرة، وتتميز هذه الشركات ببساطة إجراءات التأسيس وتوفر رأس المال وفرض الاقتراض، هذا بالإضافة إلى توفر المهارات والقدرات الإدارية والفنية.

- **شركة المحاصة:** تعتمد في إنشائها على اتفاق كتابي بين اثنين أو أكثر من الشركاء للقيام بنشاط اقتصادي خلال فترة زمنية معينة ومحدودة لتحقيق ربح معين يتم تقاسمه فيما بين الشركاء على الاتفاق ومع نهاية الغرض المراد من تأسيس هذه الشركة، فإن شركة المحاصة تنتهي معه، ومن مميزاتها أنها تعتبر شركة مستترة ليست لها حقوق وليس عليها واجبات وليس لها رأس المال ولا أعوان ولا شخصية اعتبارية، فنشاطها يتم بصفة شخصية.

- **التوصية البسيطة:** هي أيضا من شركات الأشخاص تقوم على الاعتبار الشخصي، ولا تختلف عن شركة التضامن إلا من ناحية واحدة وإن هذه الشركة تضم نوعين من الشركاء وهم متضامنون يسألون عن ديون الشركة في أموالهم الخاصة، وشركاء موصون لا يسألون إلا في حدود حصصهم، وفي هذا النوع من الشركات لا يجوز أن تكون حصة الشريك الموصي من عمل أو يقوم بمهمة الإدارة أو يظهر اسمه في عنوان الشركة، وكذا يحقق لهم الحصول على أرباح ثابتة من الشركة سواء حققت الشركة ربحا أو لا.

➤ **شركات الأموال:** وتمثلها شركة المساهمة، التي هي شبيهة للشركة ذات المسؤولية المحدودة في كل شيء باستثناء رأس المال فيها يكون موزع على شكل أسهم وليس مبالغ مقطوعة، بحيث يمكن لكل شريك تحديد قيمة مساهمة في رأس مال الشركة حسب عدد وقيمة الأسهم التي يمتلكها وللأسهم قيمتان: قيمة

¹ - مشري محمد ناصر، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إستراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2008-2011، ص: 17.

² - المرجع نفسه، ص ص: 17-18.

اسمية مدونة، وقيمة سوقية أو حقيقية، ويتحصل صاحب السهم على أرباح تتوزع بصفة دورية على المساهمين.

المطلب الثالث: مصادر ومشاكل تمويل المؤسسات المصغرة

تعتمد المشروعات المصغرة في الأساس على مواردها الذاتية لتمويل أنشطتها الاقتصادية، فإذا لم تقي بذلك اتجهت تلك المشروعات إلى غيرها ممن يملكون فائضا من الأموال لسداد هذا العجز، فالشركات تحتاج إلى أدوات التمويل طويل الأجل لشراء الآلات والمعدات وغيرها من الأصول الثابتة، وأدوات التمويل قصير الأجل، وعلى الرغم من ذلك فإنها تتعرض إلى عدة مشاكل وأهما الحصول على القروض.

أولا: مصادر تمويل المؤسسات المصغرة:

من العوائق التي تواجه المؤسسات المصغرة هي التمويل، لذا عملت الدولة على توفير برامج الدعم المالي لرفع قدرة المنافسة والاستمرار.¹

1. التمويل الذاتي:

يعبر التمويل الذاتي عن استقلالية المؤسسة عن المساعدات الخارجية، فهو العرض الداخلي للنقد المتولد عن نشاط المؤسسة ويتمثل ذلك في الأرباح المحتجزة أو الغير الموزعة وأقساط الامتلاك والمؤنات.

- الأرباح المحتجزة تعرف على أنها الأموال المتولدة من العمليات الجارية للمؤسسة أو من مصادر عرضية دون اللجوء إلى مصادر خارجية للتمويل.
- الأرباح الغير موزعة تمثل الفائض المحقق من طرف المؤسسة يتم ايداعه في حساب يدعى "احتياطي" لتحقيق هدف معين.
- أقساط الامتلاك عبارة عن توزيع ثمن شراء أصل طويل المدى على العمر الإنتاجي للمشروع كآلات والمعدات.
- المؤنات تستعمل احتياطات لمواجهة الصعوبات المالية التي تتعرض لها المؤسسة.

2. التمويل الخارجي:

المؤسسات المصغرة في حالة عدم قدرتها على التمويل الذاتي تلجأ إلى مصادر تمويلية خارجية وتتفرع هذه الأخيرة إلى:

➤ **التمويل الخارجي المباشر:** الشكل القانوني للمؤسسات المصغرة ممثل في شركة التضامن، وشركة ذات مسؤولية محدودة، وشركة وحيدة الأسهم ذات مسؤولية محدودة ويعتبر الائتمان التجاري

¹ - ليلي خواني، بغداد شعيب، **الأسس النظرية لهيكل تمويل المؤسسات ومصادر تمويلها - دراسة حالة هياكل دعم المؤسسات المصغرة في الجزائر** - مجلة المالية والأسواق، جامعة تلمسان، الجزائر، ص ص: 60-66

المصدر الوحيد لتمويلها. ويقوم الائتمان التجاري بتمويل الكثير من المؤسسات المصغرة التي تجد صعوبة في الحصول على قروض مصرفية ذات تكلفة منخفضة، وهو تمويل قصير الأجل يقدم للمؤسسات أثر عملية الشراء دون قيمة مشترياتها خلال مدة زمنية قصيرة.

➤ **التمويل الخارجي الغير المباشر:** المصدر الأساسي للتمويل الخارجي للمؤسسات المصغرة هي قروض البنوك والتي تنفرع إلى:

- قروض قصيرة الأجل، مدتها أقل من سنة وتستعمل لتمويل أنشطة الاستغلال؛
- قروض متوسطة الأجل، مدتها تتراوح من سنتين إلى خمس سنوات حتى سبع سنوات وتستعمل لتمويل بعض العمليات الرأسمالية للمؤسسات؛
- قروض طويلة الأجل التي تتراوح ما بين سبع وعشرون سنة وتمح الاستثمارات طويلة الأجل كالعقارات.

3. التمويل الغير الرسمي:

هو التمويل الذي يتم من خلال قنوات تعمل غالبا خارج إطار النظام القانوني الرسمي في الدولة، وبعبارة أدق السوق الغير الرسمية للتمويل هي في حقيقتها سوق لا ينظمها القانون، ومصادرها هي:

- الأسرة والأصدقاء في الغالب يكون دون فائدة أو فائدة منخفضة، أو يكون على شكل مشاركة في العائد بنسبة يتفق عليها؛
- مدينو الرهونات يقدمون خدماتهم إلى من يملك أصول عينية مقابل سداد القرض خلال المدة المحددة ويسترد الأصل المرهون؛
- المرابون يقدمون قروض بشروط كالفائدة المرتفعة؛
- جمعيات تناوب الادخار والائتمان تكون في شكل مجموعة يساهم كل عضو في إجمالي المبالغ وتمنح إلى كل عضو مرة واحدة لتمويل مشروعه، في هذا النوع المقرض هو المدخر وتكون القروض بدون فائدة؛
- إقراض التجار لزيائهم بحيث يلتزم المنتج بيع إنتاجه كاملا إلى التاجر بعد العملية الإنتاجية واللجوء إلى التمويل الغير رسمي يعود إلى مجموعة من الأسباب هي على النحو التالي:
 - نقادي الإجراءات الإدارية التي تتسم بالبيروقراطية؛
 - ممارسة الأنشطة بطريقة غير رسمية؛
 - وجود قدر كبير من المرونة في أداء العمل؛
 - تدنئة تكاليف المعاملات مثل تكلفة الالتزام، ودفع الضرائب، وغيرها.

4. التمويل عن طريق مؤسسات رأس المال المخاطر:

- يقصد برأس المال موظف في استثمارات مخاطرة كتمويل المشروعات الجديدة، سواء كانت خاصة بتمويل عمليات الإنشاء أو عمليات ما قبل الإنشاء أو عمليات الانطلاق أو عمليات التحويل وإعادة النهوض، من هذا التعريف يتبين مراحل هذا التمويل والمتمثلة في:
- رأس المال الإنشاء، وينقسم بدوره إلى رأسمال ما قبل الإنشاء الذي يخصص لتمويل المشروعات في بداية نشاطها؛
 - رأسمال التنمية يكون المشروع قد بلغ المرحلة الإنتاجية، فيطلب مصادر تمويلية خارجية إذا واجه ضغوطات مالية؛
 - رأسمال تعاقب يستعمل عند تحويل الملكية لرأسمال المشروع؛
 - رأسمال التصحيح أو إعادة التدوير ويخصص للمشروعات القائمة والتي تواجه مشاكل.
- تعتبر مؤسسات رأسمال المخاطر في الاقتصاديات المعاصرة من أهم وسائل الدعم المالي والفني للمشروعات الجديدة، لما تتميز به هذه المؤسسات من قدرة على التعامل مع المخاطر بأسلوب سليم يرجع إلى خبرتها وإمكانياتها الواسعة.

5. التمويل من خلال صيغ التمويل الإسلامية:

يعتبر كبديل للتمويل التقليدي الذي يقدم من طرف البنوك التجارية، ويمنح القرض على أساس أسعار الفائدة وتتمثل في (التمويل بالمشاركة، التمويل بالمضاربة، التمويل بالمرابحة، التمويل بواسطة بيع السلم، التمويل بواسطة بيع الأجل)

ثانياً: مشاكل تمويل المؤسسات المصغرة

ترجع إشكالية تمويل المؤسسات المصغرة إلى أنه في أغلب الأحيان ما تكون المؤسسة تملك قدرة جد محدودة في الحصول على رأس المال والخدمات المالية للوفاء باحتياجاتها من رأس المال العامل أو الثابت بصفة مستمرة، وهذا لضعف الموارد الذاتية لأصحاب المؤسسة وإحجام مؤسسات التمويل عن تزويد المؤسسات المصغرة المالية المختلفة. وتعتبر المؤسسات المالية سواء البنوك التجارية أو البنوك المتخصصة هي المصدر الخارجي الرئيسي لتمويل المؤسسات المصغرة، ويعود عزوف مؤسسات التمويل هذه على تقديم الائتمان اللازم للمؤسسات المصغرة لمزاولة نشاطاتها المختلفة لجملة من الأسباب يمكن إبرازها فيما يلي:¹

¹ موساوي محمد الشريف، أولاد علي محمد، التمويل الإسلامي الأصغر كآلية بديلة لتمويل المؤسسات المصغرة-دراسة تجرية اليمن والسودان-، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم الاقتصادية، جامعة أدرار، 2017-2018، ص: 21.

أولاً: تكلفة القروض المرتفعة

إن تكاليف الخدمة أو المعاملات المصرفية في تمويل المؤسسات التي تتميز بصغر حجمها تكون مرتفعة بسبب المبلغ الصغير للقرض، حيث أن البنوك تتحمل جراً تعاملاً مع هذا النوع من المؤسسات تكاليف مختلفة ناجمة عن وجود إجراءات إدارية أكبر مطلوبة في حالة منحها القروض الصغيرة.

ثانياً: ارتفاع مخاطر إقراض المؤسسات المصغرة

في أغلب الأحيان ما ينظر للمؤسسات المصغرة على أنها غير جديرة بالثقة الائتمانية، ففي أغلب الحالات لا يمتلكون أصحاب المؤسسات القدرة على تقديم دراسة جدوى وخطط العمل التي يقدمها أصحاب المؤسسات الكبيرة بالإضافة إلى أن نسبة عالية من هذه المؤسسات تعمل في القطاع غير الرسمي وليس لها سجلات ضريبية ولا تهتم بتسجيل عملياتها وقيد حساباتها في دفاتر منتظمة يمكن الرجوع إليها، كل هذا ما يزيد من مخاطر التعامل معها خاصة عند وجود مشاكل.

ثالثاً: عدم توفر الضمانات المطلوبة

إن مؤسسات التمويل عند منحها للقروض تطلب ضمانات مختلفة، حسب طبيعة القرض والعميل المقترض وهذا بهدف تغطية مخاطر عدم سداد القرض من قبل العميل المقترض، وغالباً ما يعجز أصحاب المؤسسات المصغرة من توفير الضمانات الكافية لتغطية احتياجاتهم التمويلية، كذلك من النادر وجود مؤسسات مالية مختصة في تمويل المؤسسات صغيرة الحجم، وتتفهم الخصائص التي تتميز بها هذا النوع من المؤسسات، وإن وجدت مثل هذه المؤسسات المالية المتخصصة فتكون إمكانياتها محدودة.

كما أن هناك العديد من المشاكل التمويلية نوجزها فيما يلي:¹

- ارتفاع سعر الفائدة، كما حصل في الجزائر في النصف الأول من عشرية التسعينات حيث تجاوز الـ 20%، الشيء الذي أعاق انتشاء وتطور الشركات، خاصة الصغرى منها. فارتفاع معدل التضخم الذي بلغ خلال تلك الفترة 35% دفع بأسعار الفائدة إلى الارتفاع، ولمدة طويلة، حيث لم تصبح موجبة إلا بعد انخفاض معدل التضخم في نصف الثاني من تلك العشرية.
- عدم تخصص نسبة من القروض الموجهة إلى المؤسسات على المستوى الوطني، من قبل البنوك التجارية إلى المؤسسات الصغرى. إذ أذات الضرر وف بهذه الأخيرة إلى الاستفادة بجزء يسير فقط من تلك القروض الإجمالية.

¹- جبار محفوظ، المؤسسات المصغرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها، ورقة بحثية مقدمة في الدورة التدريبية الدولية (تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصادية المغاربية)، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جامعة سطيف، ماي 2003، ص: 04.

- تعقد وتعدد إجراءات الحصول على القروض جعل العديد من المشاريع تموت في المهد لعدم إقدام أصحابها على الاقتراض. كما إن عملية منح القروض تمر بالعديد من المراحل المملة والبيروقراطية، الشيء الذي يجعل المستثمرين يحجمون عن الإقدام لتجسيد مشاريعهم.
 - اشتراط ضمانات عقارية أو عينية على القروض قد لا تكون في متناول جميع المستثمرين. إذ تشترط العديد من البنوك المانحة ضمانات على قروضها تتجاوز 15% من المبلغ المقترض، ويعتبر هذا إجحافا في حق المستثمر وعائقا كبيرا لأية مبادرة. كما تأخذ المعوقات إشكالا أخرى كفترة السداد وفترة السماح وغيرها.
 - عدم تخصيص بنك لتمويل المؤسسات المصغرة دون غيرها، يمكن هذا الإجراء من تحسين طرق تمويلها، متابعتها ومعرفة المشاكل عن قرب. فتخصص بنك لهذا النوع من الشركات يعتبر بمثابة العناية بها لتلعب الدور المنوط بها.
 - ارتفاع معدلات الضرائب على رقم الأعمال، الدخل، الأرباح الصناعية والتجارية وغيرها، مما جعل أصحاب المؤسسات يحجمون عن ارتفاع مساهمة أرباب العمل التوظيف أو عدم التصريح بكافة العمال الموظفين لديهم.
- وعليه هناك العديد من المشاكل التمويلية تواجهها المؤسسات المصغرة، سواء كانت نتيجة لسياسة نقدية انكماشية، لاسيما الحد من الإقراض، أو نتيجة لسياسة مالية صارمة، لاسيما رفع الضرائب وتعددتها، أو بكل بساطة غياب إستراتيجية واضحة لدعم هذا القطاع الحيوي ماليا.

المطلب الرابع: مزايا وعيوب المؤسسات المصغرة

أولا: مزايا المؤسسات المصغرة

- تمتلك المؤسسات المصغرة العديد من المزايا تجعل المستثمر يقبل عليها نذكر منها:¹
- انخفاض رأس المال للزوم لإنشائها: حيث أنها تحتاج إلى استثمارات تضخمية مقارنة بالمؤسسات الكبيرة إضافة إلى كون معدل دوران رأس المال كبير، وفترة الاسترداد قصيرة؛
 - تحتاج إلى معدلات وآلات بسيطة ومنخفضة التكلفة؛
 - تشارك بدور أساسي في تعبئة المدخرات وتشغيل العمالة الوطنية؛
 - تساعد في تنويع هيكل الإنتاج الصناعي؛
 - تغطي الفرصة للأغلبية في العمل الذاتي؛
 - سهولة دخولها وخروجها من السوق؛

¹ - احمد وارث، مرجع سبق ذكره، ص: 13

➤ توفير الشعور بالاستقلال والحرية لصاحب المؤسسة إذ أبنه متخذ القرار فيها.

ثانيا: عيوب المؤسسات المصغرة

تتمثل عيوب المؤسسات المصغرة فيما يلي:¹

➤ عدم توفر الخبرة الإدارية الكافية؛

➤ صعوبة الحصول على التمويل؛

➤ المنافسة الشديدة؛

➤ عدم القدرة على جذب العمالة الماهرة؛

➤ ارتباط استمرارية المؤسسة بأصحابها، إذ تنتهي بوفاة صاحبها.

المبحث الثالث: المؤسسات المصغرة والتمويل الأصغر: أساليب تطويرها ودوره

في تحقيق الأهداف التنموية

النجاح درجات، والحد الأدنى للنجاح هو أن تحقق المؤسسة عائدا وتواصل عملها ولا تتوقف، ولا يوجد حد أقصى للنجاح، والمؤسسات المصغرة ليس محكوما عليها بأن تبقى كذلك بل يمكنها أن تنمو وتصبح كبيرة، ولكن بالرغم من كل ذلك قد تقع في مشاكل مما تؤدي أحيانا إلى فشلها.

المطلب الأول: عوامل نجاح وفشل المؤسسات المصغرة

أولا: عوامل النجاح

هناك العديد من العوامل التي تؤدي إلى نجاح المؤسسات المصغرة نوجزها فيما يلي:

- قرار الدراسة الفنية والاقتصادية الذي يتم بعد تبني الفكرة الأولية في الاستثمار وإقامة المشروع الصغير.
- قرار نوع المشروع الذي يتوقف على دراسة العوامل الذاتية (تمويل مهارة فنية ومقاوله إدارية) والعوامل البيئية، حيث يعتبر هذا القرار من خطر القرارات على الاستثمار في المشروعات الصغيرة، ويعتمد هذا القرار على معايير مثل معيار العائد، معيار الربحية ومعيار فترة الاسترداد.
- التمويل الذي يبنى معظمه على الإمكانات المتاحة أي الذاتية وعلى التسهيلات المصرفية والائتمانية في المستقبل، وتوجد قرارات مالية عديدة تتداخل فيها عوامل البيئة مثل القرار اختيار مصادر التمويل (داخلية ، خارجية) وأنواع التمويل كالتمويل قصر الأجل والتمويل الطويل الأجل....الخ.

¹ - احمد وارث، مرجع سبق ذكره، ص: 14

- تحديد الحجم الاقتصادي للمشروع الذي يتوقف على نتائج الدراسة الاقتصادية للمشروع، لكن يصعب تحقيق ذلك في المشروع الصغير نتيجة لعدم إمكانية الاستفادة من خصائص ومميزات تقسيم العمل وتحقيق مبدأ التخصص واستخدام مستوى متطور من التقنية والتكنولوجيا الحديثة، مما يحد من نمو المشروع ويزيد من مشكلاته الإدارية.
- استثمار الوقت يمكن أن يحقق وفر في معظم الحالات في ساعات عمل وتحقيق نتائج أفضل، ولتحقيق ذلك يتوجب على صاحب المشروع أن يحسن إدارة الوقت كترتيب الأولويات ووضع السياسات والأساليب التي تساعد في توفير الوقت وتقويض السلطة.
- اختيار موقع المشروع الذي يتوقف على تحليل السوق واختيار الموضع.
- اختيار الأسلوب التكنولوجي والتقنية التي على أساسه يتم تحديد طبيعة المشروع وانتمائه لأصحاب قطاعات الأعمال الاقتصادية.¹
- التمايز عن المؤسسات الأخرى وذلك لوجود شيء تتميز به المؤسسة كوجود منتج مميز، أو أسلوب خاص في التسوق، أو إضافة صفة خاصة إلى السلعة تجعلها أكثر إغراء.
- لا تنافس في الأسعار حيث إن المؤسسات المصغرة لا تستطيع إشباع حاجة السوق ولهذا لا يجب أن تنافس على السعر، وإن كان من الضروري تخفيض الأسعار فيجب أن يكون التخفيض ضئيلاً لمجرد لفت الانتباه، كما يجب أن ترفع الأسعار كلما ارتفع سعر السوق محافظة على فرق ضئيل.
- سرعة دوران رأس المال تعوض المؤسسة المصغرة قلة رأسمالها بجعله يدور بسرعة، البيع نقداً وليس بأجل.
- توفر العمالة المتخصصة هذا العنصر هام جداً في المؤسسات المصغرة لأنها تميل إلى استخدام عنصر البشري بشكل أكبر من اعتمادها على الآلات، وأن العمال يمثلون أهم الموارد في المؤسسة.
- مهارة التفاوض مع العمال، الموردين، العملاء والدائنين، فكل طرف له أهداف متعارضة مع الآخر وهذا يتطلب مهارات تفاوضية مرتفعة.²

ثانياً: أسباب الفشل

هناك عدت أسباب لفشل المؤسسات المصغرة في الجدول التالي:

¹ - بوشنافة احمد، بوسهمين احمد، متطلبات تأهيل وتفعيل إدارة المؤسسات الصغيرة في الجزائر، الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، المركز الجامعي بشار، يومي 17 و18 افريل 2006، ص: 800.

² - حمدي الحناوي، تنظيم المشروعات الصغيرة، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2006، ص، ص: 205-206.

الجدول رقم (2-6): أسباب فشل المؤسسات الصغيرة

أسباب خارجية	أسباب داخلية
• ارتفاع معدلات الفائدة • التضخم والبطالة • الضرائب • المنافسة • القواعد الحكومية	• ضعف القدرة الإدارية • عدم صلاحية وكفاءة الإدارة • عدم توازن الخبرة • عدم توافر الخبرة في مجال العمل • الإهمال • النصب • الكوارث
من الأسباب الرئيسية لعدم استمرار المشروع: الإفلاس/ الاندماج/ تقاعد المالك. • يمكن تقليل معدلات الفشل للمشروعات الصغيرة من خلال: -زيادة مستوى تعليم الإدارة كخطوة أولى وذلك عن طريق إعداد برامج خاص بذلك. -تحسين المناخ الاقتصادي العام.	

المصدر: عبد الرحمان بن عنتر وآخرون، عوامل نجاح وفشل المشروعات الصغيرة في ظل التحديات المعاصرة، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة احمد بوقرة، بومرداس، 17 و18 افريل 2006 ص: 669.

المطلب الثاني: أساليب تطوير المؤسسات الصغيرة

من بين هذه الأساليب نذكر ما يلي¹:

✓ تقديم الاستشارات والدراسات والمعلومات الضرورية عند مراحل التأسيس والإسهام في تطوير أساليب التسويق وتأهيل القوى العاملة.

¹ - عماد أبو رضوان، التحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مؤسسة إرادة للمحاسبة المملكة الأردنية الهاشمية، يومي 17 و18 افريل 2006، ص: 632.

- ✓ إنشاء بنك معلومات عن المنشآت الصغيرة ويكون على صلة وثيقة بالجهات ذات العلاقة من الحكومة ومؤسسات مالية؛
- ✓ التنسيق مع الجامعات نحو إعداد الدراسات الموجهة نحو المنشآت الصغيرة وتشجيع طلبه الماجستير الدكتوراه لإعداد الرسائل الجامعية في هذا الجانب؛
- ✓ تأسيس هيئة أو صندوق لضمان التمويل المقدم للمنشآت المصغرة والصغيرة؛
- ✓ إيجاد القنوات المناسبة لانسياب التمويل مع تقليل حجم المخاطر لمصادر التمويل؛
- ✓ وضع الأسس التي على أساسها يقدم التمويل للمنشآت بحيث تهتم المصاريف بالجانب الاقتصادي للمشروع ويهتم الصندوق بالجانب التنموي والاجتماعي؛
- ✓ استقطاب العون الخارجي بنقل التمويل والخبرات الخارجية عن طريق برامج تمويل من المؤسسات المالية التي ترتبط بمصالح اقتصادية كبيرة مع القطاعات التجارية الكبيرة عن طريق صناديق متخصصة موجودة في تلك الدول.

المطلب الثالث: علاقة التمويل الأصغر بالمؤسسات المصغرة ودوره في تحقيق الأهداف التنموية

كثير الحديث في هذه الأيام عن التصدي لظاهرة الفقر على نطاق العالم، من الطرق المقترحة في كثير من الدول منح قروض مالية صغيرة الحجم لمساعدة الفقراء في إقامة مشاريع مدرة للدخل عن طريق مصاريف متخصصة. كما اقترح أن تقوم هذه المصاريف بخدمات التمويل للفقراء بطريقة غير تقليدية تأخذ مسألة القروض كقضية "اجتماعية وإنسانية" تتم بطريقة ميسرة مع مراعاة ظروف الفقراء وطريقة السداد المريحة، إلى السعي لاكتشاف قدرات وإمكانيات الفقراء وتشجيع الادخار لدى هذه الطبقات ودراسة المشروعات والقيام بكل ما هو مطلوب لإنجاح المشروعات من تسويق وتدريب وتمويل.

أثبتت التجارب أن المنتجات التي تنتج بواسطة الأسر الفقيرة ضعيفة العينات والتسويق وأن جزء كبير من الفقراء ليس لديهم المهارة والخبرة اللازميتين للإنتاج، وأن التدريب قصير الأجل من أجل منح التمويل يلجأ إليه الفقراء وغيرهم من صغار المنتجين ليس لكسب المهارات بل للفوز بالتمويل. هذا لا يعني أن كل الفقراء غير جديرين بالتمويل ولكن هذا الأمر مبالغ فيه لأن نسبة الفقراء التي تملك المهارات والخبرة ولها الرغبة في عمل مشروع إنتاجي أو خدمي يحمل صفة "تجاري" نسبة ضعيفة جدا في كل البلدان الفقيرة. إن من أهم أسباب الفقر الأساسية عدم توفر المهارات والخبرات اللازمة للإنتاج وتوفير دخل ثابت عند كثير من الفقراء. حتى إذا تم تمويل كل الفقراء فإن المؤسسات التمويلية لا تضمن الاستدامة لأن نسبة الإخفاق في السداد وتكلفة القروض ستكون كبيرة. كما أن الفقراء لا يتعاملون مع التمويل المؤسسي ويشكلون أخطر شريحة لحاجتهم الماسة لهذه القروض في الصرف اليومي على حاجياتهم الأساسية.

بالإضافة إلى أن هناك خطأ شائع بأن المصرف يمكن أن يقوم بكل احتياجات المشاريع من التمويل والتدريب والتسويق، حيث أثبتت التجارب أن المؤسسة الناجحة تعمل على مساعدة المشروعات المتناهية الصغر لا بد أن تخصص في جانب واحد فالمصاريف لا تصلح للتدريب والتسويق. وإن لجأت إلى طرف ثالث فإن ذلك لا يتم إلا بدفع تكلفة هذه الخدمات تجارياً. وحتى لا تقتل مثل هذه الأفكار وحتى لا تتضرر الشريحة المنتجة من الفقراء يجب التفكير فيها بعقل وليس بعواطف مراعاة في ذلك التجارب العالمية الفاشلة التي حاولت مساعدة الفقراء عن طريق القروض المؤسسية قبل التجارب الناجحة.

لا جدال في أهمية المشروعات المتناهية الصغر في معالجة الفقر بل في نوعية وحزمة المساعدات تقدم لهذا القطاع من تمويل وإرشاد وتدريب وتسويق، ونوعية المؤسسات التي يجب أن تقدم هذه المساعدات وطريقة تقديمها وعائد تقديمها، لأن إذا قام أي بنك بتقديم تمويل بشروط ميسرة فإن نهايته الإفلاس لا محال. وهنا يأتي دور التعاونيات "ذات التأسيس الجيد" في الاستفادة من خدمات التمويل الأصغر والدخول في مشروعات صغيرة ومتوسطة، وذلك لأنها تملك رأس المال الذي يقوي التمويل الأصغر¹.

كما تم وضع أهداف الإنمائية للألفية الثالثة الجديدة بهدف تحقيق نتائج ملموسة في مكافحة الفقر وتحسين التغذية والتعليم والرعاية الصحية، المساواة بين الجنسين والمحافظة على البيئة، ولمعرفة ما إذا كان التمويل الأصغر سيكون أداة فعالة لتحقيق هذه الأهداف فقد قامت المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء باعتماد على مجموعة من الدراسات تهدف من خلالها معرفة مدى مساهمة الخدمات المالية في مكافحة الفقر، وقد توصلت هذه الدراسات أن توفر الخدمات المالية المقدمة للأسر الفقيرة يتمثل عاملاً بالغ الأهمية لما له من أثر قوي في بلوغ أهداف الإنمائية للألفية الجديدة².

وعليه سننتقل إلى تقييم أثر التمويل الأصغر في مجال القضاء على الفقر والنهوض بالتعليم، وتحسب الرعاية الصحية بالنسبة للمرأة والطفل وتمكين المرأة فيما يلي³:

1. دور التمويل الأصغر في القضاء على الفقر المدقع:

قد سجلت العديد من الدراسات ازدياداً في دخول عملاء مؤسسات التمويل الأصغر وفي ممتلكاتهم، كما سجلت انخفاضاً في معدلات تعرضهم للأزمات وفيما يلي نتائج بعض الدراسات:

- تعد البرازيل دولة متوسطة الدخل وقوة عالمية صاعدة، وهي من أكبر الدول التي تعاني من عدم المساواة، وفي السنوات الأخيرة نجحت بشكل كبير في الحد من الفقر وعدم المساواة، وفيما بين سنتين

¹- محمد الفاتح عبد الوهاب العتيبي، مرجع سبق ذكره، ص 12.

²- بن عزة هشام، التمويل الأصغر الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية مؤسسات الزكاة والأوقاف نموذجاً -دراسة حالة

التجربة الجزائرية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2017-2018، ص ص: 34-35.

³- المرجع نفسه، ص ص: 35-36.

2003 و2009 نجحت سياسات الدولة في المساعدة على تجاوز مليون شخص خط الفقر وانخفاض معدل الفقر من 35.8% إلى 21.4%، وقد خفضت البرازيل أيضا من حدة التفاوتات فانخفض مؤشر جيني بنسبة 9% بين عامي 2001 و2009 ليصل إلى ادني مستوياته، وكانت تجربة البرازيل من خلال برنامج بولسيا فاميليا (منحة الأسرة) حيث يقدم مساعدات مالية للأسر الفقيرة.

- في الهند ساعدت الجهود الحكومية لفتح حسابات بنكية في المناطق الريفية لتقليص معدلات الفقر بنسبة 17%، حيث حسابات التوفير تجعل الادخار أيسر ومن ثم فالناس يدخرون أكثر، فالنساء في نيبال بعد أن أتيح لهن فتح حسابات بنكية بسيطة من زيادة إجمالي أصولهن بنسبة 16%.
- في دراسة للبنك الدولي في أوائل التسعينيات على ثلاثة من أكبر البرامج في بنغلاديش، وهي بنك جرامين، اللجنة البنغالية لتحقيق ارتفاع المناطق الريفية، وبرنامج RD12، وجد أن 5% من العملاء كانوا يتجاوزون خط الفقر المدقع كل عام بفضل قيامهم بالإقراض ومشاركتهم في برامج التمويل الأصغر.
- في دراسة بنك جرامين تم التوصل إلى شواهد إحصائية فيما يتعلق بالرفاهية الاقتصادية، حيث ازدادت دخول أعضاء بنك جرامين بنسبة 43% عن دخول الأفراد الغير أعضاء، كما استطاع الأعضاء الاعتماد بشكل كبير على المدخرات وعلى أموالهم الخاصة في مواجهة الأزمات بدلا من الاقتراض.

2. دور التمويل الأصغر في النهوض بالتعليم: تبين مختلف الدراسات إن بناء عملاء التمويل الأصغر يزيد احتمال ذهابهم إلى المدرسة والبقاء فيها لمدة أطول، كما تنخفض معدلات تسرب الطلاب بصورة أكبر، وقد أجريت مجموعة من الدراسات حول ذلك:

- أطلقت مؤسسة أندنا تمويل حملتها السنوية التي تخص قروض التعليم التي تخص العائلات الضعيفة ومتوسطة الدخل بشروط ميسرة لمواجهة المصاريف الباهظة وتصل قيمة قرض التعليم إلى ألف دينار، وذلك حسب قدرة طالب القرض على التسديد، واتضح من خلال الدراسة التي قدمها مكتب الدراسات الدولية سنة 2015 إن نسبة الانقطاع عن الدراسة قد تقلصت بنسبة 16%.
- دراسة أجريت على قرية يعمل بها بنك جرامين الارتفاع الكبير في نسبة التعليم بين أبناء الأسر الأعضاء مقارنة بين أبناء الأسر الغير أعضاء، حيث قام البنك بتأسيس برنامج المنح الدراسية كما يركز على تشجيع تعليم الإناث، وقام البنك بتقديم 165264 منحة دراسية.

3. دور التمويل الأصغر في تحسين نتائج الرعاية الصحية للمرأة والطفل: تشير الدراسات إلى رغم قلتها إلى حدوث أثر ايجابي وقوي فيما يتعلق بالنتائج الصحية بالنسبة للسيدات والأطفال في الأسر الأعضاء في برنامج التمويل الأصغر نذكر منها:

- دراسة أعدها تقييم مشروع أثر خدمات المشروعات الصغرى التابعة للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أن عملاء برنامج Foccas للتمويل الأصغر في اوغندا تلقوا تعليمات حول الرعاية الصحية فيما يتعلق بالرضاعة الطبيعية والصحة والوقائية وتنظيم الأسر قامو بممارسات تتعلق بالرعاية الصحية أفضل بكثير مقارنة بغير العملاء.
- في الهند قامت 19 مؤسسة من مؤسسات التمويل الأصغر الهندية عمل استقصاء في 2012 يفيد بأن 3.9 مليون أسرة أمكنهم الوصول إلى برنامج صحي في 2011.
- 4. دور التمويل الأصغر في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة: حيث تشير بعض الدراسات أن برامج التمويل الأصغر في مناطق مختلفة ساهمت في ازدهار دور العملاء من السيدات في اتخاذ القرارات، حيث ما هو ملاحظ حجم التمويل المقدم للنساء مقارنة بالرجال باعتبارهم الأكثر عرضة للفقر، فنجد مثلاً في اليمن أنه أصبح عدد المستخدمين من التمويل الأصغر سنة 2010 هو 60 ألف عميل تمثل النساء 70% من إجمالي عدد العملاء، وأيضاً في العراق خصصت مؤسسة المستقبل المشرق 25% من قروضها للنساء، كما في مصر نجد أن 50 % من عملاء التمويل الأصغر هم النساء.

خلاصة:

لقد حاولنا في هذا الفصل التطرق إلى ماهية المؤسسات المصغرة، ومختلف تعاريفها وأهميتها البالغة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى خصائصها التي تسمح لها بلعب دورا اقتصاديا كبيرا، إلا أن هذه الخصائص ضعيفة في نظر البنوك، مما يصعب عليها الحصول على التمويل وقد يكون مستحيل على الرغم من كثرة وتنوع مصادرها، لكن تبقى تواجه عدة مشاكل تمويلية متعلقة بالمؤسسة في حد ذاتها وبمصادر التمويل تحول دون تطورها ونجاحها.

ومن أجل النهوض بهذا القطاع وإنعاشه وزيادة الاهتمام به عمدت الدولة إلى إنشاء عدة هيئات من شأنها أن تزيل أو تخفف من هذه العوائق التي تقف أمام تطور المؤسسات، حيث أنه بإمكان هذه المؤسسات أن تنمو وتتطور مع مرور الوقت وتصبح كبيرة.

الفصل الثالث: عرض

تجربتين في مجال التمويل
الأصغر لتطوير المؤسسات
المصغرة

تمهيد:

يعتبر التمويل الأصغر بمثابة حل لمشكلة تمويل المشروعات المصغرة فهو يشير إلى مجموعة من الخدمات المالية المتنوعة والمقدمة للأفراد الغير قادرين على الحصول على تلك الخدمات المالية من المؤسسات التقليدية، لذلك فقد عرف التمويل الأصغر نموا جيدا في السنوات الأخيرة في كل أنحاء العالم، وذلك نتيجة للاهتمام الدولي به نظرا لإثبات كفاءته وفعاليته في مكافحة الفقر والبطالة وتنمية وتطوير المؤسسات المصغرة في مختلف الدول، وهذا من خلال إتاحة التمويل للفقراء ومحدودي الدخل الذين يعتبرون من أهم عملائه، وهذا ما انتهجته دول العالم والتي من بينها دولتي السودان والجزائر، وذلك بإنشاء عدة مؤسسات تمويلية تقدم خدمات التمويل الأصغر لعملائها ومحاولتها الاستفادة من التجارب العالمية الرائدة الأخرى في هذا المجال، وهذا من أجل المساهمة في خلق مناصب الشغل والزيادة في الإنتاج الوطني.

لذلك حاولنا في هذا الفصل عرض التجربة السودانية والجزائرية في مجال التمويل الأصغر الذي يعتبر كتنقية لتفعيل وتطوير المؤسسات المصغرة في كلتا الدولتين. لذلك ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية كالتالي:

المبحث الأول: تجربة التمويل الأصغر لتفعيل وتطوير المؤسسات المصغرة في السودان وأهم الجهود المبذولة

المبحث الثاني: التجربة الجزائرية في مجال التمويل الأصغر وإنشاء المؤسسات المصغرة وتطويرها

المبحث الثالث: تحديات التمويل الأصغر والعوامل المساعدة على نجاحه في التجريبتين

المبحث الأول: تجربة التمويل الأصغر لتنفيذ وتطوير المؤسسات المصغرة في السودان وأهم الجهود المبذولة

يعتبر التمويل الأصغر آلية هامة لتخفيف حدة الفقر وتوفير فرص العمل وقد احتل مكانة في اقتصاديات دول العالم منذ التسعينيات من القرن الماضي، ولكنه ظهر في السودان بهذا المسمى وأخذ موقعه كآلية اقتصادية بعد أن تبنتها الدولة في أواخر العام 2006 م، حيث اهتمت الدولة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لشرائح المجتمع الأقل حظا في الاستفادة من الوسائط المالية في السابقة. وقد أشار بنك السودان المركزي في سياساته النقدية والتمويلية إلى توظيف نسبه من موارد المصارف فيما يعرف بالأسر المنتجة والتي تدرجت من 5% في العام 2000 م ثم 7% و 10 % إلى أن وصلت 12 % في العام 2007 م، وحينها ظهر مصطلح التمويل الأصغر الذي لم يقتصر على التسليف، بل أصبح يعني حزمه من الخدمات المالية على رأسها الادخار.¹

بدأت فكرة تمويل صغار المنتجين في المصارف بواسطة البنك الزراعي السوداني في 1959م، الذي يعني بصغار المزارعين، وبنك الادخار السوداني في عام 1974 م، الذي يعني بالمهنيين وصغار المنتجين في الجزيرة، وبنك الشعب التعاوني في السبعينيات وبنك فيصل الإسلامي في الثمانينيات مع الحرفيين في نطاق محدود.

المطلب الأول: مفهوم التمويل الأصغر في السودان ومقدموه

من خلال هذا المطلب سوف نتعرف على مفهوم التمويل الأصغر في السودان، وكذلك الجهات القائمة عليه من مؤسسات وعملاء أي مقدمو التمويل الأصغر.

أولاً: مفهوم التمويل الأصغر في السودان

كان هناك في السودان عدة تعريفات متداولة للتمويل الأصغر، وقد انطلقت مجمل هذه التعاريف من زاوية الفئة المستفيدة أو الفئة المستهدفة من التمويل الأصغر، حيث أنه غالباً ما كان يتم ربط تعريف التمويل الأصغر بالأسرة المنتجة أو بالحرفيين أو بالمرأة الريفية أو بالطلبة المتخرجين، إلا أنه وفي السنوات الأخيرة وجراء اهتمام الدولة السودانية بقطاع التمويل الأصغر من خلال سياسات البنك المركزي السوداني، فقد تم السعي إلى توحيد المفاهيم المتعلقة بالتمويل الأصغر، حيث أصبح التعريف الأكثر شيوعاً للتمويل الأصغر بالسودان هو التعريف المرتبط بسقف التمويل، والذي أصبحت تحدد السياسات التمويلية لبنك السودان المركزي، وفيما يلي أهم التعاريف الخاصة بالتمويل الأصغر والواردة في سياسات بنك السودان المركزي: "يقصد به كل تسهيل مالي ممنوح للفقر نشاط اقتصادياً أو لمجموعة من الفقراء

¹ - الزين عمر الحادو، محاضرة في التمويل الأصغر وتحديات التطبيق، بنك الادخار والتنمية الاجتماعية، الخرطوم،

النشطين اقتصاديا بحيث لا يتجاوز 20 ألف جنيه سوداني للفرد وحسب ما يقرره البنك المركزي من وقت إلى آخر وذلك لمساعدتهم في أي من الآتي¹:

- إنشاء أو تطوير نشاط إنتاجي أو خدمي خاص بهم بهدف إدماجهم اقتصاديا؛
- اقتناء أو بناء أو إصلاح سكن خاص بهم أو تزويدهم بالخدمات الضرورية مثل الكهرباء والماء الصالح لشرب؛
- القيام بأي نشاط اقتصادي لتوليد الدخل أو توفير فرص عمل.

ثانيا: مقدمو التمويل الأصغر في السودان

هنالك عدد من الجهات تقوم بتقديم التمويل الأصغر للشرائح المستهدفة وتتمثل هذه الجهات في القطاع المصرفي والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي والصناديق الاجتماعية ومشروعات التنمية الريفية، وفيما يلي تتناول هذه الجهات بالتفصيل كالاتي:

1. القطاع المصرفي:

هنالك 37 بنكاً يعملون على مستوى القطر تماشياً مع إستراتيجية حكومة السودان الحالية والمسار الدولي، فإن النظام المصرفي يتكون من بنوك متخصصة وتجارية مملوكة للقطاع الخاص والعام، البنوك المتخصصة تستهدف قطاعات معينة كاللتنمية الاجتماعية والزراعية والثروة الحيوانية والتنمية الصناعية أو مجموعات محددة كالزراع².

الجدول رقم (3-1): المصاريف العامة في السودان بنهاية كل من عامي 2017 و2018

المصاريف	2017	2018
1) المصاريف المتخصصة	5	5
مشتركة	1	1
حكومية	4	4
2) المصاريف التجارية	32	32
مشتركة	24	24
حكومية	1	1
أجنبية	7	7
الإجمالي (1)+(2)	37	37

المصدر: بنك السودان المركزي، وحدة التمويل الأصغر، التقرير السنوي الثامن والخمسون، السودان، 2018، ص 53، متاح على الرابط، <http://www.mfu.gov.sd> ، تاريخ التصفح 23/8/2020.

¹- فريدة كافي، وآخرون، التمويل الأصغر كتقنية حديثة لتمويل المشروعات الصغيرة- التجربة السودانية-، الملتقى الدولي الأول: المقاولاتية كركيزة أساسية لتحقيق التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، يومي 12/11 أكتوبر 2017، ص:11.

²- المرجع نفسه، ص:12.

كما أن الانتشار الجغرافي لفروع المصارف العاملة حسي الولايات بنهاية كل من عامي 2017 و2018 كما يلي:

الجدول رقم (3-2): الانتشار الجغرافي لفروع المصارف العاملة بنهاية كل من عامي 2017 و2018

البيان	2017	2018	التغير	معدل التغير %
ولاية الخرطوم	336	347	11	3.3
الولايات الوسطى (سنار، الجزيرة، النيل الأزرق والنيل الأبيض)	147	151	4	2.7
الولايات الشرقية (القضارف، كسلا والبحر الأحمر)	89	90	1	1.1
الولايات الشمالية (الشمالية ونهر النيل)	76	82	6	1.1
ولايات كردفان (شمال، جنوب وغرب كردفان)	73	70	-3	-4.1
ولايات دارفور (شمال، جنوب، غرب، وسط وشرق دارفور)	57	61	4	7.0
المجموع	778	801	23	3.0

المصدر: بنك السودان المركزي، وحدة التمويل الأصغر، التقرير السنوي الثامن والخمسون، السودان، 2018، ص54، متاح على الرابط، <http://www.mfu.gov.sd>، تاريخ التصفح 23/8/2020.

يتضح من الجدول السابق ارتفاع عدد فروع المصارف العاملة في ولايات السودان المختلفة من 778 بنهاية عام 2017 إلى 801 فرعاً بنهاية عام 2018 بمعدل 3.0%، ويعزى ذلك لسياسة بنك السودان المركزي التي سمحت للمصارف بفتح فروع جديدة دون الرجوع إليه في إطار سياسة الشمول المالي، حيث تم افتتاح 11 فرعاً جديداً في ولاية الخرطوم، 6 فروع في الولايات الشمالية، و 4 فروع في كل من الولايات الوسطى وولايات دارفور، وفرع في الولايات الشرقية.

بجانب البنوك (التجارية والمتخصصة) فإن الائتمان الأصغر يتم تقديمه بواسطة عدد وأخر من المنظمات غير الحكومية (محلية ودولية) مشروعات التنمية الريفية والصناديق الاجتماعية الحكومية.

2. مؤسسات التمويل الأصغر غير المصرفية في السودان:

تمارس عمليات التمويل الأصغر في السودان عبر عدد من المؤسسات الرسمية وشبه رسمية أهمها:¹

2. 1 شركة التنمية الريفية: أنشئت هذه الشركة في عام 1980م تتكون من شركتين رئيسيتين هما: الشركة القابضة (شركة التنمية الريفية) حيث أنشئت هذه الشركة بمساهمة العديد من الجهات وهي حكومة السودان بنسبة 40%، مؤسسة التنمية السودانية بنسبة 26.5%، خمسة بنوك بنسبة 6.7% لكل بنك وهي (بنك السودان، بنك الوحدة، البنك التجاري السوداني، بنك الخرطوم والبنك السوداني

¹ - مصطفى محمد مسند، إستراتيجية إدارة مخاطر التمويل الأصغر بالمصارف السودانية، مركز البحوث والنشر والاستشارات، أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية، الخرطوم، ص: 5-6.

(الفرنسي)، أما الشركة الثانية شركة التمويل فقد أنشئت في عام 1981م كذراع مالي لشركة القابضة وتساهم عدة جهات في هذه الشركة وهي شركة التنمية الريفية (الشركة القابضة) بنسبة 40%، هيئة الكمنولث (المملكة المتحدة) بنسبة 20%، الصندوق المركزي لتعاون الاقتصادي فرنسا بنسبة 20% والوكالة البلجيكية لتعاون التنموي بنسبة 10%، ومن أهم أهداف شركة التنمية الريفية تطوير وتنمية الريف السوداني ورفع مستوى المعيشة في الريف وذلك من خلال توفير التمويل المالي طويل الأجل والعون الفني للمشاريع المصغرة والصغيرة ومتوسطة الحجم، وقد بلغ التمويل المقدم من طرف هذه الشركة سنة 2006م حوالي 964 ألف دولار.

2.2 مؤسسة التنمية الاجتماعية: هي مؤسسة حكومية تتبع لوزارة الشؤون الاجتماعية بولاية الخرطوم، تم تأسيسها في عام 1997م هدفها تخفيف حدة الفقر، يتبع لهذه المؤسسة برنامج الأمل للتمويل الأصغر الذي أنشئ في عام 2006م وهو برنامج متخصص في التمويل الأصغر يستهدف العملاء النشطين اقتصاديا بولاية الخرطوم من خلال خطة تغطي الفترة 2008-2010 تستهدف في نهايتها 20000 عميل، حيث بلغ عدد العملاء الذين تم الوصول إليهم من خلال عام 2008م حوالي 10500 عميل، وقد تم اختيار هذا البرنامج من خلال البنك السوداني المركزي لمشروع السودان النموذجي للتمويل الأصغر، وتقدر حجم محفظته حتى نهاية الخطة بخمسين مليون دولار مناصفة بين بنك السودان المركزي وحكومة ولاية الخرطوم.

2.3 جمعية تطوير الحرف والأعمال الصغيرة بمدينة بورتسودان (ولاية البحر الأحمر): هذه الجمعية غير حكومية سجلت في عام 2000م، تعتمد في تمويلها على تدوير رأس المال الذي قدم لها من (ACORD) Agency for co-operation in Research and Development والذي يشكل حوالي 60% بينما تحصل على الـ 40% المتبقية من العون الأوروبي، وتقدم خلال كل عام حوالي 3200 قرض بواقع 400 ألف دينار للمجموعة، ولم يتجاوز تعثر تمويل هذه الجمعية خلال العام 2004م حوالي 3% فقط لاعتمادها على خمس مكاتب تحصيل موزعة على ولاية البحر الأحمر.

3. المنظمات شبه الرسمية الأجنبية:

بالإضافة للمنظمات الرسمية يمارس التمويل الأصغر من خلال عدد من المنظمات شبه الرسمية التي تعمل في السودان ومن أهم هذه المنظمات منظمة أكسفورد للإغاثة من المجاعة وهي منظمة بريطانية غير حكومية تعرف اختصاراً بـ OXFAM ومنظمة ACCORD ووكالة أدرا ADRA وغيرها من المنظمات، ولقد نجحت هذه المنظمات في الوصول إلى الفقراء عن طريق القروض الصغيرة التي تتراوح ما بين 250 دولار و 500 دولار وتشتترط أن يكون السداد بصورة شهرية أو

أسبوعية أو حسب حالة المشروع مستخدمة ضمانات أو إجراءات مرنة وسهلة تتناسب مع الشرائح المستهدفة.¹

4. المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي

معظم الائتمان المحلي حتى الآن قد تم بواسطة المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي، إن المنظمات الغير حكومية والمحلية تعمل على أساس مجتمعي تركز على عمليات ترتبط بالقواعد بدلا عن مؤسسات تمويل رسمية وهي تعمل مباشرة مع المجتمعات ومنظمات المجتمع المحلي. وتنتهج أساليب مرنة في استخدام الائتمان كأداة لتخفيف الفقر، ونسبة لتدفق اللاجئين الريفيين والنازحين إلى المناطق الحضرية لزيادة مستوى الفقر الحضري، فإن غالبية المنظمات غير الحكومية تعمل في قطاع غير رسمي بالمناطق الحضرية.²

5. الصناديق الاجتماعية

هناك عدد من الصناديق الاجتماعية في السودان والتي تقدم الدعم للفقراء والمجموعات الأقل دخلا بما في ذلك النساء وكبار السن والطلبة والخارجين وأصحاب المعاشات. وفي حين تستقطع المنح والدعم حجما كبيرا من موارد الصناديق الاجتماعية، فإن صندوقين هما صندوق أصحاب المعاشات الوطني ومشروع تشغيل الخرجين هما ذوي خبرة في الاقتراض متناهي الصغر، هذان المشروعان بدأا في أنشطتهما حول التمويل متناهي الصغر بين 1991 و 2000 تزامن مع شهود السودان للإعلان العلمي للأمن الغذائي والشروع في تنفيذ أنشطة التمويل متناهي الصغر المتجهة لصالح الفقراء.³

6. المانحون الدوليون

بهدف تحسين المستوى المعيشي للمجتمعات الريفية في السودان والتي عانت من النزاعات والكوارث الطبيعية، يقوم العديد من المانحين الدوليين بتمويل مشروعات التنمية الريفية في السودان من خلال إنشاء خدمات تمويل مصغر ريفي مستدام ضمن مشروعاتها، ومن أبرز المانحين الدوليين منظمة الأمم المتحدة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الزراعية، برنامج الغذاء العالمي والبنك الإسلامي للتنمية.

المطلب الثاني: السياسة الاقتصادية ودورها في تنمية الاقتصاد السوداني

هدفت السياسات التي وضعتها الدولة السودانية للمساهمة في دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال زيادة إسهام التمويل الأصغر في الناتج المحلي الإجمالي، ورفع معدلات الادخار بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية وتخفيض مستوى الفقر، وذلك من خلال توفير فرص التوظيف والعمل

¹ - مصطفى محمد مسند، مرجع سبق ذكره، ص: 6.

² - فريدة كافي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 13.

³ - بنك السودان المركزي، رؤية حول تنمية والتوسع في قطاع التمويل متناهي الصغر في السودان، بواسطة يونيكوز للاستشارات المحدودة، الخرطوم، السودان، يوليو 2006، ص: 24.

الحر، وزرع روح المبادرة والابتكار لزيادة الدخل لدى ذوي الدخل المحدود النشطين اقتصادياً. . ولتحقيق هذه الأهداف واصل بنك السودان المركزي سعيه في توفير المعينات اللازمة لتوظيف نسبة لا تقل عن 15 % من المحفظة التمويلية الإجمالية لكل مصرف، وفي هذا الإطار فقد تمثلت أهم مؤشرات الأداء الفعلي في الآتي:¹

- ارتفاع عدد مؤسسات التمويل الأصغر من 38 مؤسسة بنهاية عام 2017 إلى 44 مؤسسة بنهاية عام 2018 بنسبة زيادة بلغت 16 %.
 - ارتفاع عدد عملاء التمويل الأصغر بالمصارف والمؤسسات من 1.7 مليون عميل بنهاية عام 2017 إلى 2.07 مليون عميل بنهاية عام 2018 بنسبة زيادة 22%.
 - ارتفاع حجم التمويل الأصغر بالمصارف من 6,197 مليون جنيه بنهاية ديسمبر من عام 2017م إلى 8,797.54 مليون جنيه بنهاية ديسمبر من عام 2018 بنسبة زيادة بلغت 42%.
 - ارتفاع حجم التمويل الأصغر القائم بمؤسسات التمويل الأصغر من 1,343.26 مليون جنيه بنهاية ديسمبر 2017م إلى 2,472.02 مليون جنيه بنهاية ديسمبر 2018م بمعدل 84%.
1. المؤشرات الكلية للاقتصاد السوداني:

الجدول أدناه يعرض أهم مؤشرات الاقتصاد السوداني من سنة 2011 إلى غاية سنة 2018.

الجدول رقم (3-3): مؤشرات الاقتصاد السوداني خلال الفترة (2011-2018)

السنة	معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي	معدل البطالة	معدل التضخم	سعر الصرف جنيه/دولار أمريكي	العجز الكلي للموازنة العامة بالمليون جنيه	العجز الكلي لميزان المدفوعات بالمليون دولار
2011	2.1	12.0	18.1	2.88	(9121.2)	(644.5)
2012	2.4	14.8	17.0	4.40	(7653.4)	(24.7)
2013	6.8	15.2	22.9	5.70	(6456.5)	(17.6)
2014	7.0	19.8	25.7	6.04	(4425.1)	(3.3)
2015	4.3	21.6	12.6	7.50	(6976.4)	38.4
2016	4.8	20.6	30.6	18.0	(10918)	(18.7)
2017	4.5	19.5	55.6	32.0	(14314)	(12.8)
2018	5.7	19.6	63.3	47.5	(37846)	(25.2)

المصدر: بنك السودان المركزي، وحدة التمويل الأصغر، التقرير السنوي الثامن والخمسون، السودان، 2018، متاح على الرابط، <http://www.mfu.gov.sd> ، تاريخ التصفح 23/8/2020.

¹ - بنك السودان المركزي، وحدة التمويل الأصغر، التقرير السنوي الثامن والخمسون، السودان، 2018، متاح على الرابط، <http://www.mfu.gov.sd> ، تاريخ التصفح 23/8/2020.

من خلال الجدول نلاحظ إن هناك تغير من سنة 2011م إلى سنة 2018م بالنسبة إلى معدل النمو لنتائج المحلي الإجمالي هناك ارتفاع إلى غاية 2014م وذلك بسبب نمو بعض القطاعات ثم انخفض إلى 5.77 سنة 2018م، أما معدل البطالة فهو في ارتفاع مستمر إلى غاية سنة 2017م و 2018م لحظنا انخفاض طفيف وذلك يشير إلى تراجع فرص التوظيف، أما فيما يخص معدل التضخم وكما نلاحظ استمراريته في الارتفاع من 2011 ب 18.1 إلى غاية 2018م ب 63.3 وذلك راجع إلى التوسع النقدي وزيادة الإنفاق العام، كما نلاحظ انخفاض مستمر لسعر صرف الجنيه خلال السنوات مقابل الدولار الأمريكي وهذا راجع إلى فقدان الدولة للعملة الصعبة، أما فيما يخص ميزان المدفوعات فقد سجل عجز خلال السنوات من (2011 إلى 2018) عدا 2015 فقد سجل فائض ب 38.4 مليون دولار.

2. التمويل الأصغر ومساهمته في القطاعات الاقتصادية

سوف نقوم في الجدول الموالي بعرض أهم القطاعات الاقتصادية التي استفادت من هذا التمويل وساهمت في التنمية الاقتصادية.

الجدول رقم (3-4): تطور نشاط التمويل متناهي الصغر وفقا لنوع النشاط

النشاط	نهاية سنة 2017		نهاية سنة 2018	
	عدد المستفيدين	النسبة %	أرصدة التمويل	النسبة %
تجاري	1519536	67.14	705788202	61.27
خدمي	301633	13.33	2008142365	17.39
زراعي	277497	12.25	1609240214	13.93
إنتاجي	164670	7.28	8563040223	7.41
الإجمالي	2263336	100	11549474804	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على

الهيئة العامة للرقابة المالية، وحدة الرقابة على نشاط التمويل متناهي الصغر للجمعيات والمؤسسات الأهلية، التقرير السنوي لعامي 2016م/2017م المتاح على الموقع www.efsa.gov.eg تاريخ التصفح 4/6/2020.

شهدت نهاية 2018م نموا ملحوظا في القيمة الإجمالية لأرصدة التمويل الممنوحة وإعداد المستفيدين مقارنة بنهاية 2017م كما يلي:

➤ **النشاط التجاري:** جاء النشاط التجاري بالترتيب الأول في نهاية عام 2018 من حيث قيمة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة تمويل قدرتها 7.07 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ 1.8 مليون مستفيد مقارنة بنهاية عام 2017 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 4.37 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.5 مليون مستفيد.

— احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط التجاري المركز الأول بنسبة 61.27% وكذا إعداد المستفيدين بنسبة 65.90%

- __ بلغ معدل النمو 61.84% في قيمة أرصدة التمويل 20.64% في عدد المستفيدين.
- **النشاط الخدمي:** جاء النشاط الخدمي بالترتيب الثاني في نهاية عام 2018 من حيث قيمة تمويل قدرتها 2 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 384 ألف مستفيداً، مقارنة بنهاية عام 2017 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 1.24 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 302 ألف مستفيد.
- __ احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الخدمي المركزي الثاني بنسبة 17.39%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 13.71%.
- __ بلغ معدل النمو 60.66% في قيمة أرصدة التمويل، و 27.28% في عدد المستفيدين.
- **النشاط الزراعي:** جاء النشاط الزراعي بالمرتبة الثالث في نهاية عام 2018 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة تمويل قدرتها 1.60 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 373 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية عام 2017 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 968.03 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 277 ألف مستفيد.
- __ احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الزراعي المركز الثالث بنسبة 13.93%، وكذا إعداد المستفيدين بنسبة 13.24%.
- __ بلغ معدل النمو 66.24% في قيمة أرصدة التمويل، و 34.41% في عدد المستفيدين.
- **النشاط الإنتاجي والحرفي:** جاء النشاط الإنتاجي و الحرفي بالترتيب الرابع في نهاية عام 2018 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة تمويل قدرتها 856.30 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 191 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية عام 2017 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 530.06 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 165 ألف مستفيد.
- __ احتلت الحصة السوقية لأرصدة التمويل النشاط الإنتاجي والحرفي المركز الرابع بنسبة 8.41%، وكذا إعداد المستخدمين بنسبة 6.88%.
- __ بلغ معدل النمو 61.55% في قيمة أرصدة التمويل، و 16.27% في عدد المستفيدين.
- 3. الخطة الإستراتيجية لتطوير وتنمية قطاع التمويل الأصغر في السودان 2013-2017**
- على الرغم من أن الرؤية الإستراتيجية لبنك السودان المركزي شكلت الخطوات الأساسية والهامة لقيام قطاع مستدام ومتميز في السودان، إلا أنها كانت تحتاج إلى إستراتيجية شاملة لكل الشركاء التعامل على سد الثغرات وإدخال كل شركاء القطاع في هذه المرحلة، نتيجة لذلك قام المجلس الأعلى لتمويل الأصغر بتوجيه وحدة التمويل الأصغر ببنك السودان المركزي بوضع إستراتيجية قومية شاملة لتنمية وتطوير القطاع 2013-2017.

الجدول رقم (3-5): النتائج المتوقعة من الإستراتيجية الشاملة لتنمية قطاع التمويل الأصغر

2017-2013

المؤشرات	2013	المستهدف في 2017
نسبة إسهام قطاع التمويل الأصغر في الناتج القومي الإجمالي	1%	3%
عدد المستفيدين (الزبائن) بالآلاف	494	1500
نسبة الممولين من الفقراء (18 سنة فأكثر)	8.2%	24.6%
نسبة تمويل العنصر النسائي	30%	50%
عدد المؤسسات المصرفية المتخصصة في التمويل الأصغر	3	4
المحافظ المتخصصة في التمويل الأصغر	3	6%
نسبة زيادة أصول الفقراء	-	15%
نسبة زيادة موارد مؤسسات التمويل الأصغر	-	100%
نسبة زيادة عدد مؤسسات التمويل الأصغر (على اقل تقدير)	-	20%
نسبة تخفيض القطاع غير المنظم	-	5%

المصدر: بنك السودان المركزي، وحدة التمويل الأصغر، التمويل الأصغر بالسودان الوضع الراهن والمستقبلي، الخطة الإستراتيجية لتطوير وتنمية قطاع التمويل الأصغر 2013-2017، متاح على الرابط، <http://www.mfu.gov.sd>، تاريخ التصفح 5/6/2020.

المطلب الثالث: التمويل الأصغر ودوره في تفعيل وتطوير المؤسسات المصغرة في السودان

1- التمويل الأصغر عبر المصارف:

استمرت جهود بنك السودان المركزي في تطبيق سياساته الرامية للوصول بنسبة التمويل الأصغر والتمويل ذو البعد الاجتماعي إلى 15 % من إجمالي المحفظة التمويلية لكل مصرف، وذلك عبر التمويل المباشر من المصارف للأفراد والمجموعات، أو عبر التمويل بالجملة من المصارف لمؤسسات التمويل الأصغر المرخص لها.

جدول رقم (3-6): حجم التمويل الأصغر الممنوح بواسطة المصارف في كل من عامي

2017 و 2018

الوحدة: مليون جنيه

البيان	2017	2018	التغير %
إجمالي التمويل المصرفي	122,111.5	181,080.3	48.3
المستهدف حسب السياسة (15 %)	14,653.4	27,162.0	85.4
حجم التمويل الأصغر والتمويل ذو البعد الاجتماعي	6,197.0	8,797.5	42.0
نسبة التمويل الأصغر من إجمالي التمويل (%)	5.1	4.9	

المصدر: بنك السودان المركزي، وحدة التمويل الأصغر، التقرير السنوي الثامن والخمسون، السودان، 2018، ص: 64، متاح على الرابط، <http://www.mfu.gov.sd> ، 23/8/2020.

يتضح من الجدول السابق ارتفاع حجم التمويل الأصغر عبر المصارف من 6,197.0 مليون جنيه بنهاية عام 2017 إلى 8,797.5 مليون جنيه بنهاية عام 2018 بمعدل 42.0 % . كما يلاحظ انخفاض نسبة الأداء الفعلي، حيث بلغت 4.9% من إجمالي التمويل المصرفي بنهاية عام 2018 مقارنة بنسبة 5.1% بنهاية عام 2017.

2- التمويل الأصغر عبر مؤسسات التمويل الأصغر:

ارتفع عدد مؤسسات التمويل الأصغر من 38 مؤسسة في عام 2017 إلى 44 مؤسسة في عام 2018، كما ارتفع إجمالي رصيد التمويل الأصغر الممنوح بواسطة مؤسسات التمويل الأصغر العاملة من 3,545.0 مليون جنيه بنهاية عام 2017 إلى 5,733.7 مليون جنيه بنهاية عام 2018 بمعدل 61.7 %.

جدول رقم (3-7): مصادر تمويل مؤسسات التمويل الأصغر خلال سنتي 2017 و 2018

الوحدة: مليون جنيه

المصدر	2017	المساهمة %	2018	المساهمة %	التغير %
بنك السودان المركزي	169	18.9	226	15.8	34
صندوق الإنماء العربي	216	24.2	308	21.6	43
المصارف	352	39.5	696	48.7	98
الشراكة مع بنك التنمية الإسلامي - جدة	155	17.4	199	13.9	29
الإجمالي	892	100.0	1430	100.0	60

المصدر: بنك السودان المركزي، وحدة التمويل الأصغر، التقرير السنوي الثامن والخمسون، السودان، 2018، ص:65، متاح على الرابط، <http://www.mfu.gov.sd> ، 23/8/2020.

المطلب الرابع: أهم الجهود المبذولة في مجال التمويل الأصغر في السودان

- استمر بنك السودان المركزي في تقديم التمويل بالجملة لمؤسسات ومصارف التمويل الأصغر، حيث بلغ حجم التمويل القائم من بنك السودان المركزي لهذه المؤسسات بمبلغ 540 مليون والمصارف مبلغ 733.52 مليون جنيه بنهاية عام 2018 مقارنة جنيه بنهاية عام 2017. كما استقرت نسبة التمويل الأصغر من إجمالي المحفظة الكلية بالمصارف عند 5% بنهاية العامين 2017 و 2018م.
- المساهمة الرأسمالية للبنك المركزي في مؤسسات التمويل الأصغر ارتفعت من 42.5 مليون جنيه عام 2017 إلى 47.5 مليون جنيه بنهاية عام 2018 بمعدل 12%.
- ارتفاع حجم الضمان المقدم من وكالة ضمان التمويل الأصغر (تيسير) للتمويل الممنوح من المصارف لمؤسسات التمويل الأصغر من مبلغ 196.2 مليون جنيه في ديسمبر 2017م إلى مبلغ 338.7 مليون جنيه في ديسمبر 2018م بنسبة 73%، حيث ارتفع عدد المؤسسات المضمونة بالوكالة من 18 مؤسسة بنهاية عام 2017م إلى عدد 32 مؤسسة بنهاية العام.

• بلغ حجم التمويل بالجملة القائم من بنك السودان المركزي لمؤسسات ومصارف التمويل الأصغر مبلغ 733.52 مليون جنيه بنهاية عام 2018م مقارنة بمبلغ 540 مليون جنيه بنهاية عام 2017م بنسبة زيادة 36%، كما ارتفعت المساهمات الرأسمالية للبنك المركزي في مؤسسات التمويل الأصغر من 42.5 مليون جنيه في عام 2017م إلى 47.5 مليون جنيه بنهاية عام 2018م بنسبة زيادة 12%.

• تمويل الموسم الزراعي 2019 - 2018 بإدخال النقانة عبر مؤسسات التمويل الأصغر من موارد بنك السودان المركزي وحساب الشراكة (البنك الإسلامي للتنمية جدة والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي) بمبلغ 52,9 مليون جنيه بنهاية عام 2018م، كما تمت الموافقة علي المساهمة في محفظة دعم المحصولات الزراعية بمبلغ 3 مليون جنيه مع فروع المصارف بولاية جنوب دارفور لتمويل الموسم الزراعي.¹

كما تم تكوين مجلس تنسيق التمويل الأصغر والذي يضم وحدة التمويل الأصغر والشركة السودانية لتنمية التمويل الأصغر ووكالة ضمان التمويل الأصغر (تيسير) كجسم تنسيقي وإشرافي. حيث قام المجلس بمراجعة أداء تنفيذ الخطة الإستراتيجية لتنمية وتطوير قطاع التمويل الأصغر وإصدار لائحة تنظيم عمل مؤسسات التمويل الأصغر لعام 2016، الأمر الذي أتاح لهذه المؤسسات قبول الودائع بالمناطق الريفية لتحقيق أهداف الشمول المالي، فالجهود المبذولة شملت ما يلي:²

• برنامج الشراكة بين بنك السودان المركزي والبنك الإسلامي للتنمية - جدة:

تم إنشاء 4 مراكز لتنمية الأعمال الصغرى، و 5 حاضنات أعمال تدريبية بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا لتدريب 3,300 مستفيد في مجالات الإنتاج الحيواني وإنتاج البرامج الحاسوبية والمنتجات الجلدية وصناعة الأثاث والملابس الجاهزة وربطهم بخدمات التمويل الأصغر في المؤسسات، وتمويل 10 مؤسسات تمويل أصغر استهدفت 64,000 مستفيد، إضافة إلى تنفيذ برنامج بناء قدرات المشروعات الصغرى والصغيرة باستخدام تقنية المعلومات في خمس ولايات.

• قرض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي:

تم استقطاب دعم خارجي من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بمبلغ 50 مليون دولار، حيث تم تنفيذ المرحلة الأولى من القرض بمبلغ 25 مليون دولار في مايو عام 2015 لتمويل 15 مؤسسة تمويل أصغر، والمرحلة الثانية بمبلغ 12.5 مليون دولار في أغسطس عام 2016 لتمويل 6 مؤسسات تمويل أصغر ومحفظة الخريجين.

¹ - بنك السودان المركزي، وحدة التمويل الأصغر، التقرير السنوي الثامن والخمسون، السودان، 2018، ص:65، متاح على الرابط،

<http://www.mfu.gov.sd> ، تاريخ التصفح: 23/8/2020

² - د فريدة كافي، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص:16-17.

• **محفظة تمويل مشروعات الخريجين:**

تم تكوين محفظة الخريجين بمشاركة كل من بنك السودان المركزي و 21 مصرفاً تجارياً، وتم اختيار مصرفي المزارع التجاري والادخار كرائدين للمحفظة. بلغ حجم تمويل المشروعات المنفذة بالمحفظة في نسختها الثانية 73.3 مليون جنيه لعدد 4,656 مستفيد بنسبة سداد بلغت 95 %، كما بدأ تنفيذ محفظة الخريجين الثالثة برأسمال قدره 69.5 مليون جنيه.

• **محفظة تمويل مشروعات المرأة الريفية:**

ارتفع إجمالي التمويل الممنوح بواسطة المحفظة من 5.8 مليون جنيه بنهاية عام 2015 إلى 5.6 مليون جنيه بنهاية عام 2016 بمعدل 12.1 %، حيث خصص بنك السودان المركزي مبلغ 6.0 مليون جنيه لتمويل مشاريع المرأة الريفية، والتي تستهدف 373 امرأة في إطار شراكة مع وزارة الرعاية الاجتماعية عبر مضاربة مقيدة مع مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية في كل من ولايات (سنار، كسلا، شامل كردفان الشمالية والخرطوم).

• **الشراكة بين ديوان الزكاة والجهاز المصرفي (محفظة الأمان):**

تم تكوين محفظة أمان برأس مال قدره 125.4 مليون جنيه بمشاركة كل من ديوان الزكاة والمصارف خصماً على النسبة المخصصة في سياسات بنك السودان المركزي للتمويل الأصغر 12 % سنة 2016.

• **مبادرة البنك الزراعي للتمويل الأصغر (ابسمي):**

بمشاركة مع بنك السودان المركزي ودعم فني من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الإيفاد) بدأت مبادرة البنك الزراعي السوداني للتمويل الأصغر (أبسمي) بتنفيذ المرحلة الأولى في العام 2011 في ثلاث محليات بولاية شمال كردفان، ثم انتقل في المرحلة الثانية لبقية ولايات السودان ليغطي مليون أسرة في 10 ولايات. بلغ حجم التمويل الممنوح لمشروعات ابسمي بالبنك الزراعي في المرحلة التمهيديّة 2.118 مليون جنيه لعدد 23,033 مستفيداً بنسبة سداد 95 %، تم تنفيذ المرحلة التوسعية بمبلغ 2.5 مليون دولار وباستهداف 90 ألف مستفيد.

• **الدعم الفني والمؤسسي للمصارف ومؤسسات التمويل الأصغر:**

استمر بنك السودان المركزي في نشر ثقافة التمويل الأصغر عن طريق تقديم الدعم الفني بتنفيذ العديد من المنتديات وورش العمل لمنسوبي وحدات تخطيط المشروعات بالوزارات الأعضاء في اللجنة التنفيذية بالمجلس الأعلى للتمويل الأصغر، كما استمرت المشاركات في الدورات التدريبية الداخلية والخارجية والتي شملت متابعة أداء مؤسسات التمويل الأصغر والشمول المالي بمشاركة وحدة التمويل الأصغر في المؤتمر التداولي لوزراء المالية بالولايات والملقى الثالث للتمويل الأصغر.

المبحث الثاني: التجربة الجزائرية في مجال التمويل الأصغر وإنشاء المؤسسات المصغرة وتطويرها

نظرا للدور المتنامي للمؤسسات المصغرة في تحقيق التنمية الاقتصادية، قامت الحكومة الجزائرية بالعديد من الإجراءات والتدابير لتشجيع الشباب وصغار المستثمرين على إنشاء هذا النوع من المؤسسات، ومن خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى مساهمة التمويل الأصغر في دعم هذه المؤسسات.

المطلب الأول: الإطار التنظيمي والمؤسسي للتمويل الأصغر وإنشاء المؤسسات المصغرة في الجزائر

من خلال هذا المطلب سوف نتطرق إلى تعريف التمويل الأصغر في الجزائر، وكيف يساهم هذا التمويل في إنشاء المؤسسات المصغرة.

أولاً: تعريف التمويل الأصغر في الجزائر

رغم وجود فرق واضح بين مصطلحي التمويل الأصغر والقرض المصغر، إلا أن كلا المصطلحين يستخدمان في الجزائر للدلالة عن الإجراءات الحكومية الرامية إلى المساعدة على إنشاء المؤسسات المصغرة ومكافحة البطالة، ويشمل التمويل الأصغر في الجزائر تقديم الخدمات المصرفية للأفراد المستبعدين من النظام المالي وإلى المؤسسات المصغرة (المؤسسات المصغرة في الجزائر تعريفها سبق وأن تطرقنا إليه في الفصل السابق) ويمكن أن يشمل ذلك قروض الإسكان، القروض الاستهلاكية، منتجات الادخار، منتجات التأمين المصغر، التحويلات المالية وكذا التعليم المالي للشباب الراغب في إنشاء مشروعات مصغرة.¹

ثانياً: الإطار التنظيمي والمؤسسي للتمويل الأصغر في الجزائر

تشارك جهات مختلفة في تقديم خدمات التمويل الأصغر في الجزائر، حيث تسمح القوانين الجزائرية بإنشاء شركات وساطة مالية بأشكال قانونية مختلفة كالبنوك وتعاونيات القرض والادخار والجمعيات التي لا تهدف للربح، وفيما يلي أهم المقدمين للتمويل المصغر في الجزائر:

1. البرامج الحكومية: قامت الجزائر في إطار مكافحة البطالة وتشجيع إنشاء مؤسسات مصغرة لفائدة الشباب بوضع ثلاث آليات أو برامج حكومية توفر لأصحاب المشروعات من الشباب والعاطلين عن العمل المساعدة المالية والقروض المخفضة الفائدة والاعفاءات الضريبية، ويتم تسيير هذه البرامج الثلاثة من ثلاث أجهزة مختلفة هي الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANJEM.

¹ - براهيم بلقطة، وآخرون، التمويل الأصغر في الجزائر... الواقع والمأمول دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGM، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، جامعة الشلف-الجزائر، العدد الثالث، مارس 2018، ص: 134.

إلا أنَّ الملاحظ هو أنَّ البرامج الثلاثة تستخدم نفس أسلوب التنظيم والعمل، في حين تتباين فيما بينها بنوع الفئات التي تستهدفها وسقف القروض التي تمنحها، وبما أنَّ حجم القروض التي تمنحها كل من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشاب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة يمكن أن يصل في كثير من الأحيان إلى 10 ملايين دج .

حيث توفر هذه البرامج الدعم المالي والفني لأصحاب المشروعات المدرة للدخل، منها قروض مدعومة ومنخفضة الفائدة، وامتيازات من خلال إعفاءات الضريبة، إضافة إلى برامج تكوينية حول أساليب التسيير المالي والإداري للمشروعات. وهذه البرامج متباينة فيما بينها من ناحية حجم القروض المقدمة، ومن حيث طبيعة السكان المستفيدين، وكذا الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، إلى أنها تستخدم نفس الأساليب في التنظيم. وتعتبر البنوك مشارك رئيسيا في هذه البرامج.

2. البنوك: تخضع جميع البنوك العاملة في الجزائر لسلطة بنك الجزائر، وتقوم 05 بنوك عمومية في الوقت الراهن بالعمل في مجال التمويل الأصغر من خلال عقد الشراكة الذي يجمعها مع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، حيث تقوم هذه البنوك بمنح القروض الصغرى للمستفيدين الذين تلقوا إشعاراً بتلقي إعانات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ هنالك بنكاً حكومياً آخر هو بنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط لا يقوم بالعمل مع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ولكنه يقوم بتوفير مجموعة واسعة من أدوات الادخار لفئة محدودي الدخل، وهو يقوم بذلك سواء من خلال شبكة فروع الخاصة أو من خلال اتفاق الشراكة الذي يجمعه مع مؤسسة البريد الجزائرية لاستغلال شبكة فروعها في تقديم منتجاته.

كما بدأت بعض البنوك الجزائرية في السنوات الأخيرة الاهتمام بتمويل المشروعات المصغرة، إما مرغمة من طرف الحكومة أو بدافع مجارة التغيرات التي تشهدها البيئة المصرفية التي تعمل بها في إطار الاتفاقيات المبرمة بينها وبين برامج الحكومة التي تهدف إلى تطوير وترقية منظومة المشروعات المصغرة في الجزائر.

إلا أن الصيغ والأساليب وإجراءات التمويل المعمول بها ضمن هذه البرامج لا تتفق مع الممارسات المعمول بها دولياً ضمن ما يعرف ببرامج التمويل الأصغر.

وعلى الرغم من ذلك هنالك بعض التجارب الحديثة للبنوك الجزائرية التي حاولت تنفيذ برامج التمويل الأصغر وفق المبادئ المعمول بها دولياً ومنها:

أ. **بنك البركة الجزائري:** من أجل تسهيل الأفراد على الحصول على التمويل الكافي لممارسة أنشطتهم، تم تأسيس مع نهاية سنة 2008م مؤسسة الخدمات المالية بالتعاون مع بنك البركة الجزائري، حيث تقوم بدراسة مشاريع الفقراء والحرفيين، وبناء على تلك الدراسة ترسل مؤسسة الخدمات المالية طلبات لبنك البركة لتقديم القروض المصغرة لتلك المشاريع.

ب. الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي: ضمن إستراتيجية مشروع التنمية الريفية للمناطق الجبلية، تم إبرام اتفاقية تعاون مع الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، من أجل تسهيل حصول سكان تلك المناطق على التمويل الكافي لبدء مشروعاتهم الاستثمارية.

صندوق الزكاة: صندوق الزكاة مؤسسة دينية اجتماعية تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، تم إنشاؤها سنة 2003 ، وهو يعمل على تنظيم عملية جمع أموال الزكاة التي تتم على مستوى المساجد وكذا من خلال الحسابات البريدية بشكل رئيسي ومن ثم القيام بتوزيعها على مستحقيها، ويتشكل الصندوق من ثلاث مستويات تنظيمية تمكنه من الوصول إلى عمق المجتمع الجزائري هي اللجنة الوطنية على المستوى الوطني، اللجان الولائية على المستوى الولائي واللجان القاعدية على مستوى الدوائر. ويخصص الصندوق نسبة من المبالغ التي يتم جمعها كحصيلة للزكاة لتقديمها كفروض حسنة تتراوح قيمتها ما بين 50 ألف و 300 ألف دينار جزائري لغرض تمويل المشاريع المصغرة للشباب، ولأجل ذلك قامت وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بالإمضاء على اتفاق تعاون مع بنك البركة الجزائري، وهو بنك خاص يعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، ليكون وكيلاً تقنياً لها في مجال استثمار أموال الزكاة.

3. المنظمات الغير حكومية

تلعب هذه المنظمات دوراً فعالاً في مجال التمويل الأصغر، وقد بدأت بعض تلك المنظمات في الآونة الأخيرة نحو التحول إلى مؤسسات مالية مستقلة مرخص لها بذلك وفقاً للقوانين المصرفية المعمول بها، وتعتبر جمعية "تويزة الجزائرية" التي تأسست سنة 1989م، هي جمعية معترف لها بخبرتها في مجال التمويل الأصغر خصوصاً في ولايات الشمال.

وعلى الرغم من وجود بعض العراقيل التي تعيق عمل جمعية تويزة الجزائرية، إلا أنها تحرص حالياً على تطوير أساليب وإجراءات عملها في نشاط مساعدة المقترضين.¹

فالملاحظ مما سبق هو عدم وجود إطار رقابي موحد يحكم عمل الجهات المقدمة للتمويل المصغر في الجزائر، حيث تخضع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر التي تعتبر الجهة المهيمنة على قطاع التمويل الأصغر في الجزائر لوصاية وزارة التضامن الوطني، في حين تخضع البنوك العمومية المتعاملة معها لسلطة وإشراف بنك الجزائر، كما نجد أن صندوق الزكاة يعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، في حين يخضع وكيله التقني وهو بنك البركة الجزائري كباقي البنوك العمومية لسلطة بنك الجزائر كذلك في حين أن الجمعيات غير الحكومية تخضع لوصاية وزارة التضامن الوطني.

¹ - بلقاسم قندوز ، مرجع سبق ذكره، ص: 36.

المطلب الثاني: هيئات دعم المؤسسات المصغرة في الجزائر.

بذلت السلطات العمومية عدة مجهودات من أجل تعزيز أهمية ودور المؤسسات المصغرة في الاقتصاد الجزائري، بعدما كانت مهمشة طيلة فترة الاقتصاد المخطط، فقامت بإنشاء عدة هيئات لدعم ومرافقة هذه المؤسسات، نذكر أهمها في ما يلي:

أولاً: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:¹(ANGEM)

تساهم الوكالة في خلق النشاطات الاقتصادية الفعالة من خلال برنامج القرض المصغر، وهذا في إطار سياسة الدولة الرامية إلى المساعدة على الإدماج المهني الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين بدون دخل أو ذوي الدخل الضعيف، غير المستقر وغير المنتظم، عبر خلق أنشطة منتجة للسلع والخدمات، كما تهدف إلى محاربة البطالة وللاستقرار في المناطق الحضرية والريفية، بالإضافة إلى تنمية روح المقاولة من أجل رفع المستوى المعيشي وتوفير الاستقرار المادي للأسر الجزائرية، وهذا ما تسعى لتحقيقه منذ إنشائها في 2004/01/22 بموجب المرسوم الرئاسي 14/04، وقد أوكلت لها المهام التالية:²

- ➔ تسيير آليات منح القرض المصغر؛
- ➔ تقديم خدمات استشارية ومتابعة نشاط المستفيدين من القروض المصغرة؛
- ➔ توضيح مختلف الامتيازات التي يتمتع بها المستفيدون من القروض المصغرة؛
- ➔ إقامة وتوطيد العلاقات مع البنوك والمؤسسات المالية لتوفير التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية.

➤ طرق التمويل الممنوحة من طرف الوكالة:

تقوم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بتقديم أنماط مختلفة للتمويل. والجدول التالي يوضح ذلك.

¹ - ANGEM: Agence Nationale de Gestion du Micro Cr dit.

² - موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2020/05/12 <http://www.angem.dz>

الجدول رقم (3-8): أنماط التمويل المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

قيمة المشروع	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	نسبة الفائدة
لا تتجاوز 100000 دج	كل الأصناف (شراء مواد أولية)	0%	-	100%	-
لا تتجاوز 250000 دج	كل الأصناف (شراء مواد أولية) على مستوى ولايات الجنوب	0%	-	100%	-
لا تتجاوز 1000000 دج	كل الأصناف (اقتناء عتاد صغير ومادة أولية لازمة لإنشاء مؤسسة	1%	70%	29%	5% من النسبة التجارية (مناطق خاصة، الجنوب والهضاب العليا)
		1%	70%	29%	10% من النسبة التجارية (بقية المناطق)

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر <http://www.angem.dz> تم الاطلاع عليها بتاريخ 11/7/2020 على الساعة 17:25

من خلال الجدول يتضح لنا أن الوكالة تقدم منح تمويل في شكل سلفيات صغيرة وبدون فوائد في قرض لا يتجاوز 100000 دج وقد يصل إلى 250000 دج وتكون نسبة مساهمتها 100% لكلا الحالتين، إضافة إلى أنها تمنح قروض لا تتجاوز 1000000 دج وفي هذه الحالة يكون التمويل ثلاثي، بين الوكالة والبنك والمستفيد، وتكون في هذه الحالة نسبة مساهمة الوكالة 29% والبنك 70% والمقاول 1% مع احتساب نسبة الفوائد 5% للمناطق (الخاصة، الجنوب، الهضاب العليا) و 10% لباقي المناطق.

ثانيا: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب¹ (ANSEJ)

تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي 296/96 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، ووضعت تحت سلطة رئيس الحكومة، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل متابعة نشاطاتها، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ولها فروع عديدة جهوية ومحلية، هدفها الرئيسي هو تشجيع إحداث أنشطة السلع والخدمات وتوسيعها من قبل الشباب ذوي المشاريع، ولتحقيق ذلك تضطلع الوكالة بالمهام الآتية:²

➔ تدعيم وتقديم الاستشارة ومرافقة الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية؛

¹ - ANSEJ : Agence National de Soutien à l'Emploi des Jeunes.

² - المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق لـ 08 سبتمبر 1996، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية (العدد 52)، الصادرة بتاريخ 11/09/1996، الجزائر، ص 12.

- ➔ تشجيع كل أشكال الأعمال والتدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب لاسيما من خلال التكوين والتشغيل والتوظيف؛
 - ➔ إعلام الشباب الذين تُرشح مشاريعهم للاستفادة من قروض البنوك والمؤسسات المالية، بمختلف الإعانات والامتيازات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب؛
 - ➔ تنظيم دورات لتكوين الشباب ذوي المشاريع لتجديد معارفهم في تقنيات التسيير على أساس برامج خاصة يتم إعدادها مع الهياكل التكوينية؛
 - ➔ تطبيق كل تدبير من شأنه أن يسمح بتعبئة الموارد الخارجية المخصصة لتمويل إحداث نشاطات لصالح الشباب واستعمالها في الآجال المحددة، وفقا للتشريعات والتنظيمات المعمول بها.
- اتخذ مجلس الوزراء قرارات هامة تهدف إلى زيادة تثمين الآليات التي تشجع الراغبين في إنشاء نشاطات ومناصب شغل لأنفسهم بواسطة الاستثمار المصغر، حيث يستفيد أصحاب المشاريع في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من مجموعة من الامتيازات والتشجيعات وذلك وفق المرسوم التنفيذي رقم 11-103 المؤرخ في أول ربيع الثاني عام 1432 الموافق لـ 06 مارس 2011، الذي يعدل ويتم المرسوم التنفيذي رقم 03-290 المؤرخ في 06 سبتمبر سنة 2003 الذي يحدد شروط الإعانة المقدمة للشباب ذوي المشاريع ومستواها، حيث تنص موادها على:¹
- تخفيض إسهامهم الشخصي في تمويل الاستثمار من 5% إلى 1% بالنسبة للاستثمارات التي لا تتجاوز 5 ملايين دج ومن 10% إلى 2% بالنسبة للاستثمارات التي تصل إلى 10 ملايين دج.
 - يتغير مبلغ القرض غير المكافئ بحسب كلفة استثمار الإنشاء أو توسيع النشاط حيث يحدد حسب المستويين، المستوى الأول 29% من الكلفة الإجمالية للاستثمار عندما يقل هذا الاستثمار عن (05) خمسة ملايين دينار أو يساويها، أما في المستوى الثاني 28% من الكلفة الإجمالية للاستثمار عندما يفوق هذا الاستثمار (05) ملايين دينار ويقل عن عشرة (10) ملايين دينار أو يساويها.
 - منح قرض إضافي بلا فوائد بقيمة 500.000 دج، عند الاقتضاء، لتأجير محل يستغل في النشاط أو لحيازة مركبة تتم تهيئتها في شكل ورشة في حالة النشاط المهني الممارس من قبل خريجي التكوين المهني.
 - منح قرض إضافي بدون فوائد بقيمة 1 مليون دينار جزائري، عند الاقتضاء، لتأجير محل يستغل كعيادة طبية أو مكتب هندسة معمارية أو مكتب محاماة أو غيره، لاثنتين على الأقل من حملة الشهادات الجامعية.

تعتمد الوكالة في إطار تقديم الدعم المالي للمؤسسات المصغرة على هئتين ماليتين هما:

¹- المرسوم التنفيذي رقم 11-103 المؤرخ في أول ربيع الثاني 1432 الموافق لـ 6 مارس 2011، الذي يحدد شروط الإعانة المقدمة للشباب ذوي المشاريع ومستواها، الجريدة الرسمية (العدد 14)، الصادرة بتاريخ 2011/03/06، الجزائر، المواد (03، 04، 05)، ص ص 19-20.

1. الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب

تقوم الوكالة بتسيير الأموال الممنوحة لإنشاء المؤسسات المصغرة من الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، وقد تم فتح حساب التخصيص الخاص رقم 087-302 سنة 1996 وعنوانه الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب والذي يتكفل بتغطية النفقات الناتجة عن منح القروض بدون فوائد لصالح الشباب ذوي المشاريع من أجل إقامة مؤسساتهم، وخفض نسب فوائد الاعتمادات الممنوحة، والتكفل بنفقات تسيير الوكالة الوطنية لدعم الشباب.¹

2. صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض

بموجب المرسوم التنفيذي رقم 200/98 المؤرخ في 9 جويلية 1998 تقرر إنشاء صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب ذوي المشاريع، والذي يتم تسييره من طرف المدير العام للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، بحيث يتكفل الصندوق بضمان القروض الممنوحة للشباب بعد حصولهم على اعتماد الوكالة، ويقدم المقترض ضمان الصندوق إلى البنوك والمؤسسات المالية في شكل ضمانات عينية أو شخصية، حيث يتدخل هذا الصندوق بعد إعلان عدم قدرة المؤسسة على سداد القرض البنكي، ويقوم بتعويض البنك في حدود 70% من الأصول المستحقة الباقية للتسديد.²

➤ طرق التمويل المتاحة: توجد صيغتان للتمويل في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هما التمويل الثلاثي والتمويل الثنائي.

• التمويل الثنائي:

ويشمل المساهمة الشخصية لصاحب المشروع والقرض بدون فائدة المقدم من طرف الوكالة. ويتعلق بمستويين:

1. المستوى الأول:

مبلغ الاستثمار	المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة (الوكالة)
لا يتجاوز 5000000 دج	71%	29%

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الموقع الإلكتروني WWW.ANSEJ.ORG.DZ.

2. المستوى الثاني:

مبلغ الاستثمار	المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة (الوكالة)
يتراوح بين 5000000 دج و 10000000 دج	72%	28%

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الموقع الإلكتروني WWW.ANSEJ.ORG.DZ.

¹-المرسوم التنفيذي رقم 96-295 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق لـ 08 سبتمبر 1996، مرجع سبق ذكره، ص 10.

²- المرسوم التنفيذي رقم 98-200 المؤرخ في 14 صفر عام 1419 الموافق 09 جوان 1998، المتضمن لإحداث صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب ذوي المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي، الجريدة الرسمية (العدد 42)، الصادرة بتاريخ 1998/06/14، الجزائر، ص 7.

• التمويل الثلاثي:

تشمل هذه الصيغة من التمويل المساهمة الشخصية لصاحب المشروع والقرض بدون فائدة المقدم من طرف الوكالة والقرض البنكي. ويتعلق هذا النوع من التمويل بمستويين:

1. المستوى الأول:

مبلغ الاستثمار	المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة (الوكالة)	القرض البنكي
لا يتجاوز 5000000 دج	01%	29%	70%

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الموقع الإلكتروني WWW.ANSEJ.ORG.DZ.

2. المستوى الثاني:

مبلغ الاستثمار	المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة (الوكالة)	القرض البنكي
يتراوح بين 5000001 دج و 10000000 دج	02%	28%	70%

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الموقع الإلكتروني WWW.ANSEJ.ORG.DZ.

ثالثا: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة¹ (CNAC)

تم إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 94-488 المؤرخ في 6 جويلية 1994 تطبيقا للقرار الوزاري 94-11 المؤرخ في 11 ماي 1994، والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة يعمل على الوقاية من الوقوع في البطالة لأسباب اقتصادية ومن أجل هذه الغاية تأسس لتمكين المؤسسات من الاستمرار الاقتصادي أي أنها مساعدة للمؤسسات لمواجهة الصعوبات. يتمتع الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويعتبر من أجهزة الدولة التي تساهم في إنشاء المؤسسات المصغرة وتوفير مناصب شغل للتقليل من البطالة وأبرز مهامه تظهر في:²

- الحفاظ على الشغل وحماية الأجراء الذين يفقدون منصب عملهم بصفة لا إرادية ولأسباب اقتصادية؛
- منح الصندوق الوطني لترقية الشغل الضمانات الضرورية للحصول على قروض لتمويل الاستثمار؛
- المساهمة في تركيب قروض خاصة مع المؤسسات المالية والموجهة إلى البطالين المترشحين للاستفادة من التأمين على البطالة؛
- المساهمة في تمويل الأعمال التي تدخل في إطار القرض المصغر، لاسيما عبر المساهمات المالية لصندوق ضمان الأخطار الناجمة عن القروض المصغرة.

ووفق المرسوم التنفيذي رقم 11-104 المؤرخ في أول ربيع الثاني عام 1432 الموافق 6 مارس سنة 2011، الذي يعدل ويتم المرسوم التنفيذي رقم 04-02 المؤرخ في 10 ذي القعدة عام 1424

¹ - CNAC: Caisse Nationale d'Assurance Chômage.

² - موقع الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، تم الإطلاع عليه بتاريخ 20/07/2020، www.cnac.dz

الموافق 3 يناير 2004، تم تحديد شروط الإعانات الممنوحة للبطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين ثلاثين (30) وخمسين (50) سنة ومستوياتها.

➤ **كيفية التمويل:** تتركز الاستثمارات المنجزة في الميدان على أساس نمط تمويل ثلاثي يشترك في كل من صاحب المشروع والبنك والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وفقا لما يلي:

الجدول رقم (3-9): الهيكل المالي للتمويل الثلاثي قبل التعديل 2011

قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	القرض دون فائدة
اقل أو يساوي 2000000 دج	%05	%70	%25
ما بين 2000000 و 5000000	%10	%70	%20

المصدر: منشورات الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الموقع الالكتروني www.cnac.dz

الجدول رقم (3-10): الهيكل المالي للتمويل الثلاثي بعد التعديل 2011

قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	القرض دون فائدة
اقل من 5000000	%01	%70	%29
من 5000001 إلى 10000000	%02	%70	%28

المصدر: منشورات الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الموقع الالكتروني www.cnac.dz

ولأول مرة منحت القروض التالية:

- منح قرض إضافي بلا فوائد 500000 دج عند الاقتناء لتأجير محل يشغل في أنشطة مقيمة أو لحيازة مركبة يتم تهيئتها في شكل ورشة في حالة النشاط المهني الممارس من قبل خريجي التكوين المهني.
- منح قرض إضافي بلا فائدة بقيمة 1 مليون دج عند الاقتناء لتأجير محل يشغل كعيادة طبية أو مكتب هندسة معمارية أو مكتب محاماة أو غيره لاثنتين على الأقل لحاملي الشهادات الجامعية.¹

المطلب الثالث: واقع التمويل الأصغر وإنشاء المؤسسات المصغرة في الجزائر

استنادا إلى المؤشرات المتعلقة بتحديد عدد الأسر الفقيرة التي تعاني من عدم تلبية احتياجاتها المالية، وبناء على وضعية المشروعات المصغرة النشطة في القطاع الرسمي والغير رسمي، والتي يرتفع عددها من فترة إلى أخرى بحيث تعاني من عدم القدرة على الوصول إلى مصادر تمويلية مناسبة لتساهم في إنشاء المؤسسات المصغرة، حيث هناك طلب كبير على خدمات التمويل الأصغر في الجزائر²، وسنوضح ذلك فيما يلي:

¹ - رشيدة مساني، نسرين بومنير، مرجع سبق ذكره، ص ص: 58-60.

² - د. يوسف قرواط، وآخرون، دور التمويل بالغ الصغر في تمويل التنمية المستدامة - تمويل المؤسسات المصغرة ولاية المسيلة -، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 01، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 29 نوفمبر 2019، ص: 51.

أولاً: تطور عدد المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة

لقد حظيت المؤسسات المصغرة بأهمية كبرى لدى صناع القرار الاقتصادي لما لها من دور أساسي في معالجة مشكلة البطالة، وهذا ما يتضح من خلال الجدول الموالي الخاص بتعداد المؤسسات حسب الحجم في الجزائر إلى غاية سنة 2018.

الجدول (3-11): تعداد المؤسسات حسب الحجم في الجزائر إلى غاية سنة 2018

التصنيف	عدد العمال	عدد المؤسسات	النسبة %
مؤسسة مصغرة	0-9 عامل	1068027	97.7
مؤسسة صغيرة	10-49 عامل	21863	2.00
مؤسسة متوسطة	50-249	3280	0.30
المجموع	-	1093170	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

Ministère de l'industrie et des Mines, (2018) : Bulletin d'information Statistique de la PME, N°33, Algérie, 2018, P8.

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد المؤسسات المصغرة تحتل الصدارة بحوالي 1068027 من إجمالي المؤسسات بنسبة 97.7% فهي بذلك تمثل أغلبية المؤسسات في الجزائر، تليها المؤسسات الصغيرة بـ 21863 بنسبة 2.00%، بينما المتوسطة أضعف نسبة بـ 0.30%، وذلك يدل على سيطرة المؤسسات المصغرة على باقي المؤسسات الأخرى بالرغم من حداتها. وهذا يبين الأهمية البالغة التي تحتلها المؤسسات المصغرة ضمن النسيج المؤسساتي الجزائري ما يمكنها من تحقيق معدلات نمو ايجابية والرفع من مستويات التشغيل.

ثانياً: توزيع المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط: من أجل معرفة أهم القطاعات التي تعرف عدد كبير من المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة العمومية ندرج الجدول الموالي.

جدول رقم (3-12): توزيع المؤسسات العمومية حسب طبيعة النشاط (السداسي الأول من 2018)

قطاع النشاط	المؤسسات المصغرة		المؤسسات الصغيرة		المؤسسات المتوسطة		العدد الإجمالي للمؤسسات	النسبة %	مناصب العمل	النسبة %
	العدد	مناصب العمل	العدد	مناصب العمل	العدد	مناصب العمل				
الصناعة	1	1	17	529	57	7204	75	28.63	7734	35.04
الخدمات	0	0	14	422	51	6944	65	24.81	7366	33.37
الفلاحة	21	107	60	1500	15	1418	96	36.64	3025	13.70
البناء والأشغال العمومية	0	0	1	44	23	3694	24	9.16	3738	16.93
مناجم	0	0	1	42	1	168	2	0.76	210	0.95
المجموع	22	108	93	2537	147	19248	262	100	22073	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

– Ministère de l'industrie et des Mines, (2018) : Bulletin d'information statistique de la PME (N° 33), Algérie, www.mdipi.gov.dz, Consulté le 20/08/2020.

يوضح الجدول السابق توزيع المؤسسات العمومية والتي تقدر بـ 262 مؤسسة حسب قطاعات النشاط حيث نجد أن أغلب المؤسسات المصغرة العمومية تنشط في قطاع الفلاحة بـ 21 مؤسسة تشغل 107 عامل وهذا لاهتمام الدولة بالقطاع الفلاحي وتدعيمه، يليها قطاع الصناعة والنسب منعدمة في باقي القطاعات، ومثلها نجد المؤسسات الصغيرة أغلبها تنشط في قطاع الفلاحة حوالي 60 مؤسسة توظف 1500 عامل، أما بالنسبة للمؤسسات المتوسطة العمومية فنجد أن أغلبها تنشط في قطاع الصناعة حوالي 57 مؤسسة توظف 7204 عامل، يليها قطاع الخدمات بـ 51 مؤسسة، وتعتبر 75 مؤسسة من إجمالي المؤسسات تنشط في قطاع الصناعة مؤشر ايجابي في توجه مؤسسات القطاع العمومي إلا أنه لا يزال عددها ضئيلاً.

جدول رقم (3-13): توزيع المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب طبيعة النشاط
(السداسي الأول 2018)

النسبة %	العدد	قطاع النشاط
0.629	6877	الفلاحة
0.269	2936	المحروقات، المناجم والخدمات المتصلة
16.696	182477	البناء والأشغال العمومية
8.942	97728	الصناعة
51.367	338201	الخدمات
22.096	241494	الحرف التقليدية
100	1092908	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

Ministère de l'industrie et des Mines, (2018) : Bulletin d'information statistique de la PME (N° 33), Algérie, www.mdipi.gov.dz, Consulté le 20/08/2020.

حسب المعطيات الموضحة في الجدول أعلاه الذي يوضح تطور المؤسسات الخاصة حسب قطاعات النشاط إلى غاية نهاية السداسي الأول من 2018، نلاحظ أن قطاع الخدمات هو القطاع المهيمن على باقي القطاعات حيث نجد 338201 مؤسسة أي ما يمثل 51.367%، ثم يليه قطاع الحرف التقليدية بـ 241494 مؤسسة بنسبة تفوق عن 22.096%، ثم يليه قطاع البناء والأشغال العمومية الذي لم يتجاوز 16.696%، أما قطاع الصناعة الذي يحتل الصدارة من المؤسسات المصغرة في أغلب الدول المتقدمة نجده في الجزائر يقدر بأقل من 9% من مجمل المؤسسات، ويعود السبب في هذا التوزيع القطاعي إلى أن قطاع الخدمات يحتل الأولوية نظرا لأنه لا يتطلب رؤوس أموال ضخمة ولا تقنيات عالية عند إنشاء المؤسسات المصغرة. أما قطاع الفلاحة وقطاع المحروقات والخدمات المتصلة بها فيمثلان نسبة ضئيلة جدًا.

ثالثا: المشاريع الاستثمارية المصرح بها

من أجل معرفة المشاريع المصرح بها لمختلف المؤسسات ندرج الجدول الموالي.

الجدول (3-14): المشاريع الاستثمارية المعلنة خلال السداسي الأول لسنة 2018م

التصنيف	المشاريع		القيمة		عدد مناصب		العمل
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	
مؤسسة مصغرة	663	32.71	38588	4.55	3034	4.11	
مؤسسة صغيرة	994	49.04	228741	26.97	20825	28.20	
مؤسسة متوسطة	339	16.72	330839	39.01	30625	41.48	
مؤسسة كبيرة	31	1.53	249945	29.47	19352	26.21	
المجموع	2027	100	848114	100	73836	100	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على

Ministère de l'industrie et des Mines, (2018) : Bulletin d'information Statistique de la PME, N°33, Algérie, 2018, P18.

من خلال الجدول نلاحظ أنه خلال السداسي الأول لسنة 2018م بلغ عدد المشاريع المصروح بها أن عدد المؤسسات المصغرة بلغ 663 بنسبة 32.71% من العدد الإجمالي 2027 مشروع بمبلغ استثماري إجمالي قدره 38588 مليون دج والتي تسمح بتوظيف 3034 عامل، عكس المؤسسات الصغيرة التي كان عدد المشاريع فيها يقدر بـ 994 بنسبة 49.04% بمبلغ 228741 مليون دج بنسبة 26.97% أكبر من نسبة المؤسسات المصغرة التي قدرت بـ 4.55% وتوظيف 20825 عامل، بينما بلغ عدد المشاريع في المؤسسات المتوسطة والكبيرة 339 بنسبة 16.72% و 31 بنسبة 1.53% على التوالي وهي نسب ضئيلة جدا.

المطلب الرابع: فعالية الهيئات الداعمة في منح التمويل الأصغر وإنشاء المؤسسات المصغرة وتطويرها في الجزائر

قامت الحكومة بعدة مبادرات هدفت إلى تشجيع المقاولين والمستثمرين ويظهر ذلك من خلال إنشاء العديد من الهياكل والهيئات ووضع البرامج التي تهتم بهذه المؤسسات وتأهيلها في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي، ومن خلال الجدول التالي يمكن التعرف على طبيعة النشاطات وعدد المشاريع الممولة وعدد مناصب الشغل المنشأة وقيمة الاستثمارات المخصصة من قبل هذه الهيئات من نشأتها إلى غاية نهاية 2018.

أولا: حصيلة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

الجدول الموالي يعرض مجمل القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر منذ نشأتها إلى غاية نهاية 2018.

جدول رقم (3-15): القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب نوع التمويل (2018/6/30)

نوع التمويل	عدد القروض الممنوحة	مناصب الشغل المنشأة
تمويل شراء المواد الأولية	763254	1144881
التمويل الثلاثي (الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة والبنك وصاحب المشروع)	81672	122508
المجموع	844926	1267389

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- Ministère de l'industrie et des Mines, (2018) : Bulletin d'information statistique de la PME (N° 33), Algérie, www.mdipi.gov.dz, Consulté le 20/08/2020.

تقوم الوكالة بتقديم صيغتين للتمويل هما التمويل بهدف اقتناء المواد الأولية والتمويل الثلاثي بتدخل البنك في تمويل المشروع مع مساهمة الوكالة وصاحب المشروع، فحسب معطيات الجدول نجد أن العدد الإجمالي للقروض الممنوحة منذ نشأة الوكالة لغاية نهاية السداسي الأول من 2018 بلغ 844926 قرض، حيث يحتل تمويل اقتناء المواد الأولية الغالبية العظمى بنسبة 90.33% من القروض الممنوحة وبذلك يوفر حوالي 1144881 منصب شغل، أما التمويل الثلاثي بمساهمة البنك فهو لم يتجاوز 9.67% حيث تم منح حوالي 81672 قرض.

الجدول رقم (3-16): عدد القروض الممنوحة من طرف الوكالة حسب قطاع النشاط وجنس المستفيد (مند إنشاء الوكالة إلى غاية 28/02/2017)

القروض الممنوحة	حسب الجنس		حسب قطاع النشاط						
	الرجال	النساء	الزراعة	الصناعات الصغيرة	الأشغال العمومية	الخدمات	الصناعات الثقيلة	التجارة	الصيد البحري
عدد القروض الممنوحة	297073	491089	111564	303880	67179	164532	137193	3031	783
العدد الإجمالي	788162		788162						
النسبة المئوية	37.69%	62.31%	14.15%	38.56%	8.52%	20.88%	17.41%	0.38%	0.10%

المصدر: طارق مخلوفي، سعيد بعزیز، دور برامج التمويل متناهي الصغر في تمويل المشاريع المصغرة في الجزائر، مجلة الاقتصاد والقانون، العدد 01، جامعة الجزائر 3، جوان 2018، ص 244.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن النساء هن الأكثر حصة وطنيا من حيث الاستفادة من القروض الممنوحة بنسبة 62.31% في المقابل 37.69% للرجال وذلك بسبب أن النساء أكثر اهتماما بقروض شراء المواد الأولية من أجل الحصول على مواد النسيج والخياطة.

كما نلاحظ أيضا من خلال نفس الجدول أن مجموع القروض الممنوحة لصالح المشروعات المصغرة من طرف الوكالة منذ نشأتها إلى 2017 تقدر ب 788162 قرض، موزعة على مختلف القطاعات،

حيث أن أكبر حصة تكون في قطاع الصناعات الصغيرة بنسبة 38.56% بـ 303880 قرص ممنوح، يليه قطاع الخدمات بـ 20.88% ما يعادل 164532 قرص، ويأتي في المرتبة الثالثة والرابعة قطاع الصناعة التقليدية والزراعة بنسبة 17.41% و 14.15% ما يعادل 137193 و 111564 قرصا على التوالي، وبعدها يأتي قطاع الأشغال العمومية بـ 8.52% ما يعادل 67179 قرص، وفي المرتبة الأخيرة يأتي قطاعي التجارة والصيد البحري بنسبة 0.38% و 0.10% على التوالي.

ثانيا: حصيلة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ في الجزائر

الجدول الموالي يوضح حصيلة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ

جدول رقم (3-17): حصيلة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ

(30/06/2018)

قطاعات النشاط	المشاريع الممولة	النسبة %	مناصب الشغل	قيمة التمويل (مليون دينار جزائري)
الفلاحة	55232	14.76	130155	202177508536
الصناعات التقليدية	42772	11.43	125799	109955451632
البناء والأشغال العمومية	33144	8.85	96532	126376742933
الري	545	0.15	2021	3198085711
الصناعة	25586	6.84	74081	117501970312
الصيانة	9699	2.59	22367	25510378974
الصيد البحري	1131	0.30	5549	7499507851
المهن الحرة	10323	2.76	23230	25891374915
الخدمات	106992	28.58	248915	345093884199
نقل التبريد	13385	3.58	24132	33767158812
نقل البضائع	56530	15.10	96237	145557153559
نقل المسافرين	18986	5.07	43681	46632841373
المجموع	374325	100	892699	1189162058806

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

– Ministère de l'industrie et des Mines, (2018) : Bulletin d'information statistique de la PME (N° 33), Algérie, www.mdipi.gov.dz, Consulté le 20/ 08/2020.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه الذي يبين حصيلة برامج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أن قطاع الخدمات يحتل المركز الأول بنسبة تكاد تصل إلى 30% من مساهمات الوكالة في تمويل المشاريع، يليه نقل البضائع بـ 15.10% أي حوالي 56530 مشروع ممول، ثم تتبعه الزراعة حيث بلغ عدد المشاريع الفلاحية الممولة 55323 مشروع بنسبة 14.76% وذلك راجع إلى طبيعة اهتمامات الوكالة المسخرة لدعم الشباب في إنشاء المؤسسات المصغرة، في حين لا يتجاوز نصيب الصناعة

6.84% بمجموع 25586 مشروع منذ بداية نشاطها، الأمر الذي يبين أن أغلب المشاريع الممولة منتسبة للقطاعات الغير منتجة. وكما يظهر الجدول استحدثت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب منذ نشأتها إلى نهاية السداسي الأول من 2018 حوالي 892699 منصب شغل، وهو عدد معتبر لكن لا يكون هذا المجهود كافيا ما دامت القطاعات الإنتاجية في آخر الترتيب.

ثالثا: حصيلة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC في الجزائر

جدول رقم(3-18): حصيلة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة
(30/06/2018)

الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC			قطاعات النشاط
قيمة التمويل (مليون دينار جزائري)	مناصب الشغل	المشاريع الممولة	
78467.58	47525	19698	الزراعة
41074.92	33900	12938	الصناعات التقليدية
33221.10	26590	8295	البناء والأشغال العمومية
2339.22	1143	332	الزراعة
50695.92	32590	11203	الصناعة
2434.61	2004	833	الصيانة
3093.10	1625	451	الصيد البحري
3858.72	2147	989	المهن الحرة
109171.43	64926	30714	الخدمات
118383.90	69666	45848	نقل البضائع
28851	18486	12192	نقل المسافرين
471591.51	300602	143493	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

– Ministère de l'industrie et des Mines, (2018) : Bulletin d'information statistique de la PME (N° 33), Algérie, www.mdipi.gov.dz, Consulté le 20/08/2020.

ما يعرض الجدول يتضح أن الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ساهم في تمويل أكثر من 143493 مشروع يحتل فيها نقل البضائع الأولوية بـ45848 مشروع، يليه قطاع الخدمات بـ 30714 مشروع من المشاريع الممولة، أما الصناعة فكانت متأخرة بـ 11203 مشروع ممول الأمر الذي يؤكد توجه الصندوق لتمويل المؤسسات التابعة للقطاعات الغير منتجة. وساهمت المشاريع الممولة بتوفير 300602 منصب شغل منذ نشأتها إلى 30/06/2018، ومنه نستنتج أن النتيجة المحققة منذ نشأت الصندوق إلى غاية 30/06/2018 في توفير مناصب الشغل تعد اقل من الأهداف الممولة والمستوى المطلوب.

المبحث الثالث: تحديات التمويل الأصغر والعوامل المساعدة على نجاحه في التجربتين

المطلب الأول: تحديات تقديم التمويل الأصغر في السودان

هناك عدت تحديات واجهت التمويل الأصغر خلال عام 2018م وحالت دون تحقيق النسبة المستهدفة تمثلت في الآتي:¹

- ضعف ربط أنظمة معلومات التمويل المستخدمة في مؤسسات التمويل الأصغر بنظام الوكالة وتوفير نوافذ وشاشات لتقارير المطلوبة من بنك السودان المركزي حيث بلغ عدد المؤسسات التي توفر معلومات مالية بنظام وكالة ضمان التمويل الأصغر (الذي سيعتمد عليه البنك المركزي في تقاريره) عدد 14 مؤسسة فقط.
- عدم وجود نظام لإدارة المعلومات الخاصة بالتمويل الأصغر .
- ضعف رؤوس أموال المؤسسات التي تقدم الخدمات وطبيعة هذه المؤسسات كمؤسسات حكومية ومحدودية مؤسسات القطاع الخاص التي تقدم الخدمات.
- البطء في خطوات تكييف الوضع القانوني لوكالة ضمان التمويل الأصغر في نطاق الضمان كمظلة ونطاق عملها لتقديم الضمان للمنشآت الصغيرة.
- ضعف نسبة تنفيذ التمويل الأصغر وانعدامه ببعض المصاريف التجارية مما يستوجب ضرورة البدء في تنفيذ مقترح المحافظ الإلزامية لرفع نسبة الالتزام في هذه المصاريف وفقا لما هو مخطط له.
- ضعف مساهمة مصاريف القطاع العام وضعف استهداف المناطق الريفية والقطاعات والفئات والبرامج المتخصصة.
- توفيق أوضاع الشركة السودانية لتنمية التمويل الأصغر وتوسيع نطاق عملها لتشمل التمويل الأصغر.
- بناء القرارات الإدارية والفنية للمؤسسات والمصاريف العاملة في تقديم خدمات التمويل الأصغر للمستخدمين وإقامة بعض الورش في الحوكمة.
- تصنيف مؤسسات وعملاء التمويل الأصغر لتحقيق الجدارة الانتمائية لهذه المؤسسات والمنشآت.
- توسيع نطاق التمويل الأصغر ليشمل الصغير على الأقل وربط منتجاتها بالشركات الكبرى (الربط الأمامي والخلفي).

¹ بنك السودان المركزي، وحدة التمويل الأصغر، التقرير السنوي الثامن والخمسون، السودان، 2018، ص:67، متاح على الرابط،

<http://www.mfu.gov.sd> ، تاريخ التصفح: 23/8/2020.

المطلب الثاني: تحديات تقديم التمويل الأصغر في الجزائر

هناك مجموعة من التحديات التي تواجه مؤسسات التمويل الأصغر وتحد من تطورها وانتشارها، وسنتطرق لأهمها في النقاط التالية:¹

- غياب تعريف لمؤسسات التمويل الأصغر، وعددها جدا ضئيل، فهي 4 مؤسسات تقدم الدعم لأصحاب الحرف والراغبين في إنشاء مؤسسات صغيرة ومصغرة؛
- تعتبر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وصندوق الزكاة الهيئتان اللتان تقدمان قروض تتوفر فيها خصائص القرض المصغر، وهذا ما يحد من تنوع في القروض المصغرة المتوفرة في سوق التمويل المصغر بالجزائر فهي منحصرة في صيغتين بالنسبة للوكالة وصيغة واحدة للصندوق؛
- تحمل الخزينة الحكومية لتكلفة القروض البنكية الممنوحة ضمن برامج دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقروض المصغرة، يؤثر سلبا على نمو وتطور الاقتصاد لاعتبارها تكاليف إضافية تحد من برامج التنمية والتأهيل. ونظرا للظروف الاقتصادية الصعبة التي يعرفها الاقتصاد الجزائري مع انخفاض أسعار البترول منذ سنة 2015.
- انعدام التشريعات التي تسمح للقطاع الخاص الاستثمار في مجال التمويل الأصغر، عبر فتح بنوك متخصصة في القروض المصغرة. فهو حاليا منحصر في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر؛
- لا توجد تشريعات أو معايير موحدة بين الهيئات التي تنشط حاليا في مجال توفير التمويل للمؤسسات الصغيرة والمصغرة لانتقاء المشاريع الممولة من عدمها؛
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لا تملك الاستقلالية المالية مما يحد من نشاطها، فهي رهينة في تقديم القروض الحسنة بالتمويل الذي تخصصه لها الخزينة الحكومية كل سنة في الميزانية المالية والذي يقدر بـ 2 مليار دينار جزائري؛
- بالرغم من الدور الذي تلعبه كل من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وصندوق الزكاة في تمويل المشاريع العائلية والفردية والدعم الفني والمرافقة، غير أنها غير كافية ولا تغطي احتياجات الفقراء؛
- نقص الحملات التعريفية والترويجية للقرض المصغر، للوصول إلى أفقر الفقراء بالمناطق النامية والمعزولة؛
- وأهم ما لاحظناه هو أن حاملي البطاقات الحرفية والذين تحصلوا على قرض مصغر لاقتناء المواد الأولية، ليس لديهم حق الحصول على تمويل لإنشاء مشروع؛

¹ - صبرينة محنان، تطوير دور مؤسسات التمويل المصغر في تنمية المشروعات الفردية والعائلية - دراسة مقارنة بين التجربة الاندونيسية والجزائرية -، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2018، ص ص: 215-218.

- نتيجة لعدم وجود عدد كبير من مؤسسات التمويل المصغر التي تنشط في السوق الجزائري، مما أدى لانعدام تنوع الخدمات المالية المقدمة وتلاؤمها مع احتياجات كل الفئات الفقيرة، في سوق تنعدم فيها التنافسية؛
- نقص الوعي بين المستفيدين على ضرورة استعمال القروض المصغرة في عملية الإنتاج وعدم استعمالها لأغراض غير التي منحت من أجلها، وإنها عبارة عن قرض وليست هبة من الحكومة الجزائرية، ووجب تسديدها في آجالها خاصة بين فئة الرجال. ونوضح أن عدم تسديد القرض المصغر أو التأخير في عملية تسديدها يحد من قدرات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وصندوق الزكاة للإقراض، ويحرم عدد من الفقراء والمشاريع العائلية والفردية من الحصول على قروض مصغرة.
- صعوبة تقديم التمويل المصغر من خلال المنظمات غير الحكومية، يستمد الأمر رقم 03-11 من تصنيف مؤسسات الائتمان " الهيئات غير الهادفة إلى الربح التي تمنح القروض من أموالها الخاصة لبعض من أعضائها بشروط تفضيلية، وذلك في إطار رسالتها ولمقاصد اجتماعية"، ورغم أن هذا الحكم يسمح للمنظمات الجزائرية الغير حكومية بالعمل دون الخضوع للرقابة المصرفية، إلا أنشطة التمويل المصغر لا يمكن وصفها كغرض اجتماعي، ويعني اشتراط أن تأتي أموال القروض المنخفضة الفائدة، وهذان الأمران (عدم الاقتراض وأسعار الفائدة المنخفضة) من شأنها أن يعمل على تقييد أنشطة هذه المنظمات والحد من استدامتها وإمكانات نموها مستقبلا.

المطلب الثالث: العوامل المساعدة على نجاح التمويل الأصغر لتطوير المؤسسات المصغرة

- بناء على الدراسة النظرية والخبرات العلمية وتبسيط الضوء على تجربتي السودان والجزائر، يمكن استخلاص الدروس المستفادة لإنجاح التمويل الأصغر ممثلة في العوامل أو المقومات التالية:¹
1. **البيئة التنظيمية:** تمكينا لفئات المجتمع المستهدفة من هذه الآلية التمويلية الشاملة ينبغي توفير بيئة تنظيمية مناسبة ومشجعة من خلال منح قنوات الاتصال الفعال بين المؤسسة والمجتمع المحلي وكذا المؤسسات ذات العلاقة بكل الخدمات التمويلية، بهدف توفير الشفافية الأزمة لآليات الحصول على قروض ومتابعة مشروعات المستفيدين ومساعدتهم في إعداد البيانات المالية، فضلا عن تسهيل جميع الإجراءات المرتبطة بذلك وإضفاء عليها طابع المرونة والوضوح، خاصة في مجال إجراءات الحصول على التمويل والتعريف بقواعد ومبادئ الإقراض والتسديد وكيفية حساب الأرباح والأقساط وغيرها من الخدمات التمويلية المرتفعة.
 2. **البيئة السياسية:** ضرورة أن تحض المشروعات المعتمدة على التمويل الأصغر وكذا مؤسسات التمويل الأصغر بمساعدة أعلى هرم للسلطة في الدول حتى تلقى الدعم والأحضان من قبل

¹ - بوهرين فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 158-159.

مؤسسات التمويل الحكومية والخاصة، سواء كانت مصرفية، أو خدمية كما تشمل المساعدة القضايا التالية:

- _ الدعم المالي والفني من قبل الهيئات والمنظمات المالية والاجتماعية المحلية والدولية؛
- _ الإعلان والترويج للتمويل الأصغر كوسيلة من وسائل الحد من البطالة والفقر ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية.
- _ إدخالها ضمن السياسة الاقتصادية العامة للدولة بتوفير الشروط الملائمة والمشجعة مثل التسهيلات الائتمانية، تخفيض أسعار الفائدة، الإعفاءات الضريبية، الإعانات المادية والفنية.
- _ تنظيم دورات تدريبية للفئات المستهدفة، تركز شاملة لجميع الجوانب المساعدة على إنجاح مثل هذه المشاريع، دروس تدريبية وتعليمية خاصة للمرأة ودورات تدريبية في إدارة المشاريع والتعامل المالي (الاتصال بجميع المؤسسات ذات العلاقة).

3. الإطار القانوني: ينبغي توفر إطار قانوني واضح ومساند لخدمات التمويل الأصغر سواء تعلق بالمؤسسات الداعمة أو المشروعات المعنية (الأنشطة والفئات المستهدفة).

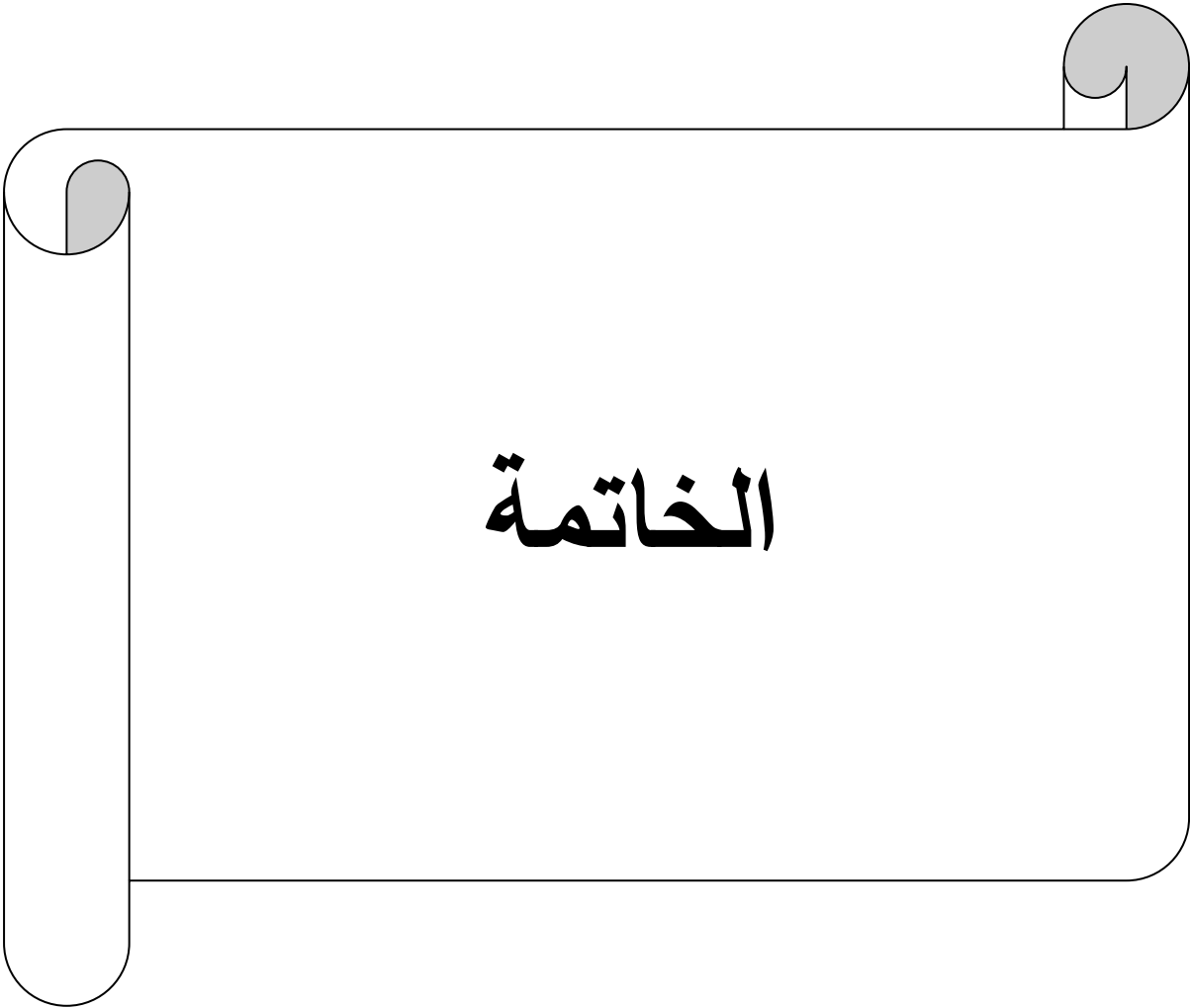
4. الاعتبارات المالية: يعتبر هذا الجانب ذات أهمية قصوى بالنظر إلى طبيعة وخصائص الفئات المستهدفة من المجتمع، حيث تنصرف هذه الاعتبارات إلى محاولة الحفاظ على المزايا النسبية التي توفرها مؤسسات التمويل الأصغر والمؤسسات الداعمة لما مقارنة بالمؤسسات ذات الطابع التجاري، خاصة فيما يتعلق ب:

- _ تكلفة الحصول على التمويل؛
- _ درجة المخاطر؛
- _ أسلوب سداد الدين؛
- _ الضمانات.

5. الاعتبارات البشرية: لتحقيق فعالية سياسة التمويل الأصغر ينبغي أن تكون هناك سياسة تستهدف الفئات المعني بالأساس يؤدي إلى تمكنهم من تحقيق الأهداف المستوحاة من برامج التمويل الأصغر وتحقيق التمكن الاقتصادي لهم، والذي ينعكس على تمكينهم اجتماعيا وسياسي

خلاصة:

نستخلص من خلال دراستنا لتجربتي التمويل الأصغر في السودان والجزائر، أن كلا البلدين قد حقق نجاحا في هذا المجال، إلا أن الدولة السودانية قد حققت نجاح وتطور كبير في مجال التمويل الأصغر وهذا ما يتضح من خلال البرامج والمؤسسات المخصصة في هذا المجال، وكذا الأرقام المسجلة في التقارير السنوية لعدد المستفيدين وحجم المبالغ المنفذة، حيث ساهم في دعم وتنمية الإنتاج الوطني وتحسين القدرة الشرائية لدى الطبقة الفقيرة ومحدودي الدخل، في حين أن الجزائر لم تحقق ما هو مرغوب من الوصول إليه في هذا المجال، وذلك بسبب حكر التمويل الأصغر على المؤسسات التابعة للقطاع العام فقط. ورغم هذا النجاح في كلا الدولتين إلا أن هناك تحديات تعيق تطور التمويل الأصغر في كلا البلدين وبالأخص الجزائر فلا بد على الدولة و الجهات المعنية من تكثيف الجهود ومحاولة تطوير هذا المجال بشكل أفضل.



الخاتمة

الخاتمة

يعتبر التمويل الأصغر تقنية من أكثر التقنيات التي تم ابتكارها في السنوات الأخيرة لتقديم الدعم والتمويل للمؤسسات المصغرة، والتي تعتبر الأكثر فاعلية ونجاحا في تسريع تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية وخاصة التكنولوجيا وخلق فرص عمل جديدة وحل مشكلات الفقر والبطالة والإقصاء الاقتصادي والاجتماعي التي تعاني منها الفئات الفقيرة والمحدودة الدخل، والتي تم الاستعانة بها في الكثير من الدول، إذ لا يمكن لأي بلد أن يهمل تقنية التمويل الأصغر خاصة بعد الدور الكبير الذي لعبه في زيادة النمو الاقتصادي والدفع بعجلة الاقتصاد إلى الأمام من خلال مساهمته ودعمه الكبير في إنشاء المؤسسات المصغرة.

وعليه فقد أثبتت المؤسسات المصغرة نجاحها وقدرتها على حل العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية نتيجة للدعم المقدم من المؤسسات التمويلية التي تقدم خدمات التمويل الأصغر، وهذا ما دفع بدول العالم إجماعا للاعتراف بأهمية المؤسسات المصغرة ودورها في التشجيع على خلق العمل الحر وإطلاق المبادرات الفردية والطاقات الكامنة لدى الشباب.

وبالتالي فإن دعم المؤسسات المصغرة في كل من السودان والجزائر لا إلا يكون بركائز جيدة لتجسيد إستراتيجية التنمية، وعليه فقد أخذ مفهوم التمويل الأصغر حقه في دولة على حساب دولة أخرى، حيث أنه في السودان قامت السلطات السودانية بوضع استراتيجيات للتمويل الأصغر يتم تنفيذها من خلال وحدة التمويل الأصغر ببنك السودان المركزي، تهدف هذه الاستراتيجيات إلى إدارة مخاطر التمويل الأصغر من خلال تشجيع التمويل الاجتماعي وإنشاء مصاريف متخصصة في التمويل الأصغر، غير أنه في الجزائر على غرار الدولة السودانية فإن خدمات التمويل الأصغر مقتصرة على القطاع العام وغياب تام للقطاع الخاص، فهو مزال يعتبر مسألة مطروحة كتقنية جديدة للتمويل من أجل تفعيل دور المؤسسات المصغرة أكثر التي تسمح بإعطاء فرصة أكبر للشباب للنهوض بالاقتصاد والحد من الفقر والبطالة.

وبعد عرض هذا البحث قمنا باختبار ثلاثة فرضيات تمثل الأجوبة الأولية للأسئلة الفرعية التي يمثل مجموع الإجابات عليها الرد على سؤال الإشكالية العامة لهذه الدراسة والمتمثل في:

هل يمكن للتمويل الأصغر أن يكون التقنية التمويلية الحديثة لتفعيل المؤسسات المصغرة وتطويرها في كل من السودان والجزائر؟

• نتائج اختبار الفرضيات:

توصلنا إلى نتائج اختبار الفرضيات وهي كما يلي:

بالنسبة للفرضية الأولى والتي مفادها أن التمويل الأصغر يعمل على تقديم الدعم التمويلي الذي يساعد على إنشاء وتفعيل المؤسسات المصغرة؛ فقد تحققت هذه الفرضية، فقد تبين لنا أن التمويل الأصغر

الخاتمة

يعتبر أداة ناجحة ووسيلة فاعلة لتوفير حياة كريمة للفقراء وهو الطريقة الوحيدة للوصول لأكبر عدد من الفقراء ومنخفضي الدخل، كما يقوم بتوفير التمويل اللازم للمؤسسات المصغرة من أجل مزاولة نشاطها لأن التمويل يعتبر أكبر المشاكل التي تقف أمام نموها وتطورها.

بالنسبة للفرضية الثانية القائلة بأن المؤسسات المصغرة تعتبر محور رئيسي في مجال الاقتصاد لما لها من أهمية كبيرة في معالجة وحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وإنعاش الاقتصاد والتخفيض من حدة البطالة؛ تعتبر الفرضية صحيحة، وهذا سر اهتمام العديد من الدول بهذا النوع من المؤسسات لما حققته من نتائج جد ايجابية في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية ومساهمتها في توفير مناصب الشغل وتحقيق النمو الاقتصادي.

أما بالنسبة للفرضية الثالثة والمتمثلة في أن التمويل الأصغر يلعب في كل من السودان والجزائر دورا هاما ومحوريا في إنشاء وتطوير المؤسسات المصغرة وتدعيمها من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني. فقد توصلت الدراسة بأن التمويل الأصغر لعب دورا مهما في إنشاء وتطوير المؤسسات المصغرة في كل من السودان والجزائر وذلك من إخلال النتائج المتوصل إليها للنمو المتزايد للمؤسسات المصغرة سنويا في مختلف القطاعات، وبالتالي هذه الفرضية محققة.

• النتائج المتوصل إليها:

- مما سبق تم التوصل إلى جملة من النتائج، نوجزها فيما يلي:
- رغم تعدد تعاريف التمويل الأصغر من مختلف المنظمات الدولية إلا أنهم يتفقون في أن له أهمية كبيرة في الحد من ظاهرتي الفقر والبطالة في مختلف أنحاء العالم.
- من الصعب بلوغ تعريف موحد ودقيق وشامل للمؤسسات المصغرة، ويعود السبب في ذلك إلى تعدد المصطلحات والتعابير الدالة عن مفهوم المؤسسات المصغرة وكذا التباين في درجة النمو الاقتصادي من دولة إلى أخرى واختلاف طبيعة النشاط والفروع الاقتصادية لهذه المؤسسات في الدولة نفسها، إلا أنها قد أثبتت أهميتها في دعم التنمية ولها مكانة بارزة في النشاط الاقتصادي..
- يجد المستهدفين من خلال برامج التمويل الأصغر صعوبات وتحديات في الحصول على التمويل الأصغر وذلك لقلة ثقافتهم المصرفية.
- هناك اهتمام كبير من طرف الدولة السودانية بالمشروعات المصغرة في مختلف القطاعات، من خلال تشجيع إنشاء المشاريع وذلك بتخصيص نسبة 15% من التمويل المصرفي.
- تسعى السودان إلى نشر برامج التمويل الأصغر، وذلك بغرض تهيئة الموارد المالية والمصرفية بما يدفع عجلة التنمية ويقلل من نسبة الفقر ويعزز دور القطاع الخاص.

الخاتمة

- إن نجاح التمويل الأصغر بأي بلد لا بد من توفير مقومات اقتصادية، قانونية، مالية ورقابية، حيث تتمثل المقومات القانونية في وضع تشريعات تنظم هذا النوع من التمويل، مقومات مالية توفر الموارد المالية اللازمة عن طريق دراسة جدوى المشاريع، أما المقومات الاقتصادية فتشتمل في توجيه التمويل إلى مشاريع تعمل على تحسين التنمية الاقتصادية، وختاما المقومات الرقابية سواء تلك المتعلقة بمؤسسات التمويل الأصغر أو الحاصلين على التمويل الأصغر لمقارنة الأهداف بالنتائج وتحليل أين يوجد الخلل وهو ما تعاني منه الجزائر.
- التمويل الأصغر في الجزائر حكر على مؤسسات تابعة للقطاع العام، مع غياب كلي للقطاع الخاص والجماعات والمنظمات غير حكومية.
- بالرغم من المجهودات الكبيرة التي تبذلها الحكومة السودانية والجزائرية في دعم وتطوير المؤسسات المصغرة بهدف التنويع الاقتصادي، نجد أن أغلبية المشاريع التي استقادت من وسائل الدعم المالي تابعة لقطاعات لا تحقق قيمة مضافة فعلية خاصة في الجزائر.

• اقتراحات

- على ضوء النتائج المتوصل إليها خرجنا بجملة من الاقتراحات تتمثل فيما يلي:
- زيادة السقف التمويلي لمشاريع التمويل الأصغر، لأن تطوير المؤسسات المصغرة من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية نظرا لمساهمتها في حل مشاكل الفقر والبطالة.
- العمل على إيجاد حلول نهائية للمشاكل التي تواجه المشروعات المصغرة وأهمها الرسوم الحكومية الكبيرة التي تفرض عليها، وذلك مراعاة لظروف هذه المشروعات والمستفيدين منها لاسيما وإنها تساهم مساهمة مباشرة في التنمية الاقتصادية.
- ضرورة عمل الحكومات على استحداث تشريعات لإعفاء المؤسسات المصغرة من الضرائب مساهمة في إنجاحها، وتطوير البيئة القانونية والتشريعية التي تلائم خصوصيتها وتستجيب لمتطلبات واحتياجات تلك المؤسسات، وكذا ضرورة التكامل الوثيق بين السياسات الحكومية وبرامج تنمية المؤسسات المصغرة.
- ضرورة خلق آليات تساعد أصحاب المؤسسات المصغرة على تسديد الأقساط، والعمل على تشجيع إقامة المؤسسات المصغرة ونشر المعلومات التسويقية اللازمة لمساعدتهم على تسويق منتجاتهم لضمان وصولها لأكثر عدد ممكن من المواطنين.
- الاهتمام بقطاع التمويل الإسلامي الأصغر وتثبيت أسسه، وذلك لتفضيله عن التمويل الأصغر التقليدي من طرف طالبي التمويل في بلدان العالم الإسلامي.

الخاتمة

- ضرورة الاستفادة من أهم التجارب العالمية الناجحة في التعامل مع التمويل الأصغر وفي تطوير آليات تنمية الاستثمار في المؤسسات المصغرة.

• آفاق الدراسة

في إطار دراستنا لموضوع التمويل الأصغر كتقنية حديثة لتفعيل وتطوير المؤسسات المصغرة، فإن دراستنا هذه كانت عبارة عن جزء بسيط لموضوع يحمل الكثير من التعقيد، لذلك يمكن اقتراح العديد من المواضيع التي قد تكون مكملة لهذه الدراسة أي تزيد في إثرائها من الناحيتين النظرية والتطبيقية، ويتمثل أهمها فيما يلي:

- دور التمويل الأصغر في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية.
- إستراتيجية استخدام التمويل الإسلامي الأصغر لتحقيق التنمية المستدامة.
- مدى نجاح آليات وبرامج التمويل الأصغر في البلدان الإسلامية.
- التمويل الإسلامي الأصغر كآلية بديلة لتمويل المؤسسات المصغرة في الجزائر.



المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ. الكتب

1. بن إبراهيم الغالي، أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفاس للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
2. توفيق عبد الرحمان يوسف حسن، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
3. حسني عبد العزيز جرادات، الصيغ الإسلامية للاستثمار في رأس المال العامل، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
4. حمدي الحناوي، تنظيم المشروعات الصغيرة، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2006.
5. عبد الحميد عبد المطلب، اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
6. علي محمد سعود، ميثم صاحب عجام، التمويل الدولي، الطبعة 1، دار مكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.

ب. المذكرات والرسائل

1. ابتسام سالمى، دور الثقافة المقاولاتية في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة البليدة 02، 2017.
2. أمين قسول، متطلبات تفعيل خدمات التمويل المصغر في البنوك الإسلامية -دراسة تجارب دولية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي -الشلف، 2016.
3. بلخشي هوارية، أهمية صيغ التمويل الإسلامي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك ومالية دولية، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب، عين تيموشنت، 2017.
4. بلغاشم نورية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية نقود وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2014-2015.

5. بلقاسم قندوز، الدور التنموي للقروض المصغرة الممنوحة للحرفيين دراسة فقهية اقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص معاملات مالية معاصرة، شعبة العلوم الإسلامية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2015.
6. بن عزة هشام، التمويل الأصغر الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية مؤسسات الزكاة والأوقاف نموذجا -دراسة حالة التجربة الجزائرية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2017-2018.
7. بن عليّة نور الهدى، جماليات فلما الزهراء، مساهمة التمويل الأصغر في إنشاء ودعم المؤسسات المصغرة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة مالية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2016/2017.
8. حجاوي احمد، إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011.
9. حريد رامي، البدايل التمويلية للإقراض الملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015.
10. حريّة فاطمة الزهراء، تمويل المؤسسات المصغرة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية وبنوك، المركز الجامعي ميلة، 2013.
11. شعيب أنشي، واقع وأفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأوروبية الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2008.
12. صبرينة محنان، تطوير دور مؤسسات التمويل المصغر في تنمية المشروعات الفردية والعائلية - دراسة مقارنة بين التجربة الاندونيسية والجزائرية-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه طور الثالث في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف1، 2018.
13. عائشة دخوش، صفية بن حميدوش، التمويل الأصغر كبديل عن البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2018.

14. قماش نجيب، التمويل المصغر كأداة لترقية المقاولات المصغرة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، البلدة، 2008.
15. كبير صباح، التمويل المصغر وإنشاء المؤسسات المصغرة في الجزائر، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2010.
16. لعالي محمد، ضويو محمد منير، دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات البنوك والتمويل، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2017.
17. محمد مصطفى غانم، واقع التمويل الأصغر الإسلامي وأفاق تطوره في فلسطين، دراسة تطبيقية على قطاع غزة، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، 2010.
18. مروة كرارزية، وسام عبران، محددات منح القروض الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص التمويل المصرفي، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2016.
19. مساني رشيدة، وآخرون، دور وفعالية الآليات الداعمة لتمويل المؤسسات المصغرة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص التمويل المصرفي، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2016.
20. مشري محمد ناصر، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إستراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2008.
21. مودع وردة، آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2016.
22. موساوي محمد شريف، أولاد علي محمد، التمويل الإسلامي الأصغر كآلية بديلة لتمويل المؤسسات المصغرة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2018.
23. هالم سليمة، هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017.

24. هيبة بوخادم، جطان ابتسام، دور صندوق الزكاة في تمويل المؤسسات المصغرة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017-2018.
25. ياسين حريزي، دور التمويل الإسلامي الأصغر في تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014.
26. يوسف قريشي، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005.
- ت. الملتقيات والمؤتمرات
1. أبو بكر بوسالم، وآخرون، تشخيص العراقيل والتحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ملتقى وطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 07/06 ديسمبر 2017.
2. أحمد بوشناق، أحمد بوسهمين، متطلبات تأهيل وتفعيل إدارة المؤسسات الصغيرة في الجزائر، الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، المركز الجامعي بشار، يومي 17 و 18 أفريل 2006.
3. بسمة عولمي، وآخرون، دور المؤسسات المصغرة في القضاء على البطالة في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، إشراف مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 18/17 أفريل 2006.
4. جاري فاتح، بوكار عبد العزيز، هيئات مراقبة وداعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 07/06 ديسمبر 2017.
5. جبار محفوظ، المؤسسات المصغرة الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها، الدورة التدريبية الدولية (تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصادية المغربية)، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جامعة سطيف، ماي 2003.
6. عبد الرحمان بن عنتر وآخرون، عوامل نجاح وفشل المشروعات الصغيرة في ظل التحديات المعاصرة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 17 و 18 أفريل 2006.

7. عبد الرحمان عبد القادر، دور التمويل الإسلامي الأصغر في تنمية المؤسسات المصغرة، الأيام العلمية الدولية الثانية حول المقاولاتية بعنوان آليات دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر الفرص والعوائق، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 03/04/05 ماي 2011.
8. عماد أبو رضوان، التحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مؤسسة إرادة للمحاسبة المملكة الأردنية الهاشمية، يومي 17 و18 افريل 2006.
9. فريدة كافي، وآخرون، التمويل الأصغر كتنقية حديثة لتمويل المشروعات الصغيرة- التجربة السودانية-، الملتقى الدولي الأول حول المقاولاتية كركيزة أساسية لتحقيق التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، يومي 11/12 اكتوبر 2017.
10. كمال منصوري، الدور التمويلي للأوقاف النقدية نحو مؤسسات وقفية مانحة لتمويل المشروعات الصغيرة، مؤتمر دبي الدولي للأوقاف ودورها في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، دبي، 16/17 فيفري 2010.
11. موسى بن منصور، توفيق براهيم شاوش، دور التمويل الأصغر في محاربة الفقر في المناطق الريفية ضمن اثر المالية الإسلامية، الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية، جامعة صفاقس، تونس، 27-28 جوان 2013.

ث. المقالات والمجلات

1. براهيم بلقطة، وآخرون، التمويل الأصغر في الجزائر... الواقع والمأمول دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGM، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد الثالث، جامعة الشلف-الجزائر، مارس 2018.
2. بركان أنيسة، التجارب الأسبوعية الرائدة في مجال التمويل الأصغر، عوامل النجاح وسبل التكرار، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 8، العدد 01، جامعة البليدة 2.
3. بوسهمين أحمد، الدور التنموي للاستثمار في المؤسسات المصغرة في الجزائر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد 1، 2010.
4. بوعراب رابح، التمويل الأصغر ودوره في تشغيل في الجزائر خلال الفترة 2005، 2006، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارية والمالية، المجلد 6، العدد 1، جامعة الجزائر 3، 2017.
5. بوهرين فتحية، دراسة مقومات نجاح التمويل الأصغر دراسة تجارب رائدة، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 3، العدد 2، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، ديسمبر 2018.

6. جبار محفوظ، المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 05، جامعة بسكرة، ديسمبر 2003.
7. حمد الفاتح عبد الوهاب العتيبي، التعاونيات وسيلة مثلى لاستغلال التمويل الأصغر في التنمية ومكافحة الفقر، الحوار المتمدن، العدد 2464، السودان، 2008/11/13.
8. رشيد يوسف و حياة بن حراة، آليات التمويل المصغر لاحتواء البطالة بين النظري والتطبيقات حالة الجزائر، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، جامعة مستغانم، العدد 11، نوفمبر 2012.
9. سعيداني سميرة، التمويل الإسلامي الأصغر كمدخل لدعم التنمية المحلية، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 04، جامعة برج بوعرييج، جوان 2017.
10. طارق مخلوفي، سعيد بعزیز، دور المصاريف الإسلامية في تمويل المشاريع المصغرة في الجزائر، مجلة دفاتر اقتصادية، العدد 01، الجزائر، 2019.
11. طارق مخلوفي، سعيد بعزیز، دور برامج التمويل متناهي الصغر في تمويل المشاريع المصغرة في الجزائر، مجلة الاقتصاد والقانون، العدد 01، جامعة الجزائر 3، جوان 2018.
12. عالية عبد الحميد عارف، إدارة القروض متناهية الصغر - الآليات، الأهداف والتحديات، المجلة العربية للإدارة، المجلد 29، العدد 1، مصر، يونيو 2009.
13. عصام عبدالوهاب، كمال الدين محمد عثمان البشير، دور التمويل الأصغر في تطوير المشروعات الصغيرة: تجربة مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية، 2015.
14. علي سايح جبور، صفية يخلف، متطلبات تفعيل التمويل الإسلامي المصغر في بنك البركة الجزائري من أجل تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الاقتصاد والمالية (JEF)، العدد 2، الجزائر، 2019.
15. ليلي خواني، بغداد شعيب، الأسس النظرية لهيكل تمويل المؤسسات ومصادر تمويلها - دراسة حالة هياكل دعم المؤسسات المصغرة في الجزائر - مجلة المالية والأسواق، جامعة تلمسان، الجزائر.
16. مساح وفاء، شيوطي حكيم، التمويل الإسلامي المصغر بين السياسات المنتهجة وواقع الممارسة - دراسة تجربة الجزائر والسودان -، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 13، جامعة البليدة 2، جوان 2018.
17. مصطفى طويطي، ليدية وزاني، تجربة التمويل الأصغر في الجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 7، جامعة البويرة، الجزائر، جوان 2017.

18. هوارى معراج، طعيبة محمد سمير، إشكالية تمويل المؤسسات المصغرة في الجزائر: دراسة في فعالية دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، العدد 4، قاعدة البيانات العربية الرقمية، الجزائر، 2008.
19. يوسف قرواط وآخرون، دور التمويل بالغ الصغر في تمويل التنمية المستدامة- تمويل المؤسسات المصغرة ولاية المسيلة-، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، العدد 01، 29 نوفمبر 2019.
- ج. التقارير والمنشورات:
 1. البنك الدولي، دليل التنظيم والإشراف للتمويل الأصغر، المجموعة الاستثمارية لمساعدة الفقراء، نيويورك، 2012.
 2. بنك السودان المركزي، رؤية حول تنمية والتوسع في قطاع التمويل متناهي الصغر في السودان، بواسطة يونيكورز للاستشارات المحدودة، الخرطوم، السودان، يوليو 2006.
 3. البنك المركزي، التقارير السنوية، معد بواسطة منظمة العمل الدولية وفقا لإحصاءات صندوق النقد الدولي.
 4. بيزل هانس، الابتكار في التمويل الأصغر: النظر إلى ما وراء فقر الدخل، البوابة العربية للتمويل الأصغر، 2009.
 5. دانيال س، هاردي وبول هولدن وفاسيلي برو كوبنكو، مؤسسات التمويل الأصغر والسياسة العامة، ورقة عمل صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2002.
 6. الزين عمر الحادو، محاضرة في التمويل الأصغر وتحديات التطبيق، بنك الادخار والتنمية الاجتماعية، الخرطوم، 2010.
 7. عبد الله جابو عمر مصطفى، التمويل الأصغر ودوره في حفز مشاريع الشباب المنتجة تجربة المصاريف السودانية فترة (2010-2017)، أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية، الخرطوم، السودان، 2019.
 8. عبد الوهاب لطفي، أساسيات التمويل الأصغر، مساعدة من الشعب الأمريكي، 25 - 26 أبريل 2013.
 9. لطفي عبد الوهاب، أساسيات التمويل الأصغر، دورة تدريبية، مصر، من 25/26 أبريل 2013.
 10. المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، المبادئ الأساسية للتمويل بالغ الصغر، البنك الدولي، واشنطن، 2004.

11. مصطفى محمد مسند، إستراتيجية إدارة مخاطر التمويل الأصغر بالمصارف السودانية، مركز البحوث والنشر والاستشارات، أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية.

ح. الجريدة الرسمية

1. القانون التوجيهي رقم 18-01 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق لـ 12 ديسمبر 2001، المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية (العدد 77)، الصادر بتاريخ 15 ديسمبر 2001، الجزائر.

2. المرسوم التنفيذي رقم 11-103 المؤرخ في أول ربيع الثاني 1432 الموافق لـ 6 مارس 2011، الذي يحدد شروط الإعانة المقدمة للشباب ذوي المشاريع ومستواها، الجريدة الرسمية (العدد 14)، المواد (03، 04، 05)، الصادرة بتاريخ 06/03/2011، الجزائر.

3. المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق لـ 08 سبتمبر 1996، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية (العدد 52)، الصادرة بتاريخ 11/09/1996، الجزائر.

4. المرسوم التنفيذي رقم 98-200 المؤرخ في 14 صفر عام 1419 الموافق 09 جوان 1998، المتضمن إحداث صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب ذوي المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي، الجريدة الرسمية (العدد 42)، الصادرة بتاريخ 14/06/1998، الجزائر.

خ. المواقع الالكترونية

1. بنك السودان المركزي، وحدة التمويل الأصغر، التقرير السنوي الثامن والخمسون، السودان، 2018، متاح على الرابط، <http://www.mfu.gov.sd>

2. بنك السودان المركزي، وحدة التمويل الأصغر، التمويل الأصغر بالسودان الوضع الراهن والمستقبلي، الخطة الإستراتيجية لتطوير وتنمية قطاع التمويل الأصغر 2013-2017، متاح على الرابط، <http://www.mfu.gov.sd>

3. بنك السودان المركزي، وحدة التمويل الأصغر، الخطة الإستراتيجية لتطوير وتنمية قطاع التمويل الأصغر 2013-2017، متاح على الموقع <http://www.mfu.gov.sd>

4. عصام عبد الوهاب، كمال الدين محمد عثمان البشير، دور التمويل الأصغر في تطوير المشروعات الصغيرة: تجربة مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية، 2015، متاح على الرابط https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2586540

5. مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية في السودان، اتحاد المصارف العربية، متاح على الموقع <https://uabonline.org>
6. المعرفة، التمويل متناهي الصغر، متاح على الموقع: <https://www.marefa.org/index.php?>
7. الموقع الالكتروني WWW.ANSEJ.ORG.DZ
8. موقع الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، www.cnac.dz
9. موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، <http://www.angem.dz>
10. موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر <http://www.angem.dz>
11. الهيئة العامة للرقابة المالية، وحدة الرقابة على نشاط التمويل متناهي الصغر للجمعيات والمؤسسات الأهلية، التقرير السنوي لعامي 2016م/2017م متاح على الموقع www.efsa.gov.eg
12. الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب متاح على الموقع: www.mdipi.gov.dz

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1. Aneel Karnani, The Bottom of the Pyramid Strategy for Reducing Poverty: A Failed Promise, DESA Working Paper No. 80, United Nations, Department of Economic and Social Affairs, August 2009.
2. Bulletin d'information Statistique de la PME, N°33, 2018.
3. Department of Statistics, (2012/2013): SME annual report, Malaysia.
4. Mona edlbi, Firas saad-Aldeen, Oversight of Microfinance Institutions, Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies –Economic and Legal Sciences Series Vol. (37) No. (4), 2015/7/13.
5. Nadine Levratto, Les PME définition, rôle économique et 04 politiques publiques, 1^{re} édition, Groupe De Boeck : Bruxelles, Belgique, 2009.
6. Tahar Memmi, Promotion et financement des micro entreprises, institut islamique de recherches et de formation, Djedda, Arabie saoudite, 1998 .



الملاحق

جدول (4 - 2)

عدد المصارف العاملة في السودان بنهاية كل من عامي 2017 و 2018

البيان	2017	2018
1. المصارف المتخصصة	5	5
مشاركة*	1	1
حكومية	4	4
2. المصارف التجارية	32	32
مشاركة	24	24
حكومية	1	1
أجنبية	7	7
الإجمالي (1) + (2)	37	37

* مشاركة في الملكية

جدول (3-4)

الانتشار الجغرافي لفروع المصارف العاملة بنهاية كل من عامي 2017 و 2018

البيان	2017	2018	التغير	معدل التغير %
ولاية الخرطوم	336	347	11	3.3
الولايات الوسطى (سنار، الجزيرة، النيل الأزرق والنيل الأبيض)	147	151	4	2.7
الولايات الشرقية (القضارف، كسلا والبحر الأحمر)	89	90	1	1.1
الولايات الشمالية (الشمالية ونهر النيل)	76	82	6	7.9
ولايات كردفان (شمال، جنوب وغرب كردفان)	73	70	-3	-4.1
ولايات دارفور (شمال، جنوب، غرب، وسط وشرق دارفور)	57	61	4	7.0
المجموع	778	801	23	3.0

المصدر: بنك السودان، المراكز المالية والمؤسسات المالية

جدول (4 - 10)

حجم التمويل الأصغر المعنوح بنهاية كل من عامي 2017 و 2018

البيان	*2017	2018	معدل التغير %
إجمالي التمويل المصرفي	122,111.5	181,080.3	48.3
المستهدف حسب السياسة**	14,653.4	27,162.0	85.4
حجم التمويل الأصغر والتمويل ذي البعد الاجتماعي	6,197.0	8,797.5	42.0
نسبة التمويل الأصغر والتمويل ذي البعد الاجتماعي من إجمالي التمويل (%)	5.1	4.9	

* مليون جنيه

جدول (4 - 11)

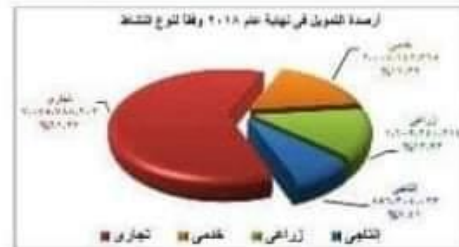
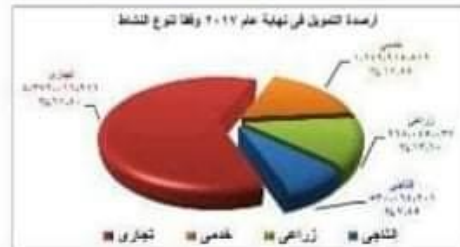
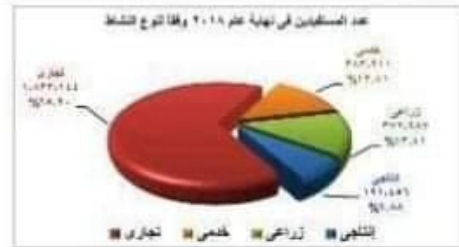
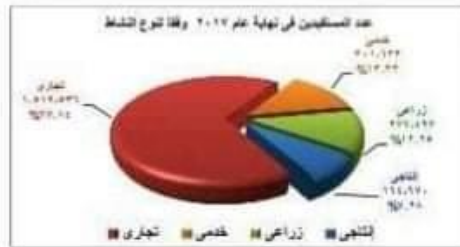
مصادر تمويل مؤسسات التمويل الأصغر بنهاية كل من عامي 2017 و 2018

(مليون جنيه)

المصدر	2017	المساهمة %	2018	المساهمة %	معدل التغير %
بنك السودان المركزي	169	18.9	226	15.8	34
صندوق الإنماء العربي	216	24.2	308	21.6	43
المصارف	352	39.5	696	48.7	98
المشاركة مع بنك التنمية الإسلامي- جدة	155	17.4	199	13.9	29
الإجمالي	892	100.0	1430	100.0	60

ثانياً: تطور نشاط التمويل متناهي الصغر وفقاً لنوع النشاط

النشاط	نهاية عام ٢٠١٨			نهاية عام ٢٠١٧		
	عدد المستفيدين	النسبة	أرصدة التمويل	عدد المستفيدين	النسبة	رصيد التمويل
تجاري	١,٨٣٣,١٤٤	%٦٥,٩٠	٧,٠٧٥,٧٨٨,٢٠٢	١,٥١٩,٥٣٦	%٦١,٢٧	٤,٣٧٢,٠١٦,٩١٦
خدمي	٣٨٣,٩١١	%١٣,٨١	٢,٠٠٨,١٤٢,٣٦٥	٣٠١,٦٣٣	%١٣,٣٣	١,٢٤٩,٩١٥,٥١٩
زراعي	٣٧٢,٩٨٧	%١٣,٤١	١,٦٠٩,٢٤٠,٢١٤	٢٧٧,٤٩٧	%١٢,٢٥	٩٦٨,٠٤٥,٠٣٧
إنتاجي	١٩١,٤٥٦	%٦,٨٨	٨٥٦,٣٠٤,٠٢٣	١٦٤,٦٧٠	%٧,٢٨	٥٣٠,٠٦٤,٢٠١
الإجمالي	٢,٧٨١,٤٩٨	%١٠٠	١١,٥٤٩,٤٧٤,٨٠٤	٢,٢٦٣,٣٣٦	%١٠٠	٧,١٢٠,٠٤١,٦٧٣



مؤشرات التطور وفقاً لنوع النشاط

النشاط	عدد المستفيدين	معدل التغير في نوع النشاط	أرصدة التمويل	نسبة التغير
تجاري	٣١٣,٦٠٨	%٢٠,٦٤	٢,٧٠٣,٧٧١,٢٨٦	%٦١,٨٤
خدمي	٨٢,٢٧٨	%٢٧,٢٨	٧٥٨,٢٢٦,٨٤٦	%٦٠,٦٦
زراعي	٩٥,٤٩٠	%٣٤,٤١	٦٤١,١٩٥,١٧٧	%٦٦,٢٤
إنتاجي	٢٦,٧٨٦	%١٦,٢٧	٣٢٦,٢٣٩,٨٢١	%٦١,٥٥
إجمالي التغير بالنشاط	٥١٨,١٦٢	%٢٢,٨٩	٤,٤٢٩,٤٣٣,١٣٠	%٦٢,٢١

وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

ANSEJ

إنشاء مؤسسة مطبخ التمويل الثلاثي

التركيبة المالية

يتم التمويل الثلاثي بمشاركة كل من المستثمر، البنك، و الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ويتكون من:

- 1- المساهمة الشخصية للشباب المستثمر.
- 2- قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- 3- قرض بنكي مخفض الفوائد بنسبة 100% ويتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القرض الممنوح لهاها الشباب ذوي المشاريع.

الهيكل المالي للتمويل الثلاثي

المستوى 1

قيمة الاستثمار	قرض بدون فائدة (وكالة الشايج)	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
حتى 5,000,000 دج	29 %	1 %	70 %

المستوى 2

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة (وكالة الشايج)	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
من 5,000,001 دج إلى 10,000,000 دج	28 %	2 %	70 %

سبقى مرحلة استقلال المشروع

تخفيض نسب الفوائد البنكية

تخفيض نسبة فائدة القرض البنكي — 100% بالنسبة لكل تشايلات (نسبة الفائدة 0%).

الإعانات المالية

تمنح تشايات أصحاب المشاريع، ثلاثة قروض إضافية :
قرض بدون فائدة لاقتناء عربة ورشة = 500.000 دج لفائدة حاملي شهادات التكوين المهني.
قرض بدون فائدة للكرأء يصل إلى 500.000 دج.
قرض بدون فائدة لإنشاء مكاتب جماعية يصل إلى 1000.000 دج للإعانة من أجل الكراء بالنسبة للطلبة الجامعيين (لطلباء، محامون...)
لإنشاء مكاتب جماعية.

الامتيازات الجبائية

تستفيد المؤسسة المصغرة من الامتيازات الجبائية التالية:

أدنى مرحلة إنجاز المشروع

- تطبيق معدل مخفض نسبه 5% من الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من دفع رسوم نقل الملكية على الإكتسابات المقارية.
- الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة.

08 شارع لزقي بن بوزيد المناسر - الجزائر
هاتف : 021.67.82.35/021.67.82.36
فاكس : 021.67.56.51/021.67.75.74

70 % خلال السنة الأولى من الإخضاع الضريبي
50 % خلال السنة الثانية من الإخضاع الضريبي
25 % خلال السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي

Tableau 2 typologie des PME

Type des PME	Nombre de PME	%
TPE (effectif de moins de 10 salariés)	1 068 027	97,7
PE (effectif entre 10 et 49 salariés)	21 863	2.00
ME (effectif entre 50 et 249 salariés)	3 280	0.30
Total	1 093 170	100

Tableau 5 Répartition des PME publiques par tranche d'effectifs et secteur d'activités (Source : ECOFIE)

Secteurs d'activités	1 à 9 salariés		10 à 49 salariés		50 à 249 salariés		Nombre global de PME	%	Effectif global	%
	Nombre	Effectifs	Nombre	Effectifs	Nombre	Effectifs				
Industrie	1*	1	17	529	57	7 204	75	28,63	7 734	35,04
Services	0	0	14	422	51	6944	65	24,81	7 366	33,37
Agriculture	21	107	60	1500	15	1418	96	36,64	3 025	13,70
BTPH	0	0	1	44	23	3694	24	9,16	3 738	16,93
Mines et carrières	0	0	1	42	1	168	2	0,76	210	0,95
Total	22	108	93	2 537	147	19248	262	100	22 073	100

Tableau 6 Répartition des PME privées par secteur d'activité (Source : CNAS, CASNOS)

	Secteurs d'Activité	Nombre	Part en (%)
I	Agriculture	6877	0,629
II	Hydrocarbures, Energie, Mines et services liés	2936	0,269
III	BTPH	182477	16,696
IV	Industries manufacturières	97728	8,942
V	Services y compris les professions libérales	338201	51,367
VI	Artisanat	241 494	22,096
	Total Général	1 092 908	100,00%

Tableau 7 Concentration des PME privées (personnes morales) par région

Région	Nbre de PME S1/2018	Taux de concentration (%)
Nord	438 260	70
Hauts-Plateaux	136 899	22
Sud	53 060	8
Total Général	628 219	100

1.2 Projets d'investissement déclarés par origine (locaux/étrangers)

Projets d'investissement	Projets déclarés (S1 2018)		Montant		Emplois	
	Nombre	%	Millions de DA	%	Nombre	%
Investissement locaux	2 016	99,46	802 940	94,67	69 565	94,22
Total investissement étranger	11	0,54	45 173	5,33	4 271	5,78
Total Général	2 027	100,00	848 114	100,00	73 836	100,00

1.3 Projets d'investissement déclarés par tranche d'effectif

Tranche d'effectif	Projets déclarés (S1 2018)		Montant		Emplois	
	Nombre	%	Millions de DA	%	Nombre	%
0 à 9	663	32,71	38 588	4,55	3 034	4,11
10 à 49	994	49,04	228 741	26,97	20 825	28,20
50 à 249	339	16,72	330 839	39,01	30 625	41,48
plus de 249	31	1,53	249 945	29,47	19 352	26,21
Total	2 027	100	848 114	100	73 836	100

Tableau 29 CNAC : Projets financés par secteur d'activité (cumul au 30/06/2018)

Secteurs d'activités	1 ^{er} semestre 2018				Cumulé au 30-06-2018			
	Nombre de projets financés	Part de la Femme	Impact emploi	Total financement (Million DA)	Nombre de projets financés	Part de la femme	Impact emploi	Total financement (Million DA)
Agriculture	637	71	1 539	2 977,87	19 698	2 332	47 525	78 467,58
Artisanat	352	87	899	1 465,28	12 938	2 897	33 900	41 074,92
BTP	62	2	173	347,16	8 295	198	26 590	33 221,10
Hydraulique	1	0	5	9,92	332	16	1 143	2 339,22
Industrie	120	35	306	766,92	11 203	2 441	32 590	50 695,92
Maintenance	15	0	37	67,62	833	19	2 004	2 434,61
Pêche	19	0	74	148,96	451	2	1 625	3 093,10
Professions Libérales	66	35	140	371,16	989	449	2 147	3 858,72
Services	164	42	408	757,64	30 714	5 269	64 926	109 171,43
Transport Marchandise	1	0	1	2,15	45 848	698	69 666	118 383,90
Transport Voyageurs	0	0	0	0	12 192	150	18 486	28 851
TOTAL	1 437	272	3 582	6 914,68	143 493	14 471	300 602	471 591,51

Tableau 30 CNAC : Présentation des principaux agrégats

Principaux agrégats	1 ^{er} semestre 2018	Bilan cumulé global (au 30-06-2018)
Nombre de dossiers déposés	4 027	389 047
Attestations d'éligibilités et de financement délivrées	2 649	257 679
Nombre d'accords bancaires	1 784	162 785
Nombre de rejets bancaires	34	8 597
Nombre de projets financés	1 437	143 493
Impact Emploi	3 582	300 602

Tableau 31 ANDEM : Crédits octroyés par type de financement (Cumul au 30/06/2018)

Type de financement	Nombre	%	Emplois créés
Financement Achat de Matières Premières	763 254	90,33 %	1 144 881
Financement triangulaire « ANDEM-Banque-promoteur »	81 672	9,67 %	122 508
Total	844 926	100,00%	1 267 389

Tableau 32 ANDEM : Crédits octroyés par secteur d'activité (Cumul au 30/06/2018)

Secteur d'activités	Nombre de prêts octroyés	Montants accordés	Part (%)
Agriculture	117 134	7 433 009 868	13,86%
TPI	331 023	15 995 425 321	39,18%
BTP	71 879	5 783 400 634	8,51%
Services	172 243	15 654 481 531	20,39%
Artisanat	148 260	8 098 101 652	17,55%
Commerce	3 583	882 383 573	0,42%
Pêche	804	101 097 887	0,10%
Total	844 926	53 947 900 465,80	100,00%